الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

محاضرات في:

الاقتصاد السياسي

ألقيت على طلبة السنة أولى حقوق
من إعداد الدكتور: ذوادي عادل

السنوات الجامعية: 2018/2017 – 2019/2018

مقدمة:

لم يظهر مصطلح الاقتصاد السياسي إلا في بداية القرن السابع عشر، وهذا على يد الفرنسي أنطوان دي مون كريستيان Antoine de Montchrestien الذي نشر في سنة 1615 كتابا بعنوان: **" بحث في الاقتصاد السياسي _ traité d'économie politique "**، قاصدا بمصطلح السياسي أن الأمر يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة؛ إذ كان يهدف إلى تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة لزيادة ثرواتها وإغناء نفسها[1]. ومع أن مصطلح الاقتصاد السياسي قد امتد استعماله إلى انجلترا، أين قام جيمس ستيوارت James Stewart بإصدار كتاب سنة 1767 تحت عنوان: **"البحث في مبادئ الاقتصاد السياسي _ Inquiry into the Principles of Economy Political "**، إلا أنه وبعد قيام ألفريد مارشال Alfred Marshall سنة 1890 بنشر كتاب له بعنوان: **" مبادئ الاقتصاد _ Principles of Economics "** فقد بدأ مصطلح الاقتصاد ينتشر في الدول الأنجلوسكسونية بدل مصطلح الاقتصاد السياسي[2]، وذلك لترسيخ فكرة مفادها أن هذا العلم (أي الاقتصاد) يهتم بالفرد وليس بالدولة.

ومن خلال هذه المحاضرات الموجهة أساسا لطلبة السنة الأولى لنيل ليسانس حقوق، سنحاول التطرق إلى الاقتصاد السياسي باعتباره من مواد وحدة التعليم الاستكشافية التي تستهدف اكساب الطالب معارف حول النظريات الاقتصادية المختلفة، وذلك وفق البرنامج المعد والمسطر من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر، والذي يتضمن المحاور الأربع التالية:

المحور الأول: تعريف ومضمون الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

المحور الثاني: تطور الفكر الاقتصادي..

المحور الثالث: الأنظمة الاقتصادية وطرق الإنتاج فيها.

المحور الرابع: الاقتصاد الإسلامي.

---

[1] سمير حسون، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص10.

[2] الشرارة، مدخل لدراسة علم الاقتصاد السياسي – الحلقة الثانية، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/05، الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=563112&r=0

المحور الأول

تعريف ومضمون الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

لطالما نظر الناس إلى علم الاقتصاد السياسي بشك معتبرين بأن من أسس له هم الأغنياء ليزدادوا ثراء على حساب الفقراء، ولكن نظرة المختصين لهذا العلم مختلفة تماما؛ بحيث يؤكدون على أن علم الاقتصاد السياسي ينصب على دراسة الأفكار الاقتصادية وتسليط الضوء على كيفيات إنتاج الثروات وتوزيعها في ظل السياسة الاقتصادية داخل الدولة، وبشكل عام معرفة الطرق والوسائل المتاحة أمام الدولة لإتباع سياسة اقتصادية معينة بهدف تحقيق التنمية[1].

فالاقتصاد السياسي يتمحور اهتمامه حول النشاط الاقتصادي[2]، أي حول مجموع العمليات والمهام التي يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفراد لاستخراج الموارد الطبيعية وتحويلها حتى تصبح قابلة للاستعمال، والتي يحصل بها أعضاء المجتمع على حاجاتهم، ومنه فالنشاط الاقتصادي هو مجموع الأعمال المنجزة من طرف ممتهنيه (الأعوان الاقتصاديين) بهدف إشباع حاجاتهم[3]، سواء تعلق الأمر بحاجات المستهلكين أو المنتجين، وتتمثل أهم تلك الأعمال في: الإنتاج، التبادل، التوزيع، والاستهلاك[4].

إذا فللاقتصاد السياسي أهمية بالغة في حياة الأفراد والدولة على السواء. ولأن التمكن من تحديد مفهوم له لا يقل أهمية، فقد ارتأينا بأن نعمل في هذا المحور الأول على ذلك، وهذا من خلال محاولة (أولا) التعريف بالاقتصاد السياسي، وتحديد (ثانيا) مضمونه، وتوضيح (ثالثا) علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

---

[1] وليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح وآخرون، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص09.

[2] موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر، 2015، ص23.

[3] نفس المرجع والصفحة.

[4] عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، 1977، ص25.

أولا: تعريف الاقتصاد السياسي

كثيرا ما يستخدم عامة الناس مصطلح " اقتصاد " في أحاديثهم ومقالاتهم إلى الحد الذي يوحي بأن لهذه الكلمة مفهوما واضحا، و لكن ليس ذاك هو المعنى الذي يحمله مصطلح " اقتصاد " في جميع الأحوال. وعلى الرغم من أن التعريف ضروري لأي علم، إلا أن تعريف الاقتصاد السياسي يعد أكثر صعوبة مما سواه، لأن كثيرا من أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية ينشأ من اختلافهم حول تعريف علم الاقتصاد السياسي[1].

وفيما يلي، وقبل الانطلاق في عملية رصد أهم الجهود الفقهية التي بذلت لأجل تعريف الاقتصاد السياسي من الناحية الاصطلاحية، فقد ارتأينا أن نتطرق في المقام الأول إلى تعريف الاقتصاد السياسي من الناحية اللغوية.

1/ تعريف الاقتصاد السياسي من الناحية اللغوية:

يرجع الأصل اللغوي لمصطلح " الاقتصاد " إلى اللغة اليونانية، والذي كان يتشكل عند الإغريق من شقين، هما: **Oïkos** ويعني بيت، و**Nomos** ويعني قواعد و/أو قانون، وبالجمع بين الشقين نجد وأن مصطلح اقتصاد كان يعني قديما قانون البيت[2]. فقد استعمل أرسطو مصطلح " اقتصاد " قاصدا به علم قوانين تدبير شؤون المنزل[3] و/أو قوانين الذمة المالية المنزلية.

وأما معنى مصطلح " اقتصاد " في اللغة العربية فهو مشتقة من المصدر قصد، والقَصْد في الشيء خلافُ الإفراطِ، وهو ما بين الإسراف والتقتير[4]، ويأتي

---

[1] جاسم محمد دايش، الاقتصاد السياسي جذوره ومفهومه، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/15، الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=603303&r=0

[2] رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص10.

[3] عبد الهادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، الطبعة السادسة، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 1999، ص15.

[4] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1994، ص354.

القصد أيضا بمعنى الاعتدال والاستقامة[1]، فقد قال تعالى:(**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ**) الآية 32 من سورة فاطر، وأما في سورة لقمان الآية 19 فقد قال سبحانه:(**وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ**)، كما وقد قال عزّ وجلّ:(**وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ ۚ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**) الآية 09 من سورة النحل.

وعن النبي صل الله عليه وسلم فقد جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال:(**سددوا وقاربوا، واغدوا وروحوا وشيء من الدلجة، والقصد القصد تبلغوا**) رواه البخاري. وقد فسر قوله عليه الصلاة والسلام القصد القصد على كونه يعني ضرورة التزام الطريق الوسط المعتدل. هذا وقد روى الإمام أحمد عن النبي صل الله عليه وسلم قوله:(**من عال من اقتصد**)، أي ما افتقر من توسط في إنفاقه، ولكن علماء الحديث ضعفوا هذا الحديث[2].

وأما فيما يخص كلمة سياسي فهي مشتقة من الفعل ساس، والذي من أهم معانيه القيام على الشيء (أي توليه ورعايته) بما يصلحه[3]. والسياسة عموما يقصد بها في الاصطلاح حسب Harold Dwight Lasswell دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا(المصادر المحدودة) متى وكيف، أي دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة (حسب David Easton)[4].

2/ تعريف الاقتصاد السياسي من الناحية الاصطلاحية:

يعد وضع تعريف جامع ومانع للاقتصاد السياسي من أصعب الأمور التي واجهها علماء الاقتصاد، فكما يقول Samuelson فإن علم الاقتصاد يشمل موضوعات كثيرة ومتطورة على نحو سريع، لذلك من الصعب أن يوصف وصفا

---

[1] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ص738.

[2] سعد بن حمدان اللحياني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص02، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/16، الرابط: http://alsayrfah.com/assets.pdf

[3] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، المرجع السابق، ص239.

[4] أنظر أكثر حول تعريفها، الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/سياسة

دقيقا في سطور محدودة. ولذا فقد جاءت التعاريف المقدمة للاقتصاد السياسي (علم الاقتصاد) كثيرة ومتنوعة، فعلى حد تعبير Gaëtan Pirou فإن تعريفات علم الاقتصاد هي بعدد الاقتصاديين[1].

وبالنظر إلى أنه لا يمكن تتبع ورصد كل التعاريف، وذكرها في هذا المقام، فإننا سنحاول فيما يلي التطرق إلى بعض أهم التعاريف التي أعطيت للاقتصاد السياسي، وذلك على النحو الآتي:

1.2 تعريف الاقتصاد السياسي باعتباره علم التوفيق بين الغايات والوسائل (علم الخيارات / علم الندرة):

لقد عرف الانجليزي Lionel Robbins الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يدرس السلوك الانساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة. إذ رغم أن الإنسان يمتاز باحتياجاته المتعددة وغير المحدودة، إلا أن وسائل إشباعها إن وجدت غير محدودة أو نادرة، ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية، وهي كيفية التوفيق بين الحاجات غير المحدودة والوسائل النادرة، أي تكييف المحدود مع غير المحدود، والنشاط الذي يبذله الانسان للتغلب على الندرة هو النشاط الاقتصادي، وهو موضوع دراسة علم الاقتصاد السياسي[2].

وبمعنى آخر، فإن الاقتصاد السياسي عند أصحاب هذا التعريف هو علم الاختيار في ضوء الموارد المتاحة؛ فبحسب هؤلاء فإن الاقتصاد السياسي هو دراسة تأثير الندرة على السلوك الإنساني في ظل الظروف التي يكون للأفراد والجماعات فيها حرية الاختيار في تخصيص الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة وبين الأهداف المتعددة والمتنافسة[3].

---

[1] سعد بن حمدان اللحياني، المرجع السابق، ص03.

[2] رواء زكي يونس الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص21.

[3] سلمان بارودو، الاقتصاد السياسي، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/17، الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527804&r=0

ومما يؤاخذ على هذا التعريف أنه يفترض بأن الإنسان يتصرف دوما وفق المنطق الاقتصادي، في حين أن الواقع يبين بأن الانسان العادي لا يتصرف دائما على نحو منطقي يراعي قدراته ومدى أهمية حاجاته ومشروعيتها. ومن جهة أخرى فقد أعيب على هذا التعريف أنه يفترض بأن الانسان يتصرف دوما وفقا لما تمليه عليه رغباته وميوله، أي تبعا لإرادته فقط[1]، وهذا في الواقع يظهر الاقتصاد السياسي وكأنه علم يتناول العلاقات بين الإنسان والأشياء وليس العلاقات الاجتماعية[2] التي لها تأثير كبير في توجيه الأشخاص نحو اتخاذ سلوكات والتراجع عن أخرى.

2.2 تعريف الاقتصاد السياسي باعتباره علم الثروات:

من بين أهم الذين أخذوا بهذا التعريف الانجليزي Adam Smith في كتابه المشهور ثروة الأمم[3] (1776)، الذي اعتبر فيه بأن الثروة محصورة في الأشياء المادية فقط. وقد وجه النقد إلى هذا التعريف على أساس أن الثروة لا تعني الأموال المادية فقط، بل تشمل كذلك الخدمات التي لا تظهر في شكل مادي ولكن لها منفعتها وقيمتها كخدمات التعليم والصحة... الخ.

هذا ويعاب على هذا التعريف أيضا أن الشيء لا يعتبر ثروة إلا بالنسبة للإنسان، ولذلك لا يمكن تعريف الاقتصاد السياسي من دون الرجوع لسلوك الأفراد، إضافة إلى ذلك فهذا التعريف لا يهتم إلا بالجانب المادي فقط وكأنه يجعل من الاقتصاد السياسي علما للأشياء وليس علما للأشخاص. ومن ناحية أخرى، فهذا التعريف يضيق من موضوع الاقتصاد السياسي دون مبرر لذلك، فهو لا يدرس من أعمال الأفراد إلا ما كان الدافع له مصلحة شخصية، أي الرغبة في الحصول على المنافع المادية[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص22– 23.

[2] موسى زواوي، الاقتصاد السياسي، مطبوعة غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، السنة الجامعية 2017/2016، ص03.

[3] خالد رويبح، مدخل إلى علم الاقتصاد، مطبوعة منشورة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، السنة الجامعية 2015/2014، ص05.

[4] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص22.

3.2 تعريف الاقتصاد السياسي باعتباره علم المبادلة:

لقد تزعم الفرنسي Gaëtan Pirou الرأي الذي يعرف الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يدرس عمليات التبادل[1] التي يتخلى بموجبها الفرد عما هو في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه. فالإنسان في المجتمع الحديث محكوم بمبدأ التخصص، بحيث لا ينتج إلا قسما معينا من الأموال والخدمات، ولا يستطيع أن يشبع كافة احتياجاته بنفسه.

ومع أن هذا التعريف فيه جانب من الحقيقة بجعله للمبادلات أساس الحياة الاقتصادية، إلا أنه يعاب عليه أنه ينظر للنشاط الاقتصادي من منظور المبادلة فقط، وذلك لأنه بذلك يخرج كافة العمليات الانتاجية التي لا تنتهي بعملية المبادلة من نطاق النشاط الاقتصادي، كالفلاح مثلا الذي ينتج لاستهلاكه الشخصي. كما وقد انتقد هذا التعريف على أساس أن قيام السلطة العامة بالإنتاج أو بالتوزيع لا يغير صفة النشاط، لأن النشاط الاقتصادي لا يستلزم حرية المبادلات[2].

4.2 تعريف الاقتصاد السياسي باعتباره علم الأثمان (الأسعار[3]):

بحيث قيل حيثما وجدت الأثمان والأسواق وجدت الظواهر الاقتصادية التي هي موضوع الاقتصاد السياسي، إلا أن هذا التعريف انتقد من حيث أن ظاهرة الأثمان لم تكن ظاهرة أزلية ثابتة، فقد تخلو منها بعض النظم الاقتصادية[4].

5.2 تعريف الاقتصاد السياسي باعتباره علم الرفاهية:

يرى الانجليزي Alfred Marshall بأن الاقتصاد السياسي هو " دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية "، حيث يرى بأن الاقتصاد يدرس ذلك الجزء من

---

[1] شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مطبوعة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2018/2017، ص06.

[2] رواء زكي يونس الطويل، المرجع السابق، ص25.

[3] موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص24.

[4] رواء زكي يونس الطويل، نفس المرجع والصفحة.

النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهية[1]. ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذا التعريف هو تركيزه على الأشياء المادية وإغفاله أهمية الخدمات والجوانب الأخرى غير المادية.

6.2 التعريف الماركسي للاقتصاد السياسي باعتباره علم قوانين تطور المجتمع:

لقد طور Karl Marx مفهوم الاقتصاد السياسي في كتابه " نقد الاقتصاد السياسي " ليحوله إلى علم دراسة قوانين تطور المجتمع؛ ذلك أنه بتطبيق قوانين المادية الجدلية على حركة التاريخ قد صاغ قانونية تطور المجتمعات من نظام اقتصادي لآخر، فيكون علم الاقتصاد السياسي قد انتقل على يد ماركس إلى علم القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع والخدمات وتوزيعها على المستهلكين، أي أولئك الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية أو الجماعية، وبتعبير آخر فإن الاقتصاد السياسي كما يقول عنه أوسكار لانج: " هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية"[2].

7.2 تعريف الاقتصاد السياسي باعتباره العلم الذي يدرس ظواهر الانتاج:

يعرف سعدي إبراهيم الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يدرس ظواهر الانتاج، ويقصد بالإنتاج هنا المعنى الاقتصادي الواسع، ويشمل انتاج الأموال المادية والخدمات. وعليه فالإنتاج هو الظاهرة الأساسية في حياتنا الاقتصادية. فنقطة الانطلاق في تحديد موضوع الاقتصاد السياسي هي أن للإنسان حاجات يشعر بضرورة إشباعها، وأنه ملزم بأن يبذل مجهودا ليحصل على ما يحقق له ذلك الاشباع، وهذا المجهود هو ما يطلق عليه بالعمل الانتاجي.

وما يلاحظ على هذا التعريف أنه يحقق الربط بين إشباع الحاجات وبين المنظمات والمؤسسات؛ ذلك لأن إشباع الحاجات يجري في نطاق النظم القائمة، فإن

---

[1] رائد محمد عبد ربه، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص10.

[2] سلمان بارودو، المرجع (الرابط) السابق.

كانت هذه النظم لا تحقق للإنسان إشباعا كافيا، فإنه من دون شك لن يتوانى عن محاولة تطوريها، أو حتى تغييرها إن اقتضى الأمر. وبذلك فهذا التعريف يتميز بأنه يحاول أن يعطي للاقتصاد السياسي مفهوما قائما على الحركة والتطور[1].

8.2 تعريف الاقتصاد السياسي باعتباره علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية:

يرى أصحاب هذا التعريف وأن الاقتصاد السياسي يعبر عن المعرفة المتعلقة بموجوع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع وتلبية حاجاتهم. وبتعبير آخر، فإن الاقتصاد السياسي يتمثل في مجموع القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع في إطار مجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي[2]. وفي ذات الإطار فقد عرف باقر الصدر الاقتصاد بأنه: " العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل العامة التي تتحكم فيها"[3].

وبعد استعراض كل هذه التعاريف المعطاة للاقتصاد السياسي، فإنه يمكن الإشارة في الأخير إلى التعريف المقدم من طرف الدكتور موسى زواوي، وهو أن "علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية، واستخراج القوانين التي تحكم حركية النشاط الاقتصادي المجتمعي، الفردي والجماعي، من أجل التخصيص الأمثل للموارد المتاحة واستخدامها استخداما رشيدا يساعد على تلبية الحاجات الحقيقية لأفراد المجتمع حاضرا ومستقبلا[4] ".

فهذا التعريف يتميز بأنه أبرز دور الاقتصاد السياسي وأهميته في:

- تفسير الحياة الاقتصادية بأحداثها؛

---

[1] رواء زكي يونس الطويل، المرجع السابق، ص26.

[2] دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص16.

[3] موسى زواوي، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص04.

[4] المرجع نفسه، ص05.

- معرفة القوانين التي تحكم حركية النشاط الاقتصادي؛
- ترشيد عمليتي التخصيص والاستخدام للموارد النادرة؛
- المساعدة على إبراز البدائل اللازمة لتلبية الحاجات الحقيقية.

ثانيا: مضمون الاقتصاد السياسي

يتمحور مضمون الاقتصاد السياسي على دراسة وتحليل العلاقات المتولدة عن إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها في مجتمع بشري، أي معرفة كل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي وما يتولد عنه من روابط وعلاقات، سواء كانت تلك المتعلقة بعلاقة الإنسان بالطبيعة في مجال الاستفادة من الثروات التي تزخر بها، أو كانت تلك المتعلقة بعلاقة الإنسان بالإنسان في إطار استخدام الموارد والانتفاع بها.

وبتعبير آخر، فإن الاقتصاد السياسي لما كان علما يختص بتوظيف الموارد المتاحة لإنتاج سلع وخدمات يتم توزيعها بين فئات المجتمع المختلفة لإشباع حاجات معينة، فهو يشمل مستويان مادي وبشري.

• مادي: كونه يهتم بمشكلة الندرة في علاقة الإنسان مع الموارد المحدودة (علاقة الإنسان بالطبيعة).

• بشري: لأنه يهتم بتقسيم العمل وفكرة التوزيع في عملية الإنتاج (علاقة الإنسان بالطبيعة[1]).

1/ العلاقة بين الإنسان والطبيعة:

إن الإنسان وعلى خلاف باقي الكائنات الحية الأخرى لم يخضع دوما لقوانين الطبيعة؛ بل عمل في كثير من الحالات على تحديها ومقاومتها لأجل تسخيرها واستغلال ما فيها من موارد بشكل يحقق له إشباعا أفضل لحاجاته.

[1] محمد أرمين كربيت، الاقتصاد السياسي: المفهوم/ الجذور/ المبادئ/علاقتها بالمفاهيم الأخرى، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/18، الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=621377&r=0

فالإنسان وفي إطار سعيه المتواصل والمستمر لإشباع ما يضمن له حياته وتيسيرها فهو في احتكاك دائم مع الطبيعة التي لطالما كانت ولا تزال المصدر الرئيسي لما يحتاجه من موارد في سبيل الحصول على ما يحتاجه من أكل، شراب، ملبس وسكن... الخ. فمن غير المتصور أن يتمكن الإنسان من ضمان بقائه وتلبية الكثير من احتياجاته من دون الرجوع إلى الطبيعة، وهذا إما بالانتفاع بشكل مباشر من بعض مواردها، وإما بشكل غير مباشر عن طريق تحويل ما يستخرجه منها من مواد أولية ومنتجات خام، باستعمال الأدوات والوسائل التي ظل (أي الإنسان) يبتكرها ويطورها على مر الزمن قصد تمكنه من تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة، وهذا خاصة في ظل ما تتميز به هذه الأخيرة من ندرة من جهة، وفي ظل النمو الديموغرافي المتزايد من جهة أخرى.

2/ العلاقة بين الإنسان والإنسان:

الإنسان بطبعه كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بمعزل عن أقرانه، وذلك لأنه لا يمكنه لوحده أن ينتج كل ما يحتاجه من السلع والخدمات، ولذا فهو بحاجة إلى تعزيز التعاون بينه وبين باقي أفراد المجتمع من خلال تقسيم العمل في إطار التخصص. وعليه فعلاقات الإنتاج هي روابط اجتماعية لأنها تنشأ بين أفراد المجتمع وفئاته، وهي روابط اقتصادية لكونها تتم عن طريق الأشياء المادية والخدمات. وعلاقات الانتاج لما كانت تتم أثناء الإنتاج بواسطة وسائل الإنتاج، فإنها هي التي تحدد موقف كل فرد (أو فئة) في مواجهة الآخر إزاء تلك الوسائل، أي تحديد ما إذا كان مسيطرا عليها بفضل الملكية أو كان مجرد عامل بسيط فيها[1].

ثالثا: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى

إن الاقتصاد السياسي وعلى الرغم من كونه علما قائما بذاته ومستقلا عن باقي العلوم، إلا أن ذلك لا ينف بأنه تربطه بها علاقات وثيقة، ولا سيما الاجتماعية منها، كعلم السياسة، علم القانون، وعلم الاجتماع... الخ.

[1] رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص28.

1/ علاقة الاقتصاد السياسي بعلم السياسة:

تخضع هذه العلاقة لقاعدة مفادها أنه لا سياسة بدون اقتصاد ولا اقتصاد من دون سياسة، وهذا للدلالة على أنه لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر[1]. ومرد ذلك هو أن الاقتصاد يعتبر أحد أهم الدعائم التي يستند إليها نظام الحكم في الدولة لتجسيد رؤيته وسياسته في إدارة شؤون البلد، سواء الداخلية منها أو الخارجية[2]، وأي سياسة لا تنبني على معطيات واقعية لاقتصاد البلد محكوم عليها بالفشل؛ بينما أي اقتصاد لا يمكن أن يكون قويا ومزدهرا، إلا إذا وجدت ثمة إرادة سياسية تعمل على أن توفر له كل الظروف والعوامل التي يتطلبها نجاحه.

2/ علاقة الاقتصاد السياسي بعلم القانون:

تكمن هذه العلاقة في أن النشاط الاقتصادي بأي دولة كانت يحكمه نظام قانوني يجب احترامه وعدم مخالفته، ومن هذا الباب فالقانون له تأثير على مجريات النشاط الاقتصادي، وحتى على حجمه وفعاليته، ولكنه في الوقت ذاته يتأثر بالعوامل الاقتصادية التي تدفع بالمشرع للتدخل لأجل تعديل القوانين التي لم تعد تتلاءم والمستجدات الاقتصادية، بل وحتى لإلغاء تلك التي لم تعد صالحة للسريان في ظل الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الدولة.

3/ علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع:

تظهر هذه العلاقة في أن الدراسات الاجتماعية تمد المحلل الاقتصادي بالمعلومات الضرورية عن البيئة الاجتماعية التي يعمل في ظلها النظام الاقتصادي، والتي في إطارها يمارس النشاط الاقتصادي[3]، مما يساعده على فهم ومعرفة ماهي المشاكل والاختلالات الاقتصادية الحاصلة، وكيفية التغلب عليها بعد تحديد أسباب

---

[1] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص34.

[2] إسماعيل محمد سلطان، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص19.

[3] فريدة بلفراق، الوجيز في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2016، ص12.

حدوثها واقتراح الطرق الأنجع لتجاوزها وحلها. وعلى خلاف علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية، فإن علم الاقتصاد ينصب اهتمامه على نوع واحد من الظواهر الاجتماعية، وهي تلك المتعلقة بالارتباطات المادية، وقد انصرف بعض الاقتصاديين لدراسة السوسيولوجية الاقتصادية[1]، والتي تعبر عن مجمل الاعتبارات والدوافع الاجتماعية المؤثرة على التصرف (القرار) الاقتصادي، وأثر المعطى الاقتصادي في تحديد طبيعة التفاعلات وبنية العلاقات الاجتماعية، كما تظهر أهمية التحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، وذلك بأثر حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي لهذا الأخير[2]. وبتعبير آخر معرفة: كيفية تأثير المكونات الاجتماعية والثقافية على اختيارات و/أو سلوكيات الأفراد الاقتصادية ؟ وفي هذا الإطار يمكننا أن نفهم ونفسر كيف أن لحم الخنزير مثلا كسلعة لا يتم التعامل بها في المجتمعات الإسلامية، عكس المجتمعات الغربية بسبب الاختلاف الثقافي و الاجتماعي.

هذا وتتجلى العلاقة بين الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع بشكل أكثر وضوحا من خلال ظهور تخصص فرعي ضمن علم الاقتصاد هو **علم الاقتصاد الاجتماعي**، أو ضمن علم الاجتماع هو **علم الاجتماع الاقتصادي**، فبينما يعتمد الأول على تفسير المعطيات أو الظواهر الاقتصادية استنادا إلى الظواهر الاجتماعية وواقع البنية الاجتماعية، فإن الثاني يركز ويهتم بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي[3].

4/ علاقة الاقتصاد السياسي بعلم التاريخ:

لفهم حاضر الظاهرة الاقتصادية ورسم خطوات تطورها في المستقبل، فإنه لابد من الإلمام بماضيها عن طريق البحث في التطورات التي لحقت بها على مر

---

[1] شطيبي حنان، المرجع السابق، ص12.

[2] ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص38.

[3] إبراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعيم الاقتصاد السياسي، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/21، الرابط:

http://boulemkahel.yolasite.com/resources.pdf

العصور تبعا لتطور طرق الانتاج وتغير النظم الاقتصادية. فالأبحاث والدراسات التاريخية تقدم بلا شك خدمات هامة للاقتصادي؛ لأنها تساعده وتسهل عليه معرفة الأطر الاجتماعية والنفسية والدينية والقانونية وغيرها للوقائع والفعاليات الاقتصادية[1]، لذا فلا يمكن للاقتصادي أن يستغنى عن التاريخ الذي يعينه في فهم التطور وتعاقب الأنظمة الاقتصادية المختلفة، وبالتالي تعينه في فهم الحاضر.

فبالعودة الى التاريخ يمكننا معرفة عوامل ولادة ونمو وتطور وفناء الأنظمة الاقتصادية المتعاقبة، ويمكننا ربط تطور الأفكار الاقتصادية مع تطور الوقائع، فأي دراسة لا يمكن أن تكتمل إلا بتتبع تاريخ الوقائع والأفكار الاقتصادية معا للاستفادة مما حدث من مشكلات في أزمنة وأمكنة مختلفة[2]، فمثلا من الصعب فهم أسباب ارتفاع الأسعار في القرن السادس عشر في إسبانيا وأوروبا عامة إذا جهلنا واقعة اكتشاف أمريكا واكتشاف مناجم الذهب فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الدراسات التاريخية هي التي دعت المدرسة التاريخية الألمانية إلى صياغة كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية بشكل جعلها تعتبر الاقتصاد وكأنه علم تاريخي، وبهذا فقد وجهت الأنظار إلى قوة الارتباط القائم والموجود بين الاقتصاد السياسي وعلم التاريخ[3].

5/ علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الجغرافيا:

لقد تعززت الصلات الوثيقة بين الاقتصاد السياسي وعلم الجغرافيا أكثر فأكثر بظهور فرع متميز تابع لعلم الجغرافيا يعرف **بالجغرافيا الاقتصادية[4]**، والذي يعنى بدراسة توطن النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تزويدنا بالمعلومات الضرورية المتعلقة بالظروف الطبيعية (الموقع الجغرافي، طبيعة المناخ، والثروات الطبيعية

---

[1] رواء زكي يونس الطويل، المرجع السابق، ص29.

[2] محمد أمين كربيت، المرجع السابق.

[3] رواء زكي يونس الطويل، نفس المرجع والصفحة.

[4] راجع أكثر حولها: مهدي أحمد رشيد، الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص08 وما بعدها.

التي يزخر بها الإقليم...) والبشرية (التجمعات السكانية، اليد العاملة...) التي في ظلها يتم النشاط الاقتصادي.

ذلك لأن كل رقعة جغرافية تتميز بوجود حجم معين ونوعية معينة من الموارد الاقتصادية، فضلا عن تميزها بمجموعة من الظروف الاقليمية والمناخية، مما يؤدي إلى تباين الأنشطة الاقتصادية باختلاف المكان[1]. ومن ثم فالجغرافيا الاقتصادية لها دور مهم في معالجة العلاقة بين الموارد الاقتصادية ونوعية النشاط الاقتصادي[2] السائد في مجتمع معين.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان اهتمام الاقتصادي بعلم الجغرافيا يأتي في سياق التمكن من التكييف الصحيح والدقيق لمؤشرات المجتمع وأوضاعه الاقتصادية بغية وضع خطط وتبني سياسات اقتصادية تتلاءم وهذه الأوضاع، وذلك بحثا عن الكفاءة والفعالية[3] التي ينبغي أن تسود الاقتصاد لتحقيق التنمية المنشودة، فإن الجغرافي يبقى مستوى اهتمامه عند تقدير الأحجام ووصف الواقع، ولا يمتد ليشمل البحث في أسرار التطور الاقتصادي[4] لهذه المنطقة أو تلك.

6/ علاقة الاقتصاد السياسي بعلم النفس:

إذا كان علم الاقتصاد يهتم بسلوك الإنسان وكيفية إشباع رغباته، فإن علم النفس، وعن طريق وسائله ونتائج أبحاثه ودراساته، يساعد علم الاقتصاد في التعرف على خصائص النفس البشرية وانفعالاتها التي تتحكم في التصرفات الشخصية للأفراد داخل المجتمع[5].

---

[1] رواء زكي يونس الطويل، المرجع السابق، ص31.

[2] فؤاد محمد الشريف بن غضبان، الاقتصاد الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص26.

[3] خبابة عبد الله، محاضرات في الاقتصاد العام، مطبوعة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2019/2018، ص08.

[4] محمد أمين كربيت، المرجع السابق.

[5] إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1973، ص21.

فمواقف الإنسان حيال ما قد تتخذه الدولة وتتبناه من سياسات وقرارات اقتصادية، سواء بالإيجاب أو السلب، لها من دون شك تأثير كبير على النشاط الاقتصادي في المجتمع[1]. فعلى سبيل المثال، فإن تخفيض رسوم الرخصة، أو تخفيض رسوم الهاتف والكهرباء سيكون لها أثر نفسي كبير على كثير من الأفراد في المجتمع. وبذلك فدراسة مثل هذه التأثيرات تمد الاقتصاديين بمعلومات تفيد كثيرا في تحديد توصياتهم ونصائحهم بطبيعة القرارات الاقتصادية التي ينبغي اتخاذها.

7/ علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الديموغرافيا:

الديموغرافيا علم يهتم بدراسة قضايا السكان من حيث: حركة السكان، الهجرة، توزيع السكان، الخصوبة في الإنجاب والتكاثر، تحديد النسل، التخطيط العائلي، وتتبع نسب نمو المواليد والوفيات، متوسط العمر... الخ، فحالات السكان وحركتهم وبناهم الفكرية وطباعهم وبيولوجيتهم وأخلاقهم هي جميعها محاور يدرسها الديموغرافي في أبحاثه[2]. وعلم الديموغرافيا تربطه بالاقتصاد السياسي علاقة قوية نظرا للتأثير المتبادل بين عناصر الإنتاج والسكان[3].

فالعوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي؛ إذ هي التي تتحكم في أحد أهم شروطه الأساسية، وهي اليد العاملة المؤهلة كما وكيفا، وكذا في مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي[4]. ومن جهتها فالعوامل الاقتصادية تؤثر هي الأخرى على كيفية التوزيع الجغرافي للسكان كما وكيفا، أي سواء بالنسبة للكثافة السكانية أو بالنسبة لأشكال التجمعات البشرية، وهي تؤثر كذلك على معدلات الإنجاب، وتحديد الشروط المادية للحياة بالنسبة للمواليد والوفيات، ومعدلات متوسط العمر[5].

---

[1] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص36.

[2] عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص35.

[3] فريدة بلفراق، المرجع السابق، ص13.

[4] محمد دويدار، المرجع السابق، ص38.

[5] محمد أمين كربيت، المرجع السابق.

المحور الثاني

تـطـور الفـكــر الاقــتـصادي

يقصد بالفكر الاقتصادي مجموعة الأفكار التي ظهرت في مراحل زمنية مختلفة، وحاولت تقديم التفسيرات والحلول للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات بسبب عدم كفاية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع الحاجات. وللإشارة، فإنه يجب بهذا الصدد التمييز بين تاريخ الفكر الاقتصادي الذي يرصد ويهتم بدراسة التطورات الخاصة بالأفكار الاقتصادية وبين تاريخ الاقتصاد الذي يهتم بدراسة وتحليل التنمية الاقتصادية عبر مراحل التطور التاريخي لدولة معينة[1].

ونظرا للارتباط الوثيق بين الفكر الاقتصادي الذي عرفه الانسان، وبين الواقع الاقتصادي[2] الذي عاشه وظل يحاول على مر الزمن فهمه لمواجهة تحدياته، فإن الفكر الاقتصادي قـد تطور واتسع ليشمل الكثير من الآراء والاتجاهات والمذاهب والتيارات والمدارس الاقتصادية. وفي الواقع، يعد ذلك أمرا طبيعيا طالما وأن الأفكار الاقتصادية تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية[3]، وحتى الثقافية... الخ، التي تصاحب نشأة كل منها، والتي بدون شك تتغير من مجتمع لآخر، ومن وقت لآخر.

هذا التنوع الكبير في الفكر الاقتصادي الذي عرفته البشرية أضحى اليوم بمثابة متاهة كبيرة حتى بالنسبة للمتخصصين الذين يجدون صعوبة في دراسته[4]. ولذا لا يسعنا في هذا المقام أن نتناول من الفكر الاقتصادي إلا أهمه وبشيء من الإيجاز وذلك على النحو الآتي:

---

[1] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص12.

[2] خالد ابو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص06.

[3] حوحو سعاد، تاريخ الوقائع الاقتصادية، مطبوعة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2015/2014، ص05.

[4] موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص54.

أولا: الفكر الاقتصادي القديم

حاول الإنسان منذ القدم أن يفهم القوى المتحكمة في الظواهر الاقتصادية المختلفة كالإنتاج والاستهلاك والتوزيع والمبادلات وغيرها، كما حاول فهم وتفسير المشكلات الناجمة عن ندرة الموارد الموجودة في الطبيعة في مقابل حاجاته المتعددة. غير أن كل هذه المحاولات للفهم والتفسير لم ترق إلى مستوى العلم أو ما نسميه الآن علم الاقتصاد، والذي نشأ بعد انقضاء العصور القديمة والوسطى. ومع ذلك، فإن هذه العصور كانت قد شهدت ظهور العديد من الأفكار الاقتصادية في أدبيات المفكرين والفلاسفة[1].

وفيما يلي، سنتطرق تباعا للفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة (1)، ثم (2) للفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.

1/ الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة:

الفكر الاقتصادي قديم قدم الإنسان نفسه. بحيث الحاجة إلى البقاء دفعت الإنسان إلى أن يستعمل عقله لاستغلال الموارد المتاحة لإنتاج ما يحفظ له حياته؛ فبعد أن كان الإنسان بدائيا في عيشه، فإنه وبعد التجارب التي خاضها مع تعاقب الأزمان قد استطاع، بعد أن اتحد في شكل مجتمعات، أن يصل إلى تشكيل حضارات سواء في الشرق أو الغرب انعكست على طريقة تفكيره في شتى المجالات بما فيها المجال الاقتصادي.

1.1 الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية:

في الواقع، لم تكن في هذه الحقبة الزمنية من 3200 سنة قبل الميلاد، أي ابتداء من الحضارة المصرية الفرعونية إلى الحضارة الفينيقية أفكار اقتصادية بأتم معنى الكلمة، ولكنها كانت عبارة عن أحداث اقتصادية[2].

---

[1] نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، ص04، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/29، الرابط: http://olc.bu.edu.eg/olc/images/fedu515.pdf

[2] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص40.

أ) الحضارة الفرعونية:

عرفت مصر على أيدي الفراعنة تقدما متميزا في مستوى تطور أداء القوى المنتجة في القرن الثامن عشر والقرن العشرين قبل الميلاد، وتجسد ذلك في الآتي[1]:

1. تطور الإنتاج الزراعي، وذلك بالاعتماد على وجود نهر النيل الذى كان أحد أهم عوامل التنمية الاقتصادية في مجال الزراعة.

2. نمو العلاقات التجارية؛ فموقع مصر المتميز وسواحلها البحرية جعلاها مركزا تجاريا وحضاريا عالميا.

3. عدم الاكتفاء بالزراعة وتربية المواشي بالتوجه نحو صناعة الأثاث والأواني الفخارية والحجرية وصناعة الورق والأسلحة والسفن والمصنوعات المعدنية وغيرها... الخ. وقد ساعد الفراعنة على ذلك وفرة الأحجار والمعادن التي كانت مقوما لنهضتهم الصناعية من فنون وعمارة.

ب) الحضارة البابلية:

لقد استفاد ملوك بابل من موقع مدينتهم الممتاز واستوعبوا جميع المنجزات الحضارية التي تحققت في بلاد ما بين النهرين في سابق عصرهم، فتحولت بابل من مدينة صغيرة ليست ذات شأن إلى مركز تجاري كبير[2]. فبابل وبسبب نقص المواد الأولية قامت باستيراد العاج والجوهر من الهند، والذهب من مصر، والنحاس من قبرص وآسيا الصغرى، والقزدير من القوقاز، وقامت بتصدير الأقمشة كمنتجات مصنعة، مما جعل التجارة فيها (أي بابل) تبلغ الذروة، وأصبحت بذلك بابل مركزا للشرق والغرب.

وفي ظل هذا الازدهار الاقتصادي الذي عرفته بابل فقد ظهرت الحاجة إلى النقود، وضرورة وجود نظام مالي، ولذا فقد أقر حمورابي أشهر ملوك بابل ثنائية النقود، بحيث قنن في شريعته العادات السابقة التي تعتبر الشعير محلا للتبادل، ثم

---

[1] محمد أحمد الخياط وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، وزارة التعليم اليمنية، صنعاء، 2017، ص07.

[2] برهان الدين دلو، حضارة مصر والعراق: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت، 2014، ص262.

نظم من جهة أخرى النقود المعدنية (النحاسية، الفضية، والذهبية) التي قرر استعمالها بسبب اتساع التجارة مع الشعوب البعيدة، فكان يجب للحفاظ على هذه العلاقات التجارية وازدهارها أكثر توفير نقود أقل حجما وذات قيمة ولا تتأثر بالفصول[1].

ج) الحضارة الصينية:

تقدم الأفكار التي طرحها المفكر كونفوشيوس خلال الفترة (551 – 479 قبل الميلاد) لمحة عن الفكر الاقتصادي الصيني السائد في تلك الفترة. وأهم تلك الأفكار مشروعية جمع الثروة بشرط عدم إلحاق الضرر بالأخرين، والاعتدال في استهلاك المواد الاستهلاكية، حيث أكد على رفضه لأسلوب الركض وراء الملذات لإشباعها.

وفي القرن الثالث ظهرت أفكار جوان تي، وهي عبارة عن نصائح قدمها للأمراء الذين عمل معهم، ومن بينها:

– خضوع الحياة الاقتصادية للقوانين الخاصة بها؛

– منع عمليات البيع والشراء غير الأخلاقية؛

– حق الدولة في الإسهام في الأنشطة الاقتصادية التي تعود أرباحها على الشعب والتقليل من نتائج الكوارث؛

– رفع أسعار المحاصيل الزراعية بهدف تشجيع المزارعين؛

– عدم اللجوء إلى فرض ضرائب كبيرة[2].

د) الحضارة الهندية:

ظهرت الأفكار الاقتصادية الأكثر أهمية في تاريخ الهند القديم في كتاب علم عن السياسة للمفكر كتوثيلا الذي عاش في الفترة (321 – 297) قبل الميلاد. وتتلخص تلك الأفكار في بعض المبادئ العامة التي قدت للملك من أجل وضع سياسة اقتصادية ناجحة، والتي تتمثل في ضرورة مشاركة الدولة في الحياه الاقتصادية، من خلال تحديد الدور الاقتصادي للسلطة التي يقع على عاتقها مهمة إعمار المناطق وإقامة القرى الجديدة، وحفر الآبار، والمحافظة على النظام الزراعي،

[1] دليلة فركوس، الوجيز في تاريخ النظم، دار الرغائب، الجزائر، 1999، ص34.

[2] محمد أحمد الخياط وآخرون، المرجع السابق، ص8 – 9.

وتوسيع النشاطات الزراعية والحيوانية، وأعمال الرعي والبستنة بصورة دائمة. وكذا ضرورة وضع معدلات ربح بسيطة للتجار مراعاة للمستهلكين[1].

هـ) الحضارة الفينيقية:

لم يهمل الفينيقيون أيا من مواردهم الاقتصادية؛ فقد عملوا على زراعة أراضيهم بكل ما تصلح له من منتجات ومحاصيل، ونوعوا في صناعاتهم حتى لا يضطروا للشراء من الخارج، ولكنهم في ذات الوقت اهتموا بالتجارة لأنها المورد الأساسي وخاصة في علاقتهم مع مصر. كما اشتهر الفينيقيون بالصناعات المعدنية والزجاج والعاج والخزف والسفن[2].

2.1 الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية:

من أبرز الحضارات الغربية التي سادت قديما وفرضت سيطرتها، نجد كل من الحضارة اليونانية (الإغريقية) والحضارة الرومانية.

أ) الحضارة اليونانية:

لم تظهر مشاكل اقتصادية أمام اليونانيين إلا في عهد أثينا نتيجة الحصول على غنائم الحرب وازدهار التجارة. ومع ذلك، لا نجد بناء فكريا متكاملا عن المشاكل الاقتصادية برغم اهتمام الإغريق بالمسائل الفكرية عموما. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن الدولة الإغريقية قامت على الرق، بحيث ترك العمل اليدوي للعبيد وتم النظر إلى العمل بصفة عامة، باستثناء ربما الزراعة، نظرة احتقار من قبل المفكرين في ذلك الوقت[3].

ولمعرفة الفكر الاقتصادي السائد في الحضارة اليونانية آنذاك لابد من العودة لكتابات المفكرين والفلاسفة الإغريق من أمثال أفلاطون وأرسطو الذين جاءوا على ذكر وتفسير بعض الظواهر الاقتصادية من قبيل الرق والملكية وطبقات المجتمع.

---

[1] محمد أحمد الخياط وآخرون، المرجع السابق، ص09.

[2] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص42.

[3] حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص19.

01) الفكر الاقتصادي لأفلاطون – Platon (427 ق.م – 347 ق.م):

من الأفكار البارزة التي يمكن الإشارة إليها من دراسة أفلاطون للظواهر الاقتصادية، نجد تلك التي تخص تقسيم العمل الذي اعتبره ضروريا للتقسيم الطبقي الاجتماعي الموجود آنذاك، وتأكيده على أن تقسيم العمل هو الأساس للزيادة في كفاءة الأفراد، بشرط أن بكون هذا التقسيم على أساس المهارات التي بملكها الأفراد بصورة طبيعية. كما وتجدر الإشارة الى أفكار أفلاطون المتعلقة بالنقود؛ فقد اعتبرها وسبلة لتسهيل التبادل، وقد اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية، وبهذا يكون أول من نادى بأن تكون للنقود قيمة مستقلة عن قيمتها الذاتية[1].

02) الفكر الاقتصادي لأرسطو – Aristote (384 ق.م – 322 ق.م):

كانت تعاليم أرسطو بمثابة رد فعل ضد المثل الأفلاطونية، أستاذه الذي أثر فيه في بداية حياته، ولكنه سرعان ما تفطن للواقع والتاريخ مستغلا في ذلك الوسط الذي عاش فيه، متخذا من العلوم البيولوجية منهجا علميا لدراسة الظواهر، وانطلق من الواقع وفسر الأنظمة من خلال دراسات تاريخية[2]، فاعتبر بذلك أول من وضع بذور نظرية اقتصادية[3]. ومن أبرز ما يتميز به الفكر الاقتصادي لأرسطو:

– ارتكاز تحليله الاقتصادي على الحاجات وكيفية إشباعها عن طريق توفير الأموال (المنتجات) اللازمة لذلك، وذلك بممارسة نشاطات اقتصادية مختلفة كالزراعة وتربية المواشي والصيد، والصناعة واستخراج المعادن. وأما فيما يخص التجارة، فقد انتقدها أرسطو معتبرا إياها نشاطا غير طبيعي. في حين دافع على الأسرة، ورأى فيها الوحدة الانتاجية التي تعمل على تحقيق اكتفائها ذاتها[4].

---

[1] عبد الرحمان أحمد يسري، محي الدين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص32.

[2] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص45.

[3] راجع: صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص 12. خالد سعيد البحيصي، التطور في تاريخ الفكر الاقتصادي، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/31، الرابط: site.iugaza.edu.ps › files › 2016/03 › الفصل–الثاني،–الافكار–الاقتصادية

[4] محمد دويدار، المرجع السابق، ص 72 – 73.

– إقرار أرسطو واعترافه بحق الملكية الخاصة منددا بما ذهب إليه أفلاطون. وبهذا يعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية، وقد استند أرسطو في دفاعه عن الملكية الخاصة على ثلاثة حجج[1]:

- ✓ الملكية سبب في تحقيق السعادة البشرية؛
- ✓ الملكية تؤدي إلى الارتقاء والنهوض بالنفس البشرية؛
- ✓ الملكية الخاصة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية كأرقى مطلب تسعى إليه النفس البشرية.

– دافع أرسطو على إمكانية التوفيق بين المصالح الخاصة والعامة، وأن البواعث الشخصية تعد من أقوى البواعث، وأنها قد تكون من أهم الأسس لتحقيق المصلحة العامة[2].

– ناقش أرسطو موضوع النقود التي اعتبرها وسيطا للمبادلات، لأنها تجنب الناس الصعوبات العملية للمقايضة. ولكي تؤدي النقود هذه الوظيفة، يتعين أن تكون لها في نظره قيمة استعمالية (قيمة سلعية) في حد ذاتها. ويرى أرسطو بأن للنقود وظيفتين أخرتين، هما أنها تعمل: كمقياس للقيمة وكمخزن للقيمة[3].

إذ هو يفرق بين قيمة الاستعمال التي تعني منفعة الشيء للمستهلك، وقيمة المبادلة التي تهدف إلى تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها ببعض. وفيما يتعلق بتحديد قيمة التبادل، فقد اهتم أرسطو بتحديد فكرة الثمن العادل بالرجوع إلى اعتبارات أخلاقية، ولهذا السبب أدان أثمان الاحتكار باعتبارها غير أخلاقية وغير عادلة[4].

---

[1] صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص13.

[2] حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص20.

[3] صديقي شفيقة، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، مطبوعة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2017/2016، ص11.

[4] هدى الملاح، ملامح الفكر الاقتصادي القديم، ، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/31، الرابط: http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=138705

– هاجم أرسطو فكرة الاحتكار باعتباره غير عادل، لأنه يقوم على استغلال البائع المحتكر للمشترين ويفرض عليهم الثمن الذي يراه لتحقيق أرباح طائلة. كما قد انتقد أرسطو الإقراض بفائدة واعتبره ربا لأن النقود عنده عقيمة لا تلد[1].

– يتفق أرسطو مع أفلاطون حول قضية العبيد، ولا ينادي بإلغاء الرق، إذ يعتبره جزءا لا يتجزأ من تكوين المجتمع اليوناني القديم، بل ويعد في نظره نوعا من الملكية الخاصة. ويضيف أرسطو بأنه لا مناص من وجود فئة من الناس قضت الطبيعة عليهم منذ ميلادهم أن يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين[2].

ب) الحضارة الرومانية:

تعد الآراء والأفكار الاقتصادية عند الرومان ضئيلة جدا بالمقارنة مع اليونان، ولعل من أبرز المفكرين الرومان شيشرون الذي كان يفضل المهن والحرف، ويضع الزراعة في المقام الأول. وكذلك المفكر سينكا الذي بيّن وأن النقود تعتبر أصل الشرور والآثام.

ومن الأفكار الرومانية التي انتشرت حول الاقتصاد الزراعي مسألة ضرورة قرب المزرعة من السوق حتى تعطي ربحا كبيرا. هذا وقد مهد الرومان لظهور فكرة القانون الطبيعي، وظهور المذهب الفردي من خلال المبادئ القانونية، مثل: حق كل فرد في أن يعقد ما يشاء من العقود، والصفة المطلقة للملكية الفردية، ومبدأ عدم تدخل الدولة[3].

2/ الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى:

يقصد بالعصور الوسطى الفترة الممتدة ما بين سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي وحتى الفتح الإسلامي

---

[1] معين أمين السيد، دروس في مادتي مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية، دار المسيرة، عمان، 2008، ص246.

[2] صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص15.

[3] كمال توفيق حطاب، ابن خلدون والفكر الاقتصادي الغربي، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، العدد 51، 2007، ص289.

للقسطنطينية في القرن الخامس عشر. وقد كانت هذه الفترة تعرف بعصور الظلام لما غلب على أوروبا فيها من ركود فكري[1].

ومنه فالفكر الاقتصادي في العصور الوسطى ينصرف أساسا إلى كل من الفكر الاقتصادي الأوربي والفكر الاقتصادي الإسلامي.

1.2 الفكر الاقتصادي الأوربي:

على الرغم من محدودية النشاط الاقتصادي الذي كان سائدا (كما ونوعا) والركود الفكري الذي عم معظم الدول الأوروبية خلال العصور الوسطى، إلا أنه قد ظهرت بعض الأفكار الاقتصادية التي كان من روادها أساتذة الفلسفة والقانون، وسمي هذا الفكر بفكر جماعة المدرسين نسبة إلى مهنة مؤسسيه والمعتنقين له.

وفي مقدمة رواد هذا الفكر سان توماس الإكويني – Saint Thomas d'Aquin الذي تأثر كثير بآراء وأفكار ابن رشد الإسلامية. ومن أهم الأفكار التي قالت بها هذه الجماعة، وعلى رأسها سان توماس الإكويني، ما يلي[2]:

– الدعوة إلى التوفيق بين الدين والعقل مستنيرين في ذلك بآراء الفلاسفة اليونان وخاصة أرسطو.

– احترام الملكية الفردية باعتبارها حافزا للإنتاج ولا تتعارض مع النظام الطبيعي.

– التنديد بالربا باعتباره كسبا غير مشروع، كما طالبوا بتحديد الأجر العادل، بحيث يوفر مستوى معيشيا يناسب مستوى العامل الاجتماعي.

– القبول بالتقسيم الطبقي للمجتمع الذي كان سائدا آنذاك والدفاع عنه.

2.2 الفكر الاقتصادي الإسلامي:

لقد تزامنت العصور الوسطى، التي تعد بالنسبة لأوروبا عصور ظلمات، مع ما حققه المسلمون في تلك الحقبة من ازدهار وتطور حضاري[3]، ما جعل مركز

---

[1] سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص21.

[2] سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص20. حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 22 – 23. سعيد سعد مرطان، المرجع نفسه، ص23.

[3] وجدي محود حسين، الوجه الحضاري لتجربة الاقتصاد الإسلامي في العصور الوسطى، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، دت، ص09 وما بعدها.

الإشعاع الحضاري ينتقل إلى الدولة الإسلامية، وازدهرت الفلسفة والعلوم، والتاريخ حافل بأسماء كبيرة نبغت في شتى العلوم، مثل الفارابي وجابر بن حيان، وابن رشد وغيرهم من العلماء والمفكرين[1].

وبلا شك فإن النهضة الإسلامية التي ساهم في تحقيقها المفكرون والعلماء المسلمون تستند في أساسها على تعاليم الإسلام الذي يمثل منظومة متكاملة من كل النواحي: عقيدة، شريعة، وأخلاقا.

هذا وإذا كان للكثير من المفكرين الإسلاميين إسهامات عديدة في مجال الفكر الاقتصادي[2]، إلا أننا في هذا المقام سنكتفي باستعراض أهم الأفكار الاقتصادية لاثنين فقط من المفكرين المسلمين، وهما ابن خلدون والمقريزي.

أ) الفكر الاقتصادي لابن خلدون:

اهتم ابن خلدون بالظواهر والمتغيرات الاقتصادية تفسيرا وتحليلا، واعتبر بأن النشاط الاقتصادي هو الركيزة الأساسية للمجتمعات البشرية، وقسم الأنشطة الاقتصادية إلى أقسام: زراعية، صناعية، تجارية، تعدينية، متنوعة. وتعتبر آرائه حول العمل وتقسيمه، ومسائل القيمة والثمن من أهم الأفكار الاقتصادية التي تناولها وكان سباقا إلى طرحها قبل غيره من المفكرين الغربيين[3].

فابن خلدون يرى بأن العمل هو الأساس لإعاشة الأفراد، وتكوين رؤوس الأموال، واعتبره المصدر الحقيقي للقيمة، نظرا لأنه هو الذي يخلق المنافع الأساسية للموارد الطبيعية من خلال إنتاج السلع والخدمات. كما أن ابن خلدون قد وضع الأسس النظرية لتقسيم العمل[4].

---

[1] ابراهيم بولمكاحل، المرجع السابق.

[2] راجع أكثر بشأنها: زينب صالح الاشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1997، ص80 وما بعدها.

[3] محمد أحمد الخياط وآخرون، المرجع السابق، ص10.

[4] راجع للمزيد: بويلي سكينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، 2015، ص169.

وبالنسبة للقيمة، يرى ابن خلدون أنها المعيار لقياس المنفعة الاقتصادية للسلع والخدمات، فقيمة أي سلعة تتحدد بكمية العمل المبذول فيها[1]. وفيما يتعلق بالثمن، فإن ابن خلدون يرى أن الأسعار الجارية تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب[2].

ب) الفكر الاقتصادي لتقي الدين المقريزي:

اهتم المقريزي في تفسيره للظواهر الاقتصادية السائدة في عصره[3] (1365 – 1441 م) على أساس نقدي، فهو يرى أن زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد تؤثر على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، ويعني ذلك أن زيادة كمية النقود في الوقت الذي تتحدد فيه الطاقة الإنتاجية للمجتمع يؤدي إلى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى الوصول بالاقتصاد إلى مرحلة التضخم التي تؤثر على مستوى الإنتاج وعلى طريقة توزيع الدخل.

ولم يقف المقريزي عند تشخيص المشكلة فقط، بل لقد حاول وضع حلول لها وتتمثل في مطالبته أن تصك النقود من المعادن النفيسة لتحديد كميتها نظرا لأن عرض تلك المعادن محدود، الأمر الذي يحد من القدرة على التوسع في الإصدار النقدي، وطالب السلطات بأن تصك النقود من معدن واحد فقط؛ لأن تداول النقود المصكوكة من معدنين فقط (الفضة – النحاس) تؤدي إلي اختفاء العملة الفضية لما لها من قيمة سلعية أخرى تختلف عن قيمتها الإسمية، مما يؤدي إلى صهرها واستخدامها استخدامات أخرى، وبهذا يكون المقريزي قد وضع الأسس لقاعدة الذهب[4].

---

[1] ماجدة شلبي، تاريخ الفكر الاقتصادي من أفلاطون إلى المعاصرين، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص32.

[2] بويلي سكينة، المرجع السابق، ص172.

[3] للمزيد حول آرائه، راجع: حراث سمير، الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريزي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 02، العدد 11، 2014، ص55 وما بعدها.

[4] محمد أحمد الخياط وآخرون، المرجع السابق، ص11.

ثانيا: الفكر الاقتصادي الجديد

لم تبق الأفكار الاقتصادية على حالتها التي كانت عليها في الحضارات القديمة والعصور الوسطى، أين لم يكن لها وجود وكيان خاص بها، وإنما كان يتم التطرق لها بشكل عارض ضمن الأفكار الدينية والفلسفية والأخلاقية والقانونية... ولكن مع نشأة الدولة الحديثة في القرن السادس عشر فقد ظهرت ثمة حاجة ماسة للتعمق أكثر في دراسة الظواهر والقضايا الاقتصادية، وهذا في إطار معالجة الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها كل دولة، مما يسمح برسم السياسات الاقتصادية الواجبة الاتباع حسب وجهة نظر كل فئة معينة من المفكرين، بحيث توال ظهور التيارات الاقتصادية التي تمثل فكر اقتصاديا جديدا، وذلك ابتداء من التيار التجاري وصولا إلى التيار الكنزي. وسنحاول فيما يلي التطرق بإيجاز شديد إلى أهم التيارات والمدارس الاقتصادية التي تعاقب ظهورها في إطار ما يمكن أن نسميه بالفكر الاقتصادي الجديد.

1/ المدرسة التجارية:

ترى هذه المدرسة بأن الثروة الحقيقية تكمن في امتلاك النقود المعدنية من الذهب والفضة، ولما كانت هذه الثروة هي أساس قوة الدولة، فقد جعلت من اكتسابها وتنميتها، أي زيادة ثراء الدولة وغناها، الهدف الأساسي الذي يجب أن تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيقه[1]، وذلك من خلال جملة من الأفكار، أهمها[2]:

1) المحافظة على رصيد الدولة من المعادن النفيسة (السياسة المعدنية): وهذا بـــ:
   - ✓ منع تصدير الذهب والفضة إلى الخارج؛
   - ✓ إلزام المصدرين أن يكون مقابل صادراتهم ذهب أو فضة، في المقابل إلزام المستوردين بالاستيراد عن طريق المقايضة بسلع وطنية؛

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص79.

[2] محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص30 – 31.

- ✓ تشجيع البنوك لمنح فائدة مرتفعة على الودائع الأجنبية؛
- ✓ قبول النقود الذهبية والفضية بأكثر من قيمتها.

2) تحقيق فائض في الميزان التجاري، أي يجب أن يكون في صالح الدولة، بحيث تكون الصادرات أكبر من الواردات على أن يتحقق الفارق بينهما بالمعدن النفيس، هذا ولأن تحقيق فائض في الميزان التجاري لا يتحقق لوحده، فإن ذلك يتطلب تدخل الدولة لتنظيم التجارة عموما والتجارة الخارجية خصوصا من خلال[1]:

- ✓ تشجيع الصناعات المحلية؛
- ✓ العمل على زيادة التصدير وتقليل الاستيراد عبر فرض مزيد من القيود عليه كالضرائب مثلا؛
- ✓ التقليل من الاستهلاك وخاصة بالنسبة إلى المنتجات،
- ✓ قصر عمليات النقل على البواخر ووسائط النقل الوطنية،
- ✓ تجويد النوعية والأخذ بمبدأ المنافسة عند التصدير.

وما يميز المدرسة التجارية أنها تتصف بعدة خصائص، هي[2]:

1. أنها مدرسة نقدية، على اعتبار أن المعادن النفيسة تعتبر عماد الثروة، والنقود هي مستودع للقيمة.
2. أنها مدرسة وطنية أو قومية لأن اهتمام التجاريين انصب على رعاية مصلحة الدولة القومية قبل مصالح الأفراد.
3. أنها مدرسة تدخلية لأنها تدعو لتدخل الدولة لأجل تحقيق المصالح الجماعية.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن المدرسة التجارية أو المركنتيلية – نسبة لمركنتي وهي كلمة إيطالية بمعنى التاجر – ظهرت بأوجه مختلفة في كل من:

1) **إسبانيا:** أين طغت عليها الصبغة المعدنية من خلال استعمالها للاكتشافات الجغرافية وما انجر عنها من تدفقات للمعادن الثمينة؛

---

[1] إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، مطبعة رشاد، بغداد، 1970، ص522.

[2] خالد سعيد البحيصي، التطور في تاريخ الفكر الاقتصادي، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/04، الرابط: site.iugaza.edu.ps › الفصل-الرابع-الفرك-الاقتصادي-لمدرسة-التجاريين

2) **إنجلترا:** وتسمى المركنتيلية التجارية بسبب التوجه الإنجليزي نحو استغلال الأسطول البحري المتاح في ممارسة التجارة الخارجية؛

3) **فرنسا:** وتسمى بالمركنتيلية الصناعية لأنها فضلت استغلال قدراتها الصناعية كوسيلة للتصدير ودعم رصيد ميزان مدفوعاتها[1].

2/ المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية):

حسب هذه المدرسة التي من أبرز روادها الفرنسي فرنسوا كيناي – François Quesnay[2] فأساس الثروة هو الزراعة، لأنها المجال الوحيد الذي يتم فيه خلق المنتجات، أما الصناعة فهي تقوم بعملية تحويل شكل هذه المنتجات فقط[3].

وتقسم هذه المدرسة المجتمع إلى ثلاث طبقات، هي: طبقة المزارعين (وتعد الطبقة المنتجة)، طبقة الصناعيين والتجار (وتعد الطبقة العقيمة)، وطبقة ملاك الأراضي[4]. ووجود هذه الطبقات حسب مفكري هذه المدرسة ما هو إلا نظام طبيعي يفرض على الدولة عدم التدخل في النظام الاقتصادي، ويجب في نظرهم أن يقتصر دورها فقط على الحراسة والدعم، وإعلان القوانين الطبيعية الموجودة مسبقا[5].

وعلى خلاف المدرسة التجارية، فإن المدرسة الطبيعية تركز نظرياتها على التدفقات الحقيقية، أما النقود فتعتبرها مجرد وسيلة لتسهيل تبادل السلع بين مختلف الطبقات. أما كثروة، فتعتبرها مجرد ثروة رمزية، أما الثروة الحقيقية فلابد أن تكون صالحة لإشباع الحاجات[6]، إضافة لذلك لا تكون الثروة حقيقية إلا إذا أمكن

---

[1] زين الدين بروش، المدارس الاقتصادية، تاريخ الاطلاع: 2019/09/04، الرابط:
http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/cours.berrouche/Contenu%201.html#Probleme

[2] عابد عبد الكريم غريسي، دور الدولة في الاقتصاد، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011، ص22.

[3] فرد أم الخير، أهمية العامل التقني في عملية الانتاج: حالة الجزائر 1967 – 2002، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص10.

[4] حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص47.

[5] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص100.

[6] مصطفى كمال فايد، أصول المذاهب الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص27.

التصرف فيها، أي استهلاكها دون المساس بقدرة البلد على خلق مثلها أو أكثر منها، ولذلك فأصحاب هذه المدرسة يقيسون الثروة بالناتج الصافي، وهي القيمة الفائضة (= قيمة المنتوج – قيمة الاستهلاكات الوسيطة) التي يمكن استهلاكها مع بقاء القدرة الإنتاجية للبلد على حالها[1].

فالمدرسة الطبيعية ترى بأن الناتج الصافي لا يمكن الحصول عليه إلا في الزراعة، وترجع السبب في ذلك إلى أن في هذا القطاع (أي الزراعة) هناك تعاون لقوى الطبيعة مع قوى الإنسان[2]، وهو الشيء المفقود في القطاعات الأخرى كالصناعة مثلا.

ولعل أكبر إسهامات المدرسة الطبيعية تتجلى في الجدول الاقتصادي[3] (دورة الثروة) لكيناي الذي قدم الأسس الأولى لنظرية الإنتاج والتوزيع في شكل مخطط[4] من جهة، وأكد من جهة أخرى على ضرورة الاستهلاك إلى جانب الإنتاج، على عكس المدرسة التجارية التي اعتبرت الاستهلاك شرا لابد منه[5].

3/ المدرسة التقليدية (الكلاسيكية):

ظهرت هذه المدرسة في أواخر القرن الثامن عشر، ومن أبرز مفكريها:

- آدم سميث Adam Smith؛
- دافيد ريكاردو David Ricardo؛
- وتوماس روبرت مالتوس Thomas Robert Malthus.

---

[1] زين الدين بروش، المرجع السابق.

[2] حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص46.

[3] محمد عادل زكي، الجدول الاقتصادي، تاريخ الاطلاع: 2019/09/04، الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=435806&r=0

[4] سكينة بن حمود، دروس في الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2014، ص70.

[5] زين الدين بروش، المرجع نفسه.

وتقوم هذه المدرسة على مجموعة من المبادئ، أهمها:

1) العرض يخلق الطلب المساوي له:

صاحب هذه الفكرة هو جون باتست ساي[1] Baptiste Say Jean وتسمى بقانون المنافذ، ويقصد به أن كل إنتاج يخلق لنفسه بنفسه منفذا ضروريا وكافيا بسبب حاجة الانسان اللامتناهية، وأن الانتاج يبادل بالإنتاج[2]. ويدافع الكلاسيك على فكرة المساواة بين العرض الكلي وبين الطلب الكلي بالقول أن الدخل (الادخار) الذي لا يوجه إلى الاستهلاك سيوجه حتما – بفضل مرونة أسعار الفائدة[3] – إلى الإنفاق الاستثماري، أي إلى شراء سلع استثمارية. ولذا فقد أنكر الكلاسيك إمكانية وقوع قصور بين العرض والطلب نتيجة لجوء الأفراد إلى ادخار جزء من دخلهم[4].

2) التشغيل التام لكافة الطاقات الإنتاجية:

اعتمادا على فكرة مرونة الأجور والأسعار[5]، يرى الكلاسيك بأن كل عناصر الانتاج في المجتمع يتم توظيفها واستغلالها استغلالا كاملا بحيث لا يبق عنصر منها في حالة بطالة، ولاسيما فيما يتعلق بعنصر العمل. فبحسب هذه النظرية، فإن العمال يعرضون قوة عملهم انطلاقا من الأجور الحقيقية السائدة، حيث كلما ارتفعت الأجور كلما ارتفع عرض العمل والعكس صحيح. أما المؤسسات فتقوم بالطلب على عنصر العمل كلما انخفضت الأجور الحقيقية، ويترتب على ذلك ألا يكون في الاقتصاد بطالة، وإن وجدت فتكون بطالة اختيارية؛ لأن الاقتصاد يوفر مناصب عمل، لكن الأفراد لا يرغبون في العمل[6].

---

[1] يعتبر جون باتست ساي الاقتصادي الفرنسي الوحيد ضمن المدرسة التقليدية، وهو يختلف عن النظرة التشاؤمية لكل من توماس روبرت مالتوس ودافيد ريكاردو.

[2] موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص56.

[3] بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص84.

[4] عادل العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص54.

[5] بن عصمان محفوظ، المرجع نفسه، ص85.

[6] عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014، ص09.

3) الحرية الاقتصادية:

يرى الكلاسيك بأن الحرية الاقتصادية هي الدعامة الأساسية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، وهي تشمل حرية التجارة، الداخلية منها والخارجية، حرية التملك، حرية مزاولة أي نشاط اقتصادي من قبل الأفراد، وحرية التعاقد[1].

4) التوافق الاجتماعي:

ينكر الكلاسيك وجود تعارض بين مصلحة الفرد وبين المصلحة الجماعية، وذلك لأن هذه الأخيرة في نظرهم هي عبارة عن محصلة الجمع الحسابي للمصالح الشخصية. فآدم سميث يرى بأنه عندما يسعى الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية فإنه سيحقق المصلحة الجماعية دون أن يدري[2].

5) التوازن التلقائي (اليد الخفية):

يرى الكلاسيك بأن التوزان الاقتصادي يتحقق آليا، وذلك بفضل آليات التصحيح الذاتي؛ ذلك لأن أي اختلالات قد يعرفها السوق (كحالات الكساد والركود[3]) هي اختلالات عرضية (مؤقتة) ما يلبث السوق حتى يفرز من داخله آليات (قوى العرض والطلب والأسعار) تعيد الاقتصاد إلى حالته الطبيعية وهي حالة التوازن[4]. وبالتالي لا حاجة لتدخل الدولة[5].

6) النظام الطبيعي:

إيمان الكلاسيك بكفاءة السوق انبثق أساسا من اعتقادهم بوجود نظام طبيعي يحكم النشاط الاقتصادي؛ بحيث يرون بأن هناك قوانين طبيعية خالدة هي التي تتحكم في سير كافة الظواهر الاقتصادية، وقد طالبوا بعدم التدخل في عمل هذا

---

[1] إبراهيم مشورب، مبادئ في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 1997، ص61.

[2] عبد الكريم بريشي، المرجع السابق، ص09.

[3] نذير عبد الرزاق، السياسات الاقتصادية الكلية، مطبوعة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2018/2017، ص03.

[4] بن الحاج جلول ياسين، الاقتصاد الكلي، مطبوعة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، السنة الجامعة: 2018/2017، ص51.

[5] علي عبد الكريم الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، عمان، 2012، ص39.

النظام الاقتصادي الطبيعي لأنه سيفسده، وما الاختلالات التي تظهر في السوق من حين لآخر إلا نتيجة لجهل الإنسان بقواعد عمل هذا النظام وقوانينه الطبيعية. وكما هو معروف، فإن تمسك التيار الليبرالي بهذه الفكرة قد مهد الطريق لظهور ما بات يعرف باقتصاد السوق الحرة[1].

هذا وقد أكد الكلاسيكيون على أن هذه المبادئ التي تبنوها لا تكون فعالة إلا إذا لم تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وساد في المجتمع منافسة تامة تسمح لآلية الثمن بالقيام بدور الموجه والمرشد للأفراد ما يسمح بتحقق التوازن تلقائيا، والوصول إلى حالة التشغيل التام والشامل[2].

وللإشارة، فإن الأفكار التي اتفق عليها رواد المدرسة الكلاسيكية تتمثل في:

1. الاتفاق على تحديد مصدر القيمة بالعمل البشري؛
2. السعر هو التعبير النقدي للقيمة؛
3. تحليل المسائل النقدية بنفس الطريقة اعتمادا على فكرة حيادية النقود؛
4. عرفوا الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم إنتاج الثروة وتوزيعها؛
5. دافعوا على قانون ساي للمنافذ وتبنوه في كل أفكارهم.

4/ المدرسة الماركسية:

في إطار نقده للفكر الكلاسيكي المتبني لمفهوم النظام الطبيعي، اعتبر كارل ماركس – Karl Marx بأن الفكر السابق قد اكتفى بمحاولة فهم الواقع، وأنه يتعين الآن تغييره لصالح طبقة العمال التي كانت تعاني من أوضاع اقتصادية واجتماعية متأزمة ومتدهورة في القرن التاسع عشر، نظرا لاستغلالهم من الرأسمالية الصناعية آنذاك أسوأ استغلال[3].

---

[1] أحمد فراس العوران، اقتصاد الأمن الاجتماعي: التحدي والاستجابة، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، 2014، ص42.

[2] نبيل المهدي الجنابي، التوقعات العقلانية: المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص177.

[3] موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص58.

ولعل أهم إسهامات ماركس الاقتصادية التي أثارت ضجة كبيرة آنذاك هي نظرية فائض القيمة، والتي حاول من خلالها إثبات أن أساس القيمة والثروة هو العمل البشري، وأن كل المداخيل الأخرى ما عدى الأجر ما هي إلا مداخيل غير مستحقة، لأنها عبارة عن أجور عمال تم الاستيلاء عليها من طرف الطبقة المسيطرة البرجوازية (أصحاب رؤوس الأموال، ملاك الأراضي...)[1].

يبدأ ماركس نظريته بالتمييز بين قوة العمل والعمل[2]: العمل هو إنفاق جهد (حركة) في العملية الإنتاجية، بينما تتكون قوة العمل من مجموع القدرات التي تؤهل العامل للقيام بعملية العمل.

يَعتبر ماركس قوة العمل في النظام الرأسمالي سلعة من نوع خاص؛ لأنها تخلق قيمة أكبر من قيمتها[3] (فقيمة قوة العمل = قيمة مجموع السلع والخدمات الضرورية لتجديدها، أما الأجر فهو سعرها). أي هي أساس خلق القيمة الزائدة[4]، وبتعبير آخر: قوة العمل هي التي تمكن من تحقيق فائض القيمة في العملية الإنتاجية. وهذه القيمة الزائدة هي التي تتحول إلى ربح، أو ريع، أو فائدة...

ظاهريا يبدو للجميع بمن فيهم العامل أنه يتقاضى أجرا مقابل ما قدمه من عمل، ولكن في الجوهر فإن الأجر ما هو إلا سعر قوة العمل وليس العمل. ويوضح ماركس ذلك من خلال زمن العمل، حيث يتم خلق ما يعادل قيمة قوة العمل في ما يسمى بالزمن الضروري، وهو وقت مدفوع الأجر، بينما يستمر وقت العمل إلى مرحلة إضافية يتم فيها خلق قيمة زائدة (فائض القيمة) لفائدة صاحب رأس المال، ما يعتبر في الواقع عملا غير مدفوع الأجر.

---

[1] زين الدين بروش، المرجع السابق.

[2] عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص387.

[3] يلاحظ ماركس بأن قيمة المنتوج أكبر من قيمة المدخلات (أي عناصر الإنتاج).

[4] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص122.

هذا ولما كان تراكم فائض القيمة يتحول إلى رأسمال، فإذن هذا الأخير ما هو إلا عمل سابق تم الاستيلاء عليه[1]. وبذلك يصل ماركس إلى نتيجة مفادها أن الرأسمالية قائمة على استغلال العمال، ولذا يجب تغييرها إلى الاشتراكية القائمة على امتلاك الدولة لوسائل الانتاج[2].

5/ المدرسة الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية):

في أواخر القرن التاسع عشر ظهر فكر اقتصادي جديد من حيث المضمون والمنهج عند ظهور نتائج أبحاث ثلاث اقتصاديين في أماكن مختلفة دون سابق معرفة لبعضهم البعض، وهم رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة[3]:

- الإنجليزي وليام ستانلي جبفونس – William Stanley Jevons (1835 – 1882) ويمثل الحدية المنفعية في مدينة كامبريج (Cambridge)؛

- الفرنسي ليون فالراس – Léon Walras (1834 – 1910) ويمثل الحدية الرياضية في مدينة لوزان (Lausanne)؛

- النمساوي كارل منجر – Carl Menger (1849 – 1921) ويمثل الصيغة السيكولوجية (النفسية[4]) للحدية في مدينة فيينا (Vienne).

بالإضافة إلى عدد كبير من الاقتصاديين المشهورين، ومن أبرزهم الإنجليزي ألفريد مارشال – Alfred Marshall (1842 – 1924)[5].

---

[1] زين الدين يروش، المرجع السابق.

[2] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص136.

[3] علي مجيد الحمادي، التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري العلمية، عمان، 2010، ص64.

[4] بوبكر بوخريسة، ماكس فيبر: الدولة والديمقراطية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2012، ص65.

[5] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص161.

ورغم أن الكثير يعتبر بأن المدرسة الكلاسيكية الجديدة هي امتداد للمدرسة للكلاسيكية خاصة من ناحية مبدأ الليبرالية، إلا أن المدرستين تختلفان سواء من حيث الموضوع أو المنهج[1]:

فمن ناحية الموضوع:

تعتبر المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن علم الاقتصاد هو علم الاختيارات (المفاضلات)، بحيث أن النشاط الاقتصادي يدور حول: الندرة، الحاجات، الغاية، الوسيلة، فاهتمام علم الاقتصاد ينصب على دراسة وتحليل كيفية التصرف العقلاني للفرد في استعماله لوسائل محدودة، فإذا تعلق الأمر بفرد مستهلك، فإن الأمر سينصب على دراسة كيفية الوصول إلى أقصى تلبية لحاجاته باستعماله ميزانية معينة، أما إن كان فردا منتجا فلابد من دراسة كيفية تصرف هذا الأخير حتى يحقق أقصى ربح ممكن من جراء توظيف ومزج مجموعة من عوامل الإنتاج.

إذا فموضوع الدراسة يدور حول مفهوم الندرة والمنفعة، أو بصفة عامة إنها بداية الحساب الاقتصادي، أو البحث عن الحل الأمثل.

ومن ناحية المنهج:

اتبعت المدرسة الكلاسيكية الجديدة منهجا خاصا لدراسة هذا الموضوع، وهو المنطق الحدي الذي يقوم على الاستمرارية في تطور الظواهر الاقتصادية، إذ يتم عن طريق عملية تجريدية تجزئة حركة الظواهر الاقتصادية إلى تغيرات متتالية، وباستعمال الرياضيات نتوصل إلى النتائج.

لقد اعتبر هذا الإبداع المنهجي من طرف الاقتصاديين بمثابة ثورة (الثورة الحدية)، إضافة إلى ذلك يتم الاستعمال المكثف للرياضيات وعلم النفس.

وأما عن أفكار هذه المدرسة، فإنه ولصعوبة التطرق إلى كل ما جاءت به هذه المدرسة فإننا سنكتفي ببيان أهم مبادئها، وهي:

---

[1] زين الدين يروش، المرجع السابق.

1) اعتماد الفرد كقاعدة للتحليل النيوكلاسيكي:

إذا كانت المدرسة الكلاسيكية تعالج الظواهر الاقتصادية في بعدها الكلي (الإنتاج، التوزيع، التراكم)، فإن للمدرسة الكلاسيكية الجديدة نظرة جزئية Micro économique للمسائل الاقتصادية خاصة سلوك الفرد[1]، المستهلك أو المؤسسة نحو تعظيم منافعهم في ظروف معينة متاحة.

2) البحث عن التوازن[2]:

إذا كان هم المدرسة الكلاسيكية هو تراكم رأس المال، لأنهم كانوا يفكرون في ضرورة النمو الاقتصادي (تجديد الإنتاج) لنقول بأنه كانت لهم نظرة ديناميكية، فإن المدرسة الكلاسيكية الجديدة تهتم أكثر بمفهوم التوازن في إطار ساكن، فالتوازن سواء بشكل جزئي أو عام (شامل) لا يتحقق إلا بتساوي العرض والطلب في جميع الأسواق (سوق السلع، سوق رأس المال، سوق العمل... الخ)، وعندها فقط تتحقق التلبية القصوى للمستهلكين والربح الأعظم للمنتجين.

وتذهب المدرسة النيوكلاسيكية أبعد من المدرسة الكلاسيكية عندما تتحدث عن الريع، حيث تقر بأنه من الممكن أن ينشأ هذا الريع اعتبارا لمرونة العرض، كما أنه قد يكون في فترة زمنية معينة ثم يزول وفي كافة عوامل الإنتاج.

فعلى سبيل المثال يمكن أن نطرح سؤالا: كيف ينشأ الريع في سوق العمل؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال مثال جراحة التجميل، حيث نجد هناك عيادة متخصصة تريد إجراء عملية لشخص معين، ولكن ليس لديها متخصصون ما يضطرها للتوجه إلى سوق العمل والبحث عن هؤلاء المتخصصين، وإذا افترضنا قلتهم، أي أن عرضهم عديم المرونة مقارنة بالطلب عليهم، ولنتصور

---

[1] أشرف حسن منصور، الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي: المدرسة النمساوية، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/10، الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84612&r=0

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص366.

أن هذه العيادة وجدت متخصصا واحدا فقط حينئذ ستكون مضطرة إلى منحه أجرا غير عادي، وبالتالي ينشأ الريع في هذا الأجر، لكن في مرحلة لاحقة وبزيادة عدد المتخصصين، ومنه زيادة درجة مرونة العرض، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الأجر مرة أخرى والعودة إلى سعر التوازن.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المدرسة النيوكلاسيكية تتفهم ربط المدرسة الكلاسيكية للريع بالأرض، لأنها كانت ترى فيها بأنها من أقل السلع مرونة في العرض، ويتلخص ذلك في أن إنتاجها في أغلب الأحيان محدود رغم زيادة الطلب، إضافة إلى محدودية مساحتها.

3) البعد اللااجتماعي للمدرسة الكلاسيكية الجديدة:

لا تهتم هذه المدرسة بالمفاهيم الاجتماعية كالطبقية الاجتماعية وتناقض مصالح الطبقات، فهي تنظر للناس من منظور اقتصادي بحت، فالمجتمع في نظرها مقسم إلى منتجين ومستهلكين، وليس إلى طبقات اجتماعية (عمال، ملاك أراضي، أصحاب رؤوس أموال)، أما التوزيع الاجتماعي فيخضع للتحديد في السوق، فالعمل ورأس المال والأرض هم عوامل إنتاج ينظر إلى عوائدهم (أجور، ربح وريع) كأسعار: الريع هو سعر خدمة الأرض، الأجر هو سعر خدمة العمل، والربح (الفائدة) سعر خدمة رأس المال[1].

6/ المدرسة الكينزية:

تنسب هذه المدرسة إلى الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز – John Maynard Keynes الذي اشتهر بكتابه " النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود " المنشور سنة 1936[2].

ويتميز الفكر الكينزي بأنه ظهر في مرحلة عرف فيها النظام الاقتصادي الرأسمالي أحد أزماته (خاصة أزمة 1929)، وبصفة عامة فقد ركز فكر هذه

[1] زين الدين يروش، المرجع السابق.

[2] عابد عبد الكريم غريسي، المرجع السابق، ص26.

المدرسة على دراسة كيفية الخروج من الأزمة ومحاولة إيجاد الحلول لظواهر اقتصادية أعتقد في السابق أنها عابرة مثل ظاهرة البطالة[1].

فالمدرسة الكينزية سعت إلى إيجاد المسالك للوصول إلى ما يسمى بـ التوظيف التام لكل عوامل الإنتاج[2]. وفيما يلي بعض النقاط الخاصة بالفكر الكينزي:

على عكس المدرسة النيوكلاسكية، التي تهتم أكثر بالظواهر الجزئية، ركز الفكر الكينزي اهتمامه على الدراسة الاقتصادية الكلية Macro-économie مثل الناتج الكلي، التشغيل الكلي، المستوى العام للأسعار... الخ[3]. وبالنسبة لكينز فالاقتصاد ليس علم الاختيارات، ولكنه علم يساعد على تحقيق الرفاهية[4].

هذا وقد أكد كينز بأن ميكانيزمات السوق لوحدها غير كافية لضمان التوازن العام ولهذا لابد من تدخل السلطات العمومية عن طريق بعض الأدوات مثل النقود والطلب الحكومي... لتحقيق هذا التوازن أو المحافظة عليه[5].

وعلى عكس المدارس السابقة، يرى كينز أن النقود ليست مجرد وسيلة تداول، وإنما هي متغير اقتصادي كباقي المتغيرات الأخرى لها تأثيرها على مختلف الظواهر الاقتصادية كالإنتاج والطلب... ليحطم بذلك نظرية جون باتست ساي المعروفة بقانون المنافذ؛ بحيث يؤكد أن النقود يحتاج إليها الأفراد ليس للقيام بالمبادلات فقط، وإنما أيضا لاكتنازها[6]، وفي هذه الحالة الأخيرة يحدث عدم توازن في نموذج ساي (أي العرض< الطلب). والأكثر من ذلك، فإن كينز يدافع عن الادخار ويرى فيه عنصرا

---

[1] بن عصمان محفوظ، المرجع السابق، ص86.

[2] مريم عثامنية، لطفي بوسحلة، النظام القانوني لعقد القرض العام، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتنوزيع، القاهرة، 2016، ص153.

[3] عزمي رجب، المرجع السابق، ص118.

[4] زين الدين بروش، المرجع السابق.

[5] أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، د ص.

[6] محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص19.

مهما في النشاط الاقتصادي. وبصفة عامة يعطي كينز للنقود دورا منظما للنشاط الاقتصادي في يد الدولة[1].

ويلاحظ على الفكر الكينيزي أنه يطغى عليه البعد الزمني القصير المدى، وذلك لأن النشاط الاقتصادي حسب كينز مرتبط كثيرا بتوقعات أصحاب رؤوس الأموال التي لا يمكن أن تتخذ بعدا زمنيا طويلا، وأما التوازن في المدى البعيد فما هو إلا تسلسل لتوازنات قصيرة المدى[2].

وللإشارة، فإن النظرية الكينزية لم يكن لها أثر في الأوساط الفكرية الاقتصادية فحسب، بل لقد حظيت بإعجاب الحكومات خاصة في أوروبا. ولذا فقد أدمجت عناصر كثيرة من النموذج الكينيزي في السياسات الاقتصادية، وكرس الدور الجديد للدولة في الحياة الاقتصادية، خاصة في مرحلة إعادة البناء ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تجسد هذا الدور في[3]:

- ✓ ظهور قطاع اقتصادي عمومي استثمر في مختلف الفروع الاقتصادية؛
- ✓ تشجيع الطلب الفعال (الحكومي خاصة) على أن يكون مرفوقا بسياسة اجتماعية مساعدة على ذلك (إعادة توزيع المداخيل)؛
- ✓ إقحام الدولة للقيام بدور توجيهي واضح المعالم (مشجع للاستثمار) من خلال سياسات نقدية، ضريبية، مالية...

ونشير في الأخير إلى أن تأثير الفكر الكينيزي في السياسات الاقتصادية للدول الأوروبية قد استمر إلى غاية السبيعنيات حين برز فكر ليبرالي أرجع الدولة إلى وضع أقل تدخل، وذلك لأنه يعتبر الدولة مستثمرا فاشلا (غير عقلاني في تسيير الموارد)، فشرع في عمليات خوصصة من أجل القضاء نهائيا على المشاريع المملوكة من طرف الدولة[4].

---

[1] زين الدين بروش، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص24.

[4] زين الدين بروش، المرجع نفسه.

ثالثا: الفكر الاقتصادي الحديث (بعد فشل النظرية الكينزية)

قامت المدراس الاقتصادية السالف ذكرها أعلاه على مجموعة من الأفكار والمبادئ التي اعتقد وأنها صالحة وتتماشى مع واقع روادها الفكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إلا أنه سرعان ما كان يظهر عجز تلك المدارس ويوجه لها الكثير من الانتقادات من عدة جوانب، مما هيأ الفرصة لمحاولة تحوير وتطوير أفكار بعض تلك المدارس، بل وحتى لظهور مدارس جديدة ذات أسس ومبادئ مختلفة تهدف في مجملها إلى تحقيق الرفاه لمجتمعاتها[1].

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى امتدادات كل من التيار الكينزي، التيار الكلاسيكي الليبرالي، والتيار الماركسي.

1/ امتداد التيار الكينزي:

ضمن مسار تطور المدرسة الكينزية فقد ظهر هناك تياران، أحدهما يوصف بالمعتدل ويمثله الكنزيون الجدد، بينما يوصف الآخر بالمتطرف ويمثله الكينزيون ما بعد الكينزية.

1.1 الكينزيون الجدد:

لقد ظهرت المدرسة النيوكينزية في أواخر السبعينيات أين كان النظام الرأسمالي يعيش آنذاك ما يعرف بأزمة الركود (الكساد) التضخمي التي شهدها الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الغربية. ومن بين أبرز الكينزيين الجدد نذكر كلا من الأمريكيين: جيمس توبن James Tobin ووليام جاك بومول William Jack Baumol[2].

وقد بنيت أفكار مدرسة الكينزيين الجدد على فرضية التوقعات الرشيدة (التي جاء بها الكلاسيكيون الجدد)، لكن هذه المدرسة عارضت وتحدت الفكرة القائلة بأن

---

[1] سعيد سعد مرطان، مرجع سابق، ص36.

[2] محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص55.

الأسواق تتوازن باستمرار، بل قد أكدوا أن الإنتاج دون مستوى التشغيل التام، والبطالة طويلة الأمد هي المتأصلة في نظام السوق الرأسمالي، وأن سياسات الاقتصاد الكلي الهادفة إلى تشجيع الطلب الكلي غالبا ما تكون ملائمة للحد منها[1].

والفرق بين الكينزيين الجدد والكلاسيكيون الجدد ليس حول كيفية تشكل التوقعات، بل حول فرضية توازن السوق الدائم. ويؤكد الكينزيون الجدد بأن الأجور والأسعار جامدة وغير مرنة، وأنها تتحرك للأعلى بسهولة ولكنها لا تتحرك إلى الأسفل[2]. وإذا لم تتوازن الأسواق باستمرار وبسرعة، فإن النظام الاقتصادي سوف لن يحقق التشغيل التام، لذلك فإن وظيفة وعمل السياسات لغرض دفع الاقتصاد نحو التشغيل التام هو أمر مبرر في نظرهم حتى ولو كانت التوقعات تتشكل بعقلانية[3].

وعلى كل، فإنه يمكن القول وأن أهم أفكار الكينزيين الجدد هي أن[4]:

1. الحكومة يجب أن تكون مستعدة لاتخاذ دور نشط في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

2. الاقتصاد الخاص لا يتوقع منه تحقيق التوظيف الكامل، ذلك لأن التغيرات في توقعات الأعمال ينتج عنها تذبذبات وعدم استقرار في الاستثمارات.

3. قوى التصحيح الذاتي ضعيفة وبطيئة، فعدم كمال السوق يؤدي إلى تخفيض مرونة الأسعار ويضعف قوى التصحيح الذاتي، ولو ترك الاقتصاد لوحده فإنه قد يحقق استعادة التوازن أخيرا، ولكن خطوات الاستعادة هذه سوف تأخذ وقتا طويلا بحيث أنها تصبح غير مقبولة اجتماعيا وسياسيا.

4. الإدارة النشطة للطلب ضرورية، فعلى الرغم من أن السياسات الحكومية لم تكن دوما ناجحة في الماضي، إلا أنه مع وجود نماذج أفضل وإحصاءات أدق، فإن

---

[1] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص146.

[2] راجع أكثر حول تفسيرات الكينزيين الجدد بشأن عدم مرونة الأسعار والأجور نحو الأسفل: مدحت القريشي، المرجع السابق، ص275.

[3] سمير زين العابدين علي، شهادات استثمار قناة السويس في إطار مدرسة الكنزيين الجدد، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/16، الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=447192&r=0

[4] إيهاب علي النواب، أسباب الانحراف في النظريات الاقتصادية، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/16، الرابط: https://m.annabaa.org/n/economicarticles/12236

السياسات يمكن أن تكون أكثر نجاحا في المستقبل، غير أن صانعي السياسات ينبغي أن يكونوا مستعدين للتدخل عندما يظهر الاقتصاد علامات الانكماش والتراجع.

وللإشارة فإن وجهات النظر هذه للكنزيين الجدد تستند على عدة فرضيات، من أهمها[1]:

1. الاعتقاد بأن الثقة بين رجال الأعمال وبين المستهلكين من الممكن أن تكون متقلبة، وبالتالي فإن الإنفاق من المنتظر أن يكون متقلبا هو الآخر، وهو ما يشكل أولى مصادر عدم الاستقرار.
2. إيلاء عقود العمل أهمية، ويرون بأنها تؤدي إلى إبطاء سرعة تكيف موائمة الأسعار والأجور. وعندما تكون هذه الموائمة بطيئة تكون هناك استجابة من جانب الناتج والتشغيل للسياسات والصدمات.
3. اعتبار البطالة مشكلة أخطر من التضخم، ولذا يولونها اهتماما كبيرا في رسم وتطبيق سياساتهم.

2.1 الكينزيون ما بعد الكينزية:

تعتبر مدرسة الكينزيين ما بعد الكينزية من أصغر المدارس الاقتصادية لقلة عدد أتباعها، ويطلق عليهم بالكينزيين المتطرفين. وهم يدعون بأنهم الورثة الحقيقيون لكينز. وأبرز هؤلاء كانوا من كامبريدج (Cambridge) في إنجلترا، وهم كل من: (Piero Sraffa)، (Nicholas Kaldor)، (Joan Violet Robinson)، (Luigi Pasinetti)، و(John Kenneth Galbraith). بالإضافة إلى آخرين من الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم أن اقتصادي هذه المدرسة يشكلون مجموعات متباينة الآراء والمواقف أكثر من أي مدرسة أخرى، إلا أن هناك عدة مبادئ قد أجمعوا عليها، من بينها[2]:

---

[1] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلى، الكتاب الثاني: نظريات الاقتصاد الكلى الحديثة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1985، ص758.

[2] راجع: سامي خليل، المرجع السابق، ص767 – 770. رفيقة حروش، المرجع السابق، ص238 – 241. مدحت القريشي، المرجع السابق، ص275 – 285.

1. رفض نظرية Walras بخصوص التوازن العام، ما يعني رفضهم لفكرة وجود سوق المنافسة الذي يصحح نفسه بنفسه ويقود بشكل أوتوماتيكي إلى الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية (بما فيها العمل). وبهذا ففكرة اليد الخفية هي مجرد وهم بالنسبة إليهم، الأمر الذي يفرض تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

2. التأكيد على أن عدم اليقين يسود معظم النشاطات الاقتصادية. وأن معظم القرارات الاقتصادية يتم اتخاذها بناء على الخبرة والبداهة، وهو ما ينفي كون الاقتصاد يتجه نحو التوازن أو نحو المعدل الطبيعي في المدى البعيد. وبالنسبة إليهم فإن عدم اليقين هذا ينفي فرضية التوقعات الرشيدة.

3. الأسعار لا تعكس شروط الطلب الجارية، وإنما تحدد إداريا من طرف الشركات الكبرى على أساس التكلفة زائد هامش الربح، ولتحقيق المستويات المرغوبة من الأرباح (وبالتالي الوصول إلى طموحاتها الاستثمارية) فإن هذه الشركات تحدد أسعارا فوق مستوى التكاليف الجارية، وهو ما يبين بأن الأسعار تعكس في الواقع متطلبات المؤسسات من الأموال لأغراض الاستثمار، بحيث عندما ترفع التكاليف تزيد المؤسسات في الأسعار بما يزيد على تكاليفها للحفاظ دوما على هامش ربحها.

4. النقود متغير داخلي في الاقتصاد، وحاجة التجارة إلى النقود هي التي تتحكم في حجم عرض النقود، وبالنسبة إليهم فإن التضخم النقدي يحدث بسبب الصراع على توزيع الدخل، مثل زيادة الأجور التي تتسبب في زيادة تكاليف الإنتاج ما يجبر الشركات على زيادة الاقتراض، وبالتالي زيادة عرض النقد. وعليه فإن جذور التضخم في نظرهم تكمن في سلوك المؤسسات الرئيسية في الاقتصاد مثل نقابات العمال والشركات الكبيرة.

5. التأكيد بأن الاقتصاد بطبيعته غير مستقر، وبسبب أن الاستثمارات تكون أقل من المستوى المطلوب، فإن الاقتصاد يتراجع وتتزايد البطالة مما يدعو إلى زيادة الاستثمار بالقدر المطلوب لكي ينمو الناتج القومي والإنتاج بمعدل مستقر.

6. الصراع الطبقي حول توزيع الدخول يفرض الحاجة إلى إتباع سياسة دائمة لتنظيم الدخول تعمل بكفاءة وعدالة؛ لأنه بحسبهم السبب الأساسي في التضخم هو الصراع على توزيع الدخل والإنتاج، وليس دائما الزيادة في الأسعار.

7. التأكيد على أهمية السياسة المالية لإخراج الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة الانتعاش. كما أنهم متشائمون بشأن تأثير التوقعات، كما هو حالهم مع توازن السوق، فهم يعتقدون وأن الأسواق لا تتوازن لا في الأمد القصير ولا في الأمد الطويل، وأن البطالة ظاهرة دائمة، والتدخل الحكومي مطلوب.

2/ امتداد التيار الكلاسيكي الليبرالي:

في إطار الانتقادات التي تعرض لها التحليل الكلي الكينزي، وخاصة في ظل المشكلات الكبيرة التي ظهرت في أواخر الستينيات وخلال السبعينيات، مثل تفاقم معدلات البطالة والتضخم ضمن ما يعرف بأزمة الركود (الكساد) التضخمي، والتي فشلت النظرية الكينزية في معالجتها وإيجاد حلول لها، فقد ظهرت ما يعرف بالمدراس الاقتصادية الفكرية المعاصرة، ومن أبرزها: المدرسة النقدية، مدرسة الكلاسيكيين الجدد، ومدرسة اقتصاديات جانب العرض، والمدرسة النمساوية.

1.2 المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو):

في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي، وحيث كان العالم غارقا في أتون حرب عالمية ثانية، وحيث كان كبار الاقتصاديين حول العام منهمكين في وضع آليات إنقاذ اقتصادية لما بعد انتهاء الحرب، فقد برزت جامعة شيكاغو بانضمامها إلى هؤلاء، وسعت إلى قلب كل المعايير الاقتصادية عبر طرح نظريات «السوق الحرة» وإقصاء الدولة بما يسمح بتمدد الرساميل[1] خارج الحدود ليصبح العالم تكتلات اقتصادية تحكم وتوجه وتسيطر، ولم تمض إلا سنوات قليلة حتى تحولت جامعة شيكاغو إلى معقل لأهم النظريات الاقتصادية في العالم[2].

---

[1] وهو مصطلح اقتصادي يقصد به تراكم رؤوس الأموال والناتج عن حالات تضخم وجمود اقتصادي... إلخ.

[2] مها سلطان، عقيدة شيكاغو: الرأسمالية الأمريكية المتوحشة في نسختها العربية، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/17، الرابط: https://hayekdz.net/عقيدة-شيكاغو-الرأسمالية-الأمريكية-ال/

ومن أبرز تلك النظريات: النظرية النقدية التي من روادها الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان – Milton Friedman[1] الذي هاجم نظرية كينز لإفراطها في استخدام السياسة المالية (الإنفاق الحكومي). وتركز النظرية النقدية على الآثار الاقتصادية الكلية لتوريد النقود والبنوك المركزية.

وفيما يخص الأفكار الأساسية لهذه المدرسة، فهي تتمثل فيما يلي[2]:

1. للنقود دور كبير في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار، فالتغير في عرض النقود يؤدي إلى التأثير على الإنفاق، فالزيادة في عرض النقود تدفع منحى الطلب الكلي إلى الأعلى من خلال زيادة الإنفاق من طرف رجال الأعمال والأسر، وبالتالي رفع مستوى التوازن للناتج الحقيقي.

2. يحاول الناس تعظيم رفاهيتهم، وأن الفرد هو الوحدة الاقتصادية الأساسية، والأفراد يجتمعون لتحقيق منافع من التخصص والتبادل. والناس يتخذون خيارات عقلانية، وأن المستهلكين والعمال والشركات يستجيبون للمحفزات إيجابية كانت أو سلبية.

3. إن أي كساد في اقتصاد ما سببه سياسة نقدية غير ملائمة، فالتغير في عرض النقود يؤدي إلى تغيرات مباشرة في الناتج المحلي.

4. إن الأسعار والأجور الفعلية تكون دائما مقاربة لمثيلتها التنافسية في الأمد البعيد. والمنافسة في النهاية تولد منتجات جديدة وتكنولوجيا من شأنها أن تحطم الاحتكارات.

5. إن الحكومة، في نظر النقديين، بطبيعتها غير كفأة كوكيل لتحقيق الأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال التبادل فيما بين الأفراد.

6. لا يعتقد النقديون بأن الاقتصاد يخضع لحالة عدم التوازن في سوق العمل وسوق السلع، وأن الحكومة يجب أن تلعب دورا فعالا في الاقتصاد.

---

[1] الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013، ص66.

[2] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص242.

2.2 مدرسة الكلاسيكيين الجدد:

ترجع جذور المدرسة الكلاسيكية الجديدة إلى عام 1961 عندما كتب البروفيسور (John Fraser Muth) مقالا طور فيه ما يعرف الآن بالفكرة الأساسية في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد وهي نظرية التوقعات الرشيدة. وقد كان العنصر الأساسي في تطوير هذه المدرسة هو (Robert Emerson Lucas Junior) من جامعة شيكاغو. إلى جانب آخرين ساهوا في تطوير أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة على غرار: (Thomas John Sargent)، (Neil Wallace)، و(Robert Joseph Barro) وآخرون[1].

وأهم الأفكار الاقتصادية التي قال بها الكلاسيكيون الجدد هي[2]:

1. يسير الاقتصاد في حالة من التوازن المستمر، أي يسوده حالة من الاستقرار الدائم، ويرجع سبب هذا الاستقرار إلى مرونة الأجور والأسعار التي تحقق التصحيح الذاتي وقصر فترات الانكماش وضعفها (نظرية توازن السوق المستمر).

2. يستخدم الأعوان الاقتصاديون بكفاءة تامة كافة المعلومات المتوفرة عن النظرية الاقتصادية والتصرفات المحتملة لواضعي السياسات، وسلوك هؤلاء الأعوان عقلاني (نظرية التوقعات الرشيدة/ العقلانية).

3. حيادية النقود، بحيث أن التغيرات المتوقعة لعرض النقود يكون لها أثر فقط على الأسعار.

4. السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار تكون غير فعالة. فالسياسات المالية التي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد القومي سيترتب عنها زيادة في معدلات

---

[1] عدنان فرحان الجوراني، نظرية التوقعات الرشيدة.. الاطار النظري، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/19، الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=521577&r=0

[2] محمد محمود عطوة يوسف، عصام الدين البدراوي البرعي، إقتصاديات النقود والبنوك: النظريات – السياسات، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2007، ص267 – 268.

– سامي خليل، المرجع السابق، ص774 – 775.

التضخم، ولن يكون لها أثر على الإنتاج والتوظيف لأن توقعات الأعوان الاقتصاديين تكون عقلانية.

5. لا توجد مفاضلة بين التضخم والبطالة على خلاف ما كان يعتقده النقديون.
6. يجب أن يكون للحكومة دور نسبي وبسيط في رسم السياسة الاقتصادية.
7. عرض العمل (الإنتاج) من طرف العمال (المؤسسات) مرتبط بالأجور (الأسعار).

3.2 مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

في بداية الثمانينيات، ظهرت مجموعة من الاقتصاديين شكلوا ما عرف بمدرسة اقتصاديات جانب العرض التي تؤكد على تحفيز الناس على العمل والادخار، وتقترح إجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب، ومن أبرز مؤسسي هذه المدرسة ومؤيديها الاقتصاديون الأمريكيون: (Arthur Betz Laffer)، (Paul Craig Roberts)، (Norman B. Ture)، و(George Franklin Gilder)[1].

ويؤكد اقتصاديو هذه المدرسة على جانب العرض الكلي، وعلى ضرورة تحفيز الناس على العمل والادخار ومن ثم الاستثمار من خلال إجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب، وأن النظام الرأسمالي يستند في طروحاته الجديدة على آلياته الداخلية التي تمتع التعرض إلى أزمة إفراط الإنتاج، والمتمثلة في قانون ساي الذي كما رأينا أعلاه يؤكد على أن العرض يخلق الطلب المساوي له، والتأكيد مجددا على أن الاضطرابات التي تنشأ في الاقتصاد إنما تنتج عن تعطيل عمل الآليات الداخلية للنظام الرأسمالي، والتي يتسبب فيها التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى تقييد حرية الأفراد والشركات[2].

وعليه، فالفكرة الرئيسية لهذه المدرسة هي أن تخفيض الضرائب على المستثمرين ورجال الأعمال سيعطي الحافز للادخار والاستثمار، وبالتالي تشجيع

---

[1] Bernard Bernier et Yves Simon, Initiation à la macroéconomie, 8ème édition, Dunod, Paris, 2001, p451.

[2] هلال ادريس مجيد، الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، 2018، ص115.

الزيادة في الإنتاج، مما يؤدي الى رفع مستويات الدخول والتوظيف، ويعم الرخاء كل الاقتصاد. فالأساس الفكري لمدرسة اقتصاديات جانب العرض يكمن في الاعتقاد بأن الضرائب تمثل العامل الرئيسي الذي يحد من حجم الإنتاج، وبسبب البطالة، ويولد التضخم، ويترك الحكومة بدون عوائد مالية كافية، بل وبعجز مالي، ذلك لأن الضرائب على رأس المال لا تشجع على الاستثمار، والضرائب على الدخل لا تشجع على العمل[1].

4.2 المدرسة النمساوية:

ظهرت المدرسة النمساوية (وتعرف أيضا بمدرسة فينا) بصورة حقيقية عام 1871 على يد الاقتصادي النمساوي كارل منجر (Carl Menger) في جامعة فينا، ومن بعده تبنى أفكار المدرسة النمساوية كل من فريدريك فون وايزر (Friedrich Von Wieser) ويوجين فون بوك (Eugen Böhm-Bawerk) الذين تتلمذا على يد منجر ولكن بصورة غير مباشرة، أما المرحلة الثالثة من أفكار هذه المدرسة فقد جاءت على يد كل من لودوت فون ميسس (Ludwig von Mises) عام 1953 وفريدريك فون هايك (Friedrich August von Hayek) في عام 1967[2].

ومن بين أهم ما جاءت به المدرسة النمساوية من أفكار ما يلي[3]:

1. انتهجت المدرسة النمساوية في تحليلها نهجا يعتمد على ما أصطلح عليه بالنزعة الذاتية.

2. كرست المدرسة النمساوية في تحليلها لطبيعة دورات الأعمال فكرة الحلول المسبقة، وهذا من خلال التأكيد على الأساليب الفردية؛ إذ عادةً ما ركز روادها على العودة إلى التاريخ لاستنباط الحلول التي استخدمت في حل مثل تلك المشاكل (وكانت هذه الأفكار بمثابة رد على المدرسة التاريخية الألمانية).

---

[1] سامي خليل، المرجع السابق، ص774.

[2] جواد كاظم البكري، دورات الأعمال في المدرسة النمساوية: مع إشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد 09، 2008، ص150.

[3] المرجع نفسه، ص 152 – 153.

3. عدم دعم السياسات النقدية الدورية، أي عدم التشجيع على تدخل البنوك المركزية في السياسات النقدية.

4. الدفاع فلسفيا واقتصاديا وسياسيا عن سياسة إطلاق الحرية الاقتصادية.

5. لا يعول الاقتصاديون النمساويون كثيرا على الطرق الإحصائية والتجارب القياسية (الاقتصاد القياسي) المبنية على استخدام المتغيرات الاقتصادية التي تتحكم بها السلطات النقدية والمالية، إذ يعتبرونها أدوات غير قابلة للتطبيق بجدية في الاقتصاد.

6. ينظر النمساويون إلى العمل الحر كقوة دافعة في التنمية الاقتصادية، ويرون بأن الملكية الخاصة ضرورية في الاستعمال الكفء للموارد.

7. كما هو الحال مع اقتصاديو المدرسة النيوكلاسيكية، فإن الاقتصاديين النمساويين يرفضون نظرية كلفة الإنتاج الكلاسيكية، وبخاصة نظرية قيمة العمل، بدلا من ذلك يوضحون القيمة على أنها تمثل التفضيلات الشخصية للأفراد.

8. المدرسة النمساوية متسقة مع ما متوفر لها من البيانات التجريبية حول السلوك الاقتصادي الإنساني، ويركز النمساويون بالكامل على نظرية تكلفة الفرصة البديلة، مقابل موازنة الجانب السلبي أو التكاليف المضرة. وللإشارة فإنه يقصد بتكلفة الفرصة البديلة: الأرباح المفقودة للبديل الأعلى قيمة الذي تم التضحية به من أجل البديل الذي تم اختياره.

9. عادة ما ترى المدرسة النمساوية (إن لم يكن دوما) بأن التدخل الحكومي في عمليات السوق يأتي بنتائج عكسية.

3/ امتداد التيار الماركسي[1]:

لقد بنت المدارس الاقتصادية الفكرية اليسارية (الراديكالية) تحليلاتها على أعمال ماركس (Karl Marx) التي تنطلق من التقسيم الطبقي للمجتمع إلى عمال وبورجوازيين وتعتمده كأساس لها.

[1] سامي خليل، المرجع السابق، ص774 – 775.

ومنذ منتصف الستينيات ظهرت مدرسة اليسار الجديد على يد مجموعة من الكتاب، من أبرزهم الأمريكي (John G. Gurley). ويعتمد اليساريون الجدد في هجومهم على الاقتصاد الكلي للرأسمالية، ولا سيما الأمريكية منها، على مجموعة من الأفكار، من أهمها:

1. **رفض الأسواق:** من المعروف وأن الاقتصاد الرأسمالي يرى بأن الأسواق مقياس جيد لتفضيلات الأفراد وللتكاليف الاجتماعية للإنتاج. أما الاقتصاديون الاشتراكيون (اليساريون) لا يوافقون على ذلك، فمثلا الكندي (John Kenneth Galbraith) يرى بأن الأذواق تتشكل من خلال الدعاية، بينما اليساريون الماركسيون فيدعون إلى التخطيط المركزي، ويدعون إلى قيام الدولة بصناعات ومشاريع اقتصادية أساسية لأجل أن يلعب القطاع العام الدور الأهم في التنمية الاقتصادية.

2. **رفض الاقتصاد الكلي الحديث:** يرفض الاقتصاديون اليساريون الرأي القائل بأن الأسعار والأجور يجب أت تكون حرة، ويفضلون بدل ذلك فرض سيطرة عليها كوسيلة للحد من التضخم، وبهذا يحدون من مستوى البطالة.

3. **السياسات الصناعية:** يدعو اليساريون إلى إلغاء سياسة تحجيم الصناعات الأساسية، وإنعاش وسائل التخطيط وتوجيه الموارد نحو الصناعات الواعدة. وللإشارة فإنهم يرفضون النظام القمعي الذي كان قائما في الاتحاد السوفياتي سابقا لأنه في نظرهم يحطم الحرية الشخصية، ويدعون عوضا عنه إلى التخطيط الديمقراطي الذي تشارك فيه الجماهير.

4. **عدالة أكير:** للاقتصاديين اليساريين موقف رافض ومناهض للتفاوت الكبير في الدخول المتولد من نشاط الأسواق. ويقترح البعض منهم فرض ضرائب على الاستهلاك وليس على الدخل.

وفي الأخير فإن اليسار الجديد وإن كان في عمومه ينتقد كلا من السوق وديمقراطية الدولة، إلا أن هناك من يعتبر هذا الرأي متطرفا؛ ذلك لأن السوق (وكذا الديمقراطية) في نظرهم تبقى هي الآليات الوحيدة المعروفة التي يمكن أن تحل مشكلات الاقتصاد الحديث المعقد.

المحور الثالث

الأنظمــة الاقتصــادية وطــرق الإنتــاج فيــها

يتكون النظام الاقتصادي من مجموعة عناصر مادية وفكرية مترابطة بنسق معين تحكم النشاط الاقتصادي في المجتمع لغرض تعبئة الموارد البشرية والطبيعية لإشباع حاجات الفرد والمجتمع. والمقومات التي يستند إليها النظام الاقتصادي هي:

- ✓ الأساس الفكري للنظام؛
- ✓ الأساس القانوني والمؤسسي للنظام؛
- ✓ الأساس التكنولوجي.

يعبر النظام الاقتصادي عن طبيعة الحياة الاقتصادية بشكل عام، وعن طبيعة الملكية الخاصة وكيفية التصرف فيها، ومدى تدخل وسيطرة الدولة على الفعاليات الاقتصادية بشكل خاص. إن نوع الملكية وكيفية التصرف فيها، ومدى تدخل وسيطرة الدولة على الفعاليات الاقتصادية يختلف من نظام لآخر، كما ويختلف من وقت لآخر في النظام الواحد. ولكن جميع الأنظمة الاقتصادية تحاول حل المشكلة الاقتصادية أو التخفيف من حدة الندرة في الموارد الاقتصادية المحدودة مقارنة بالحاجات غير المحدودة كل بطريقته الخاصة[1].

ويغض النظر عن نوع النظام الاقتصادي المتبع في المجتمع، فإن جميع المجتمعات تواجه عددا من المشكلات الأساسية التي من الضروري أن تجد حلولا مناسبة لها، هذه المشكلات تتمثل فيما يأتي:

1. على المجتمع أن يحدد بكيفية أو بأخرى نوع وكمية السلع والخدمات التي يحاول إنتاجها، أي عليه أن يحدد ماذا ينتج وكم ينتج ؟
2. على المجتمع أن يحدد الطريقة التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها، أي يختار أنسب الطرق لإنتاج ما استقر عليه من سلع وخدمات. وبتعبير آخر عليه أن يحدد كيف ينتج ؟

[1] زكي حسين قادر وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة التاسعة، المديرية العامة للمناهج والمطبوعات، إقليم كوردستان (العراق)، 2015، ص22.

3. على المجتمع أن يحدد الطريقة التي يتم بواسطتها توزيع السلع والخدمات التي أنتجها، أي عليه أن يقرر على من توزع هذه السلع والخدمات ؟

فجميع المجتمعات وإن كان لابد عليها وأن تجيب عن الأسئلة المذكورة أعلاه، وهي: ماذا وكيف وكم تنتج، وعلى من توزع ما ينتج، إلا أنها قد اختلفت في نوع الإجابة. بحيث أن طبيعة ونوع السلع والخدمات المنتجة وكميتها وطريقة إنتاجها وأسلوب توزيعها جميعها مسائل تختلف من نظام إلى آخر، وذلك بسبب وجود أكثر من حل واحد لكل مشكلة من هذه المشكلات. هذه الحلول تختلف حسب طبيعة ملكية وسائل الإنتاج، هل هي خاصة أو عامة (جماعية)، كما تختلف حسب الهدف المباشر للإنتاج في النظام الاقتصادي، هل هو تحقيق الاكتفاء الذاتي، أو تحقيق الربح، أو إشباع أكبر قدر ممكن من حاجات الأفراد. كما يختلف الحل بحسب درجة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. وطالما أن الدول تختلف في هذه الأمور، فإن أنظمتها الاقتصادية ستختلف بلا شك تبعا لذلك.

ومنذ أن ظهر الإنسان على وجه الأرض وحتى الآن مر بمراحل متعددة نقلته من عصور ما قبل التاريخ إلى وقتنا الحالي، وعرفت خلالها البشرية أنواعا مختلفة ومتميزة من الأنظمة الاقتصادية. هذه الأخيرة وإن اختلف المفكرون حول تقسيماتها إلا أن أشهرها يبقى لماركس الذي ميز بين خمسة أنواع من الأنظمة[1]، وهي:

1) عصر المجتمع البدائي (نظام المشاعية)؛
2) العصر القديم (المجتمع العبودي/ نظام الرق)؛
3) النظام الإقطاعي؛
4) النظام الرأسمالي؛
5) النظام الاشتراكي.

وبالطبع فمن المتعذر تحديد تواريخ محددة لكل مرحلة من هذه المراحل، لأن الوضع في أوروبا لم يكن كالأوضاع في آسيا وإفريقيا، كما أن حوال العالم الجديد مغايرة تماما لأحوال العالم القديم[2].

---

[1] يسري محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص158.

[2] زكي حسين قادر وآخرون، المرجع السابق، ص23 – 24.

أولا: الأنظمة الاقتصادية في مرحلة ما قبل الرأسمالية

لقد عرفت البشرية منذ نشأتها إلى ما قبل ظهور النظام الرأسمالي ثلاث أنواع من الأنظمة الاقتصادية، التي تعكس في الحقيقة ما كان سائدا في المجتمعات في كل حقبة زمنية، وهي كل من: النظام الاقتصادي البدائي، النظام الاقتصادي العبودي، والنظام الاقتصادي الإقطاعي.

1/ النظام الاقتصادي البدائي (المشاعية البدائية):

تعد المشاعية البدائية أول نظام اقتصادي في التاريخ، حيث كانت وسائل الإنتاج التي استخدمها الإنسان الأول بسيطة وبدائية، كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جدا. فالحياة الاقتصادية في هذه المرحلة كانت تربط الإنسان مباشرة بالطبيعة، بحيث تركز جهد الإنسان وإنتاجه على محاولة حفظ بقائه (حياته) من خلال صيد الحيوانات وقطف الثمار والخيرات التي تجود بها الأرض، فلم يكن يملك آلات ورأس مال ليحول إنتاجه، بل مجرد أدوات بسيطة كالعصا أو الحجر لتحصيل قوته اليومي، وبالتدريج بدأ الإنسان يدخل تحسينات على أدوات إنتاجه الحجرية والخشبية والعظمية ليحصل بواسطتها على كميات أكبر من المواد اللازمة لتحسين معيشته، وقد تحقق له ذلك من خلال[1]:

- اكتشاف النار الذي سمح له باكتشاف مصادر جديدة للغذاء، وللوقاية من البرد، وكذا لصنع بعض الأدوات المنزلية من الطين والخشب.
- اكتشاف بعض المعادن كالبرونز والحديد.
- اكتشاف القوس وأدوات الصيد، الأمر الذي زاد من مصادر الغذاء وساعد على تربية الحيوانات بعد اصطيادها.
- تعلم مبادئ الزراعة سيما بعد بروز ظاهرة بذر الحبوب[2].

---

[1] فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص45.

[2] بن طاهر حسين، مدخل إلى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص22.

ومع أن ظهور الزراعة مثل خطوة عظيمة في تطور القوى الإنتاجية، إلا أنها ظلت لأمد طويل بدائية إلى أن استخدمت الماشية في الأعمال الزراعية، فزاد الاتجاه نحو العمل الزراعي بدلا من الرعي، وبدأ الناس في اتخاذ شكل جديد من الحياة.

وقد كان النظام السائد آنذاك هو نظام الملكية الجماعية "المشاعية"، أي اشتراك الكل في اقتصادهم القائم على صيد الحيوانات والأسماك وإعداد الطعام، فقد كان معظم الناس يقومون بأعمال مشابهة في شكل تعاون، ولم يكن ثمة أي استغلال من الإنسان للإنسان، وكان توزيع الكميات القليلة من الغذاء على أعضاء المجتمع يتم على أساس التكافؤ[1].

ومن مميزات هذا الاقتصاد المشترك هو أن أصبح الأقارب يتحدون فيما بينهم للقيام بعمل مشترك خاص بهم، ما ساهم في ظهور العشائر التي كانت تتألف في البداية من جماعة لا تفوق العشرات من الأقارب، ثم ارتفع هذا العدد مع مرور الزمن حتى وصل إلى حدود المئات[2]، وعندئذ حدث تقسيم طبيعي للعمل بين أفراد العشيرة: بين الرجال والنساء، وبين الراشدين والأطفال والشيوخ.

فقد بدأ الرجال يشتغلون في أعمال الصيد، بينما عملت النساء في جمع الأغذية النباتية، ثم تطور هذا التقسيم عقب ظهور تربية الماشية والزراعة، إذ شرعت جماعة من الناس في التخصص في الزراعة، بينما تخصصت جماعة أخرى في تربية الماشية، وقد ترتب على تقسيم العمل هذا ظهور طاقة إنتاجية عالية، وسرعان ما وجدت المجتمعات البدائية بأن لديها وفرة في بعض المنتجات، وندرة في منتجات أخرى، فظهر التبادل (التجارة) بين القبائل التي تعمل في تربية الماشية، وتلك التي تعمل في الزراعة، ثم اكتشف الناس مع مرور الزمن صهر المعادن كالنحاس والحديد، وعملوا منها الأوعية وأدوات العمل والسلاح، كما مكن اختراع المغزل اليدوي من إنتاج الملبوسات، وبدأ بعض الأفراد تبعا لذلك في التركيز كلية على الحرف التي

---

[1] منذر محمد راضي، النظم الاقتصادية في القرن العشرين، الطبعة الأولى، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص24.

[2] محمد علي الماوي، نمط الانتاج المشاعي البدائي، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/21، الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=330173&r=0

أتقنوها، يبادلون منتجاتها في سبيل الحصول على المنتجات اللازمة لغذائهم، وهكذا ازدادت طاقة الإنسان الإنتاجية وسيطرته على الطبيعة، وأصبح قادرا على سد متطلباته بصورة أفضل من ذي قبل[1].

ولكن لم يكن في وسع قوى الإنتاج الجديدة للمجتمع أن تنمو وتتطور بسهولة ويسر ضمن الإطار المشاعي البدائي لملكية وسائل الإنتاج، لأن العمل المشترك لم يعد ضروريا، وظهرت الحاجة إلى العمل الفردي الذي يتطلب ملكية خاصة، وهكذا ظهرت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وظهر معها اللاتكافؤ في الملكية بين الناس، بين العشائر أولا، ثم بين أفراد العشيرة ثانيا، وأصبح هناك أغنياء وفقراء[2].

ونظرا لأن تطور قوى الإنتاج أفسح المجال لظهور فائض الإنتاج، وبالنظر لأن المصدر الوحيد لهذا الفائض هو العمل، فقد ارتفعت قيمة العمل ارتفاعا كبيرا، مما أدى إلى ضرورة عدم قتل أسرى الحرب والاكتفاء باستعبادهم، وهكذا ظهر نظام العبودية[3] (الرق).

2/ النظام الاقتصادي العبودي (نظام الرق):

يقصد بالنظام الاقتصادي العبودي ذلك النظام القديم الذي كان فيه الاعتماد على العبيد في الإنتاج ظاهرة ملموسة بوضوح. ويعتبر ظهور وشيوع استغلال عمل الآخرين وانتشاره سببا، وفي ذات الوقت، نتيجة طبيعية لتطور فوائض الإنتاج الذي يوجه للتبادل، حتى صار معظم الإنتاج موجها للتبادل، أو ما يسمى بالإنتاج السلعي تمييزا له عن الاقتصاد الطبيعي، أي الإنتاج للاكتفاء والمعيشة.

وأهم المعالم الرئيسية للنظام الاقتصادي المعتمد على استغلال الرقيق (العبيد) بدرجة أو بأخرى هو أنه:

1. نظام يقوم على الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، خاصة أهم عنصرين إنتاجيين، وهما: الأرض وجميع ما عليها من موارد طبيعية، وكذلك ملكية عنصر العمل (العبيد)،

---

[1] برهان الدين دلو، المرجع السابق، ص25.

[2] المرجع نفسه، ص26.

[3] زكي حسين قادر وآخرون، المرجع السابق، ص28.

أما رأس المال فلم تبرز له بعد أهمية تذكر في العملية الإنتاجية قبل الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر.

2. ونتيجة لملكية عناصر الإنتاج ملكية خاصة، فإن توزيع الناتج تحكمه ملكية عناصر الإنتاج، ويكون أفراد المجتمع متفاوتون في أنصبتهم من الناتج الإجمالي مما يقسم المجتمع إلى طبقات أو فئات عديدة حسب مستوى الدخل والثروة (أغنياء، فقراء، متوسطي الدخل ... الخ)[1]. ونتيجة للتفاوت في توزيع الناتج تتفاوت، بل قد تتعارض، مصالح فئات المجتمع المختلفة، وبالتالي تتباين مواقفهم من أي سياسة اقتصادية تتخذها السلطات. وهذا ما جعل موضوع تدخل الحكومة، من حيث المبدأ، شكله ومستواه وأهدافه، جعله موضوعا من أهم موضوعات الفكر الاقتصادي منذ أن أصبحت الملكية الخاصة هي أهم مرتكزات النظام الاقتصادي منذ آلاف السنين.

ويتميز نظام العبودية أيضا بتطور أدوات الإنتاج وطرق وأساليب وتقنيات الإنتاج، كما أن المعرفة عن المواسم، وبعض المحاصيل، والحيوانات، والنقل البري والبحري، قد تطورت كثيرا عما كان عليه الحال في النظام المشاعي. ويتميز نظام العبودية كذلك بضخامة الجزء من الإنتاج الموجه للتبادل، وظهور مهنة التجارة وطبقة التجار (الإنتاج السلعي)، وظهور الأسواق والنقود.

ومما يميز نظام العبودية أيضا، ضخامة فائض الإنتاج الناجم عن حرمان العبيد من أي نصيب عند توزيع الناتج ما عدا ما يستلزم بقاءهم قادرين على العمل. وهذا ما يجعل البعض يربط عصر العبودية بعصر الحضارة، باعتبار أن كثيرا من معالم الحضارات القديمة (المعمارية الضخمة، المشاريع الكبيرة كالسدود والطرق، والتفرغ للعلوم والفنون ... الخ)، ما كان لها أن تقوم بدون التمويل الضخم الذي وفره فائض الإنتاج الناجم عن استغلال العبيد[2].

---

[1] عبد العزيز بن علي السديس، تطور النظم الاقتصادية: تحول أوروبا من نظام الإقطاع إلى النظام الرأسمالي باستخدام "نظرية" كوفالييف، ص09، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/21، الرابط:
https://fac.ksu.edu.sa/aasudais/publication/33087

[2] المرجع نفسه، ص10. عبد الله ساقور، المرجع السابق، ص43.

ويقسم نظام العبودية إلى مرحلتين رئيسيتين قبل مرحلته الأخيرة التي انتهت بتحوله إلى نظام الإقطاع. كانت المرحلة الرئيسية الأولى أطول فترة، وهي لا تعرف بدايتها بشكل دقيق، ولكنها قد بدأت بصفة تدريجية ومحدودة، ويعتقد أن انتشارها وتطورها كان مصاحبا لعصر الحديد (الألف الرابع قبل الميلاد)، وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الأبوية. وأشكالها ما عرف عن العبودية في مصر القديمة، وحضارة بلاد ما بين النهرين، وكذلك في الهند والصين القديمة. وفي هذه المرحلة لم يكن الاعتماد على إنتاج العبيد هو الغالب وكان للعبد شخصية قانونية. وكان أهم مصادر العبيد هم أسرى الحروب لدرجة أن الحروب كانت أحيانا تشن من أجل ذلك. ويعتبر أيضا استرقاق المدين أحد مصادر العبودية؛ بحيث كانت تقضي بعض التشريعات آنذاك بإجبار المدين بأن يعمل لدى الدائن مدة من الزمن سدادا لدينه، وقد يكون الدين كبيرا لا ينته طوال حياة المدين وأسرته[1].

بينما المرحلة الرئيسية الثانية فهي مرحلة العبودية المتقدمة، وأبرز أمثلتها ما عرف في المدن (الدول) اليونانية، وكذلك العبودية في الإمبراطورية الرومانية. وفي هذه المرحلة وصل استغلال العبيد إلى درجة أن معظم الإنتاج الزراعي والصناعي والمنجمي يقوم به عبيد لا نصيب لهم مما ينتجون. كما أن وضعهم القانوني قد تدهور إلى درجة أنه كان ينظر إلى العبد كأداة إنتاج ناطقة تمييزا له عن الثور والمحراث وغيرها من أدوات وآلات الإنتاج الأخرى[2].

وأما المرحلة الثالثة فهي مرحلة تحول نظام الرق إلى نظام الإقطاع خلال القرون الثلاثة الأخيرة من عمر الإمبراطورية الرومانية. وقد كان تدهور النظام مصاحبا لتدهور عام في الإمبراطورية الرومانية عسكريا واقتصاديا، مما أدى إلى سقوط روما بيد القبائل الجرمانية الشمالية وأنصارهم عام 476 م[3].

وقد تعددت الآراء حول أهم أسباب التحول من نظام الرق الى نظام الإقطاع، إلا أن أهمها يرجعه إلى أن المعاملة السيئة التي كان يتعرض لها العبيد (الرقيق) قد

---

[1] برهان الدين دلو، المرجع السابق، ص283.

[2] عبد العزيز بن علي السديس، المرجع السابق، ص11.

[3] يسري محمد أبو العلا، المرجع السابق، ص166.

أدت إلى تناقص أعدادهم بشكل مستمر، وإلى قيامهم بثورات متعددة اتخذت أحيانا طابع الحروب بينهم وبين الجيش، وقد أدت التناقضات الموجودة بنظام الرق إلى تدهور الأوضاع، وضعف الجيوش، وتضاؤل أعداد الأيدي العاملة مع تزايد الثورات الداخلية، الأمر الذي جعل الدولة مطمعا للأعداء في الخارج، فأدرك السادة أن من الأفضل تحرير الرقيق ومنحهم مساحات من الأراضي حتى يزداد الإنتاج، ويتوفر الحماس لدى هذه الطبقة، وهكذا انتهى نظام الرق بتحوله إلى نظام الإقطاع[1].

3/ النظام الاقتصادي الإقطاعي (نظام الاقتصاد المغلق):

الإقطاع كأسلوب إنتاجي أو علاقة إنتاجية بين مالك الأرض (الإقطاعي) من جهة، والأشخاص (العبيد) الذي يقومون بزراعتها من جهة أخرى، (يطلق عليه في بعض الكتابات نمط الإنتاج)، بدأ تدريجيا قبل سقوط روما بأكثر من قرنين. ففي القرون الثلاثة الأخيرة من عمر الإمبراطورية الرومانية حدث تدهور في إنتاجية القطاع الزراعي، خاصة المزارع الكبيرة القائمة على استغلال العبيد، وقد جربت أساليب كثيرة ومختلفة لرفع الإنتاجية كتقسيم المزارع الكبيرة، وتشديد الرقابة، والقسوة على العبيد، حتى وصل الأمر بالبعض إلى التفكير باستخدام طرق إدارية مختلفة تماما لرفع الإنتاجية. ومن تلك الأساليب أسلوب الحوافز؛ بحيث يخصص لمجموعة محددة من العبيد قطعة محددة من الأرض يزرعون جزءا منها للمالك والجزء الآخر لهم، يملكون إنتاجه ويتصرفون فيه كيف شاءوا[2].

وقد لاقى هذا الأسلوب في إدارة الإنتاج نجاحا في أماكن كثيرة، وبدأ ينتشر ويتطور على مر السنين حتى أصبح هو الشكل الغالب في معظم أجزاء أوروبا الغربية، وأصبح العبيد في هذه الحالة من الناحية الواقعية ينظر إليهم على أنهم عبيد الأرض أو أقنان الأرض أكثر من النظر إليهم على أنهم عبيد فلان أو فلان[3].

---

[1] داليا عادل الزيادي، النظم الاقتصادية المقارنة، ص29 – 30، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/21، الرابط: http://www.damanhour.edu.eg/pdf/Foreginers

[2] عبد العزيز بن علي السديس، المرجع السابق، ص12 – 13.

[3] المرجع نفسه، ص13.

وعليه، فالعلاقة الإنتاجية قد تطورت من علاقة بين (مالك – عبد)، بحيث لا يملك العبد أي حق في الناتج عند التوزيع، لتصبح العلاقة بين المالك وعبيد الأرض بأن لهم نصيبا معلوما من إنتاج الأرض التي يزرعونها، وهذا يعتبر تطورا واضحا في علاقات الإنتاج (نمط الإنتاج).

وعندما سقطت روما على أيدي القبائل الجرمانية الشمالية وأنصارهم، حدث تطور في أسلوب إدارة الدولة، إذ أن الإمبراطور الجديد بدلا من السير على خطى الحكم السابق، أي الاستمرار على أسلوب المركزية الشديدة، سلك مسلكا مغايرا يقوم على اللامركزية الواسعة، فقد قسم الإمبراطورية إلى أجزاء وأقاليم كبيرة جدا اقطعها لكبار القادة وبعض رجال الدين وأعطاهم صلاحيات واسعة جدا بما في ذلك الاحتفاظ بقواتهم العسكرية، الأمر الذي انتهى باستقلال هذه الأقاليم عن الإمبراطورية من الناحية الفعلية، وأصبحوا ملوكا في إقطاعياتهم[1].

ونظرا لكونهم ارتكبوا نفس الخطأ الذي ارتكبه الإمبراطور بحيث قسموا إقطاعياتهم إلى أقاليم فرعية، والأقاليم إلى اقطاعات صغيرة، انتهى الأمر إلى تشظي معظم الإمبراطورية إلى مئات الإقطاعيات الصغيرة شبه المستقلة اقتصاديا، مكتفية ذاتيا اكتفاء متدني المستوى، معتمدة على الزراعة، والنشاط الاقتصادي الطبيعي غير السلعي (غير التبادلي)، وشبه انعدام لدور النقود في النشاط الاقتصادي، ليس هذا فحسب، بل إن كل إقطاعي لديه قوة عسكرية ويسن القوانين والتنظيمات، ويقيم المحاكم ويفرض الرسوم داخل إقطاعيته ... الخ.

وقد كان المشهد العام لمعظم أقاليم أوروبا الغربية مكون من مئات الإقطاعيات، شبه المستقلة، لدرجة أن الملوك أو الحكومة المركزية لا تملك سلطة تذكر على النبلاء في إقطاعياتهم، حتى وصل الأمر بكثير من الفلاحين الأحرار الذي يملكون مزارعهم ملكية صريحة أن يلجأوا إلى بعض الإقطاعيين طالبين ضمهم إلى تبعيته طلبا للحماية نظرا لغياب السلطة المركزية[2].

---

[1] عبد العزيز بن علي السديس، المرجع السابق، ص13.

[2] المرجع نفسه، ص14.

وإضافة إلى الزراعة التي كانت تعتبر ركيزة النظام الإقطاعي، فقد كان هناك أنشطة اقتصادية أخرى في المدن كالحرف والتجارة وجميع الخدمات. غير أن هذه الأنشطة الاقتصادية قد تدهورت تدريجيا بعد سقوط الإمبراطورية وتدهور المدن. وللإشارة فقد كانت معظم الأنشطة الاقتصادية في المدن أو بقايا المدن الأوروبية يسيرها ويحكمها آنذاك نظام الطوائف المهنية (البنائين، الحدادين، النجارين، التجار... الخ).

وأما فيما يخص أبرز سمات النظام الاقتصادي الإقطاعي، فإنها تتمثل في[1]:

1. اقتصاد زراعي، أي أن أهم نشاط اقتصادي قام عليه المجتمع (النظام) الإقطاعي كان الزراعة.
2. اقتصاد طبيعي (مغلق)، أي أن معظم النشاط الاقتصادي معيشي. بمعنى أنه كان يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولا يهتم كثيرا بفوائض الإنتاج، أي بالسلع التي يمكن استغلالها في التبادل والتجارة.
3. غير تبادلي وغير نقدي، أي أنه لم تكن ثمة حاجة ولا دور يذكر للنقود لتسهيل النشاط الاقتصادي (لأنه طبيعي).
4. تدهور الفن الإنتاجي، فقد كانت المعارف الإنتاجية تعاني من تدهور كبير عما كان شائعا أيام الإمبراطورية الرومانية، مثل استخدام المحراث، والنقل البري والبحري، وحيوانات الجر، وكذا تدهور مستوى الطرق والمعرفة بتنوع المنتجات، لدرجة أنها تعتبر متخلفة جدا، ليس فقط عن المستوى السابق لتلك المناطق، ولكن أيضا بالنسبة لنظيراتها في الإمبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية)، وكذلك بالنسبة إلى ما لدى العرب في الشام والأندلس وشمال أفريقيا وغيرها.
5. الدور المتدني للمدن في النشاط الاقتصادي، فبسبب أن النشاط الاقتصادي يغلب عليه صفة أنه زراعي طبيعي، وغلبة صغر حجم السوق (الإقطاعية الواحدة)، فقد تدنى دور المدينة الاقتصادي.

وفيما يتعلق بأسباب تفكك النظام الاقطاعي، فيمكن إرجاعها من الناحية الاقتصادية إلى: تأزم الفلاحة بالضيع والإقطاعيات، نمو المبادلات التجارية بالمدن بعد

[1] عبد العزيز بن علي السديس، المرجع السابق، ص15.

الاكتشافات الجغرافية، الانتقال من العمل الحرفي إلى الصناعة الضخمة الإنتاج، واستخدام النقد بدل المبادلات العينية. في حين يمكن إرجاعها من الناحية الاجتماعية إلى: ثورات الفلاحين وهجرة الأقنان إلى المدن، ظهور الطبقة البورجوازية التجارية، تبعية الصانع للتاجر بدل الإقطاعي، وبداية تشكل الطبقة العمالية. وأما من الناحية السياسية فيمكن إرجاعها إلى: تطلع البورجوازية الى السلطة، ومساندة البورجوازية للملكية المطلقة[1].

هذا وقد تجلت مظاهر تفكك النظام الإقطاعي اقتصاديا في: استخدام النقد بشكل واسع بدل المبادلات العينية، وازدهار نظام المشاغل إلى جانب ظهور ورشات العمل الكبيرة، انتعاش المدن، تنامي الأسواق التجارية وتطور الحرف. أما اجتماعيا فقد تجلى تفكك النظام الإقطاعي في: نزوح الأقنان هربا من جور الأسياد، وبداية تشكل الطبقة العمالية، فضلا عن ظهور البورجوازية[2].

ثانيا: الأنظمة الاقتصادية في مرحلة ما بعد نشأة الرأسمالية

بعد انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا وظهور الرأسمالية التي جاءت كنظام بديل له، فقد أصبح التصنيف الوضعي للأنظمة الاقتصادية ينصرف بالأساس إلى نوعين رئيسيين، هما: النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي. ومع ظهور محاولات للاستفادة من مزايا النظامين، وتجنب في ذات الوقت الانتقادات الموجهة لكليهما، وذلك باتباع عدة صور للدمج بينهما تبعا لظروف ومعطيات كل بلد، فإنه قد ظهر نوع آخر، هو: النظام الاقتصادي المختلط، وإن كان كما أسلفنا لا يشكل نظاما قائما بذاته، ولا يعرف شكلا موحدا، أو نموذجا عاما يسري على جل الدول التي حاولت وارتأت تطبيقه.

---

[1] أنظر الرابط:

http://www.roayapedia.org/wiki/index.php/إقطاع

[2] أنظر المرجع نفسه.

1/ النظام الاقتصادي الرأسمالي (الحر/ الليبرالي):

يعرف النظام الرأسمالي على أنه نظام اقتصادي ونمط إنتاج يقوم على مبادئ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمبادرة الفردية، والمنافسة الحرة، وتقسيم العمل، وتخصيص الموارد عبر آلية السوق دون الحاجة إلى تدخل مركزي من الدولة.

فالنظام الاقتصادي الرأسمالي يؤمن بالربح المادي محفزا للأفراد على المبادرة والمخاطرة واستثمار رؤوس الأموال لكسب المزيد من الأرباح ومضاعفة الثروات، كما يعتقد أنصاره أن قوة تراكم رأس المال هي السبيل إلى النمو والتنمية الاقتصادية، من خلال تمويل الاستثمارات الضخمة والمشاريع الكبرى.

ويراد برأس المال كل الأموال التي يمكن استثمارها بقصد جني الأرباح. ولا يقتصر الأمر على النقود فقط بل يتعداها إلى كل الأصول التي يمكن توظيفها في عملية الإنتاج، من عقارات ومنقولات ومعدات وسلع ومواد أولية وأوراق مالية وحقوق ملكية فكرية، فضلا عن الأصول السائلة.

والنظام الاقتصادي الرأسمالي هو السائد في كل بلدان العالم منذ انهيار الاقتصادات الاشتراكية والمخططة مع نهاية القرن العشرين، والتحاقها بركب الرأسمالية بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية، إلا أن هناك تفاوتا واضحا في دول العالم على مستوى تطبيق مبادئ النظام الرأسمالي، خصوصا فيما يتعلق بالدور الموكل إلى الدولة في الاقتصاد، ودرجة تحرير الأسواق[1].

وفيما يلي، سنتطرق بإيجاز إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي من خلال النقاط الآتية:

---

[1] أنظر الرابط:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/8/27/الرأسمالية

1.1 نشأة الرأسمالية وتطورها:

لقد ارتبط ظهور الرأسمالية (في صورتها الأولى التجارية) بحركة الاكتشافات الجغرافية في القرن السادس عشر التي فتحت طرقا تجارية جديدة أمام التجار الأوروبيين وفرصا لتحقيق الأرباح من خلال استقدام السلع المتنوعة ومراكمة الثروات. كما أسهمت أفكار عصر الأنوار التي تمجد الثروة، بدلا من إدانتها كما كان عليه الأمر في القرون الوسطى، في تحفيز الناس على التجارة وجمع المال.

وفي القرن الثامن عشر تطورت الرأسمالية لتصبح صناعية، وهذا نتيجة للثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا، حيث اكتشفت تقنيات جديدة للإنتاج (كالمحرك البخاري وآلة الغزل) وانتشار هذه التقنيات في بقية أرجاء أوروبا. وقد أدى ظهور المصانع في أوروبا إلى بروز طبقة جديدة في المجتمع هي البورجوازية، لعبت دورا هاما في تطوير الإنتاج الصناعي، والترويج للأفكار الرأسمالية، وإحداث قطيعة مع النظام الإقطاعي السائد من قبل.

ومع نهاية القرن التاسع عشر، دخلت الرأسمالية مرحلتها الثالثة، التي توصف بأنها مرحلة الرأسمالية المالية. وقد عرفت هذه المرحلة ظهور المؤسسات المصرفية العالمية الكبرى والشركات القابضة، وانتعشت أسواق الأوراق المالية، ووقعت الشركات الصناعية تحت هيمنة القطاع المصرفي. لكن هذه المرحلة كانت أيضا مرادفا للأزمات المالية المتعاقبة نتيجة لتضخم نشاط المضاربات المالية والسياسات النقدية التوسعية[1].

2.1 مبادئ النظام الرأسمالي:

ما يميز النظام الرأسمالي اعتماده على مبدأ الحرية الاقتصادية الذي يتيح للشخص القيام بالنشاط الاقتصادي الذي يريده على أساس المنافسة وحرية نظام الأسعار وفق متطلبات العرض والطلب. وعليه فالنظام الرأسمالي يرتكز على جملة من المبادئ، من أهمها:

[1] أنظر: المرجع السابق.

1) **مبدأ حرية الملكية الخاصة (الفردية) لوسائل الإنتاج:** يقوم النظام الرأسمالي على احترام حق الملكية الخاصة، فالفرد له مطلق الحرية في تكوين الثروة والتصرف فيها طالما لا يتعارض ذلك مع القوانين السائدة. والملكية الفردية تدفع الإنسان إلى حفظ الثروة، وعدم تبديدها، أو الإسراف فيها، فأرضه لا يغفل عن تخصيبها حتى لا تبور، وآلته لا يكل عن صيانتها حتى لا تتلف، ومبانيه لا ينتظر عليها الخلل حتى لا تهدم، وهذا ينمي الثروة العامة، ويحافظ عليها، ويخفض من التّكاليف الاجتماعية الناشئة عن التسيب والإهمال الذي يظهر في الملكية العامة[1].

2) **مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (الحرية الاقتصادية):** يقوم النظام الرأسمالي على الحرية الاقتصادية، وهذا الأمر هو نتاج طبيعي لاحترام الملكية الخاصة، فيجب ترك الأفراد أحرارا لتحقيق مصالحهم الشخصية، فهم يختارون حرفتهم أو نشاطهم، ولهم حرية التملك، وحرية العمل. فالحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي تطلق يد الفرد في الإنتاج، والاستهلاك، والتعاقد وفقا للقوانين السائدة، وهذه القوانين تحصر التدخل الحكومي في أضيق نطاق ممكن، باعتبار النظرة الرأسمالية للإنتاج بأنه ينظم نفسه بنفسه، وأن الدولة تحكم ولا تملك[2].

3) **مبدأ المنافسة الحرة:** تعد المنافسة من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين، والنتيجة هي اتجاه الأسعار للانخفاض، وخروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة، ولا يتبقى في السّوق إلا الأكفاء، ما سيسمح بالاستخدام الأفضل للموارد، ومن ثم التخصيص الكفء للموارد. ومن ناحية أخرى توجد المنافسة على مستوى المستهلكين الذين يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها؛ مما يؤدي لارتفاع الأسعار، بحيث يخرج المستهلكون الذين لا تمثل لهم السلع ضرورة قصوى، أو الذين لا تتناسب

---

[1] يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1990، ص31.

[2] عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهاج، الطبعة الأولى، دار الاعتصام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1974، ص38.

المنفعة التي يحصلون عليها من السلعة مع ثمن السلعة، ولا يتبقى في السوق إذا إلا الذين تكون حاجتهم للسلعة أكبر[1].

4) **مبدأ حافز الربح:** يمثل حافز الربح في النظام الرأسمالي الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية، وبما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، ولما كان الربح هو الفارق الإيجابي بين الإيرادات والتكاليف؛ فإن المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وحين يحدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية، فإن كل الموارد الاقتصادية تكون قد استخدمت ونظمت بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة، وبالتالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارده.

وهذا الربح في النظام الرأسمالي يسمى عائد المخاطرة؛ لأن الشخص صاحب المشروع يخاطر ويغامر، فقد يربح، أو يخسر. هذا وقد أشار آدم سميث إلى وجود يد خفية تقف بين المصلحة الخاصة للفرد وبين المصلحة العامة للمجتمع، فالفرد الذي يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن يتعين عليه إنتاج السلع التي يزداد الطلب عليها، وبذلك فهو يلبي حاجة المجتمع لهذه السلعة، كما أنه يحقق المزيد من الأرباح.

وهكذا فإن الربح في النظام الرأسمالي ليس مجرد عائد يحصل عليه الأعوان الاقتصاديون فحسب، ولكنه يعتبر أيضا أحد العناصر الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي، وتعمل دائما على تنميته؛ حيث أن مزيدا من الأرباح يعني في النهاية مزيدا من الإنتاج. ومنه فالتنافس بين المنتجين من جهة، وبين المستهلكين من جهة أخرى، يؤدي إلى الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية؛ حيث أن توافر خاصية المنافسة يؤدي إلى توفير السلع بأحسن جودة وبأفضل الأسعار[2].

---

[1] أحمد محمد عاشور، النظام الرأسمالي: مفهومه وأسسه وعيوبه، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/30، الرابط: https://www.alukah.net/culture/0/105598/#_ftn6

[2] المرجع نفسه.

5) **آلية الثمن هي التي تحدد الأسعار:** توجد رغبات للمستهلكين في سلع معينة، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب، وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أنظم ربح ممكن، ويسمى ذلك بقوى العرض، فنتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض تتحدد الأسعار وتتحدد كمية كل منتج في السوق[1].

3.1 مساوئ (عيوب) النظام الرأسمالي:

لقد أعيب على النظام الرأسمالي العديد من المساوئ التي ظهرت في التطبيق، ومن أهمها:

1) **تنامي الاحتكارات وإساءة استغلال الموارد المتاحة:** يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بإنتاج معين يختص به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن، ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها، وتعظيم أرباحه الاحتكارية، ورغم أن في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلاتهم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية[2].

ولأن الاحتكار يسمح باستغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال، ويؤدي إلى سوء استغلال الموارد، فقد جعل ذلك الكثير من الحكومات الرأسمالية تتدخل لمنع الاحتكار من خلال إصدار تشريعات وسن قوانين لمنع الاحتكار، والتقييد من سلطات أقطابه لصالح المستهلك[3].

2) **سوء توزيع الدخل والثروات وزيادة معدلات الفقر:** يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ونظرا لندرة هذه الأخيرة

---

[1] شطيبي حنان، المرجع السابق، ص48.

[2] المرجع نفسه، ص49.

[3] خبابة عبد الله، المرجع السابق، ص75.

بالنسبة لعدد السكان في كل دولة، فإن وسائل الإنتاج تتركز في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقى جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثلا الذين يحصلون الريع أو الإيجار، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج؛ فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثماره بما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض؛ لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن من الادخار، ومن ثم لا يمكنه تملك وسائل الإنتاج[1].

ولا يقتصر ذلك على النواحي الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل يتعدى إلى النواحي السياسية؛ بحيث يسيطر الأغنياء على المقومات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يمتد نفوذهم إلى النواحي السياسية؛ فيصل نفوذهم إلى إدارة شؤون الدولة، والحصول على أعلى مراكز فيها، وذلك من خلال السيطرة على الأحزاب والانتخابات، بما يملكون من أموال يتم إنفاقها على الإعلام والدعاية وشراء الذمم. وبمرور الوقت تزداد الأسر الغنية قوة ونفوذا، بفضل ما توفره لأبنائها وأعضائها من فرص الحياة والتعليم والرقي، وفي الوقت نفسه تتوارث الطبقات الكادحة فقر آبائها[2].

3) **تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية:** لقد ساد الاعتقاد أن جهاز الثمن، في إطار من الحرية الاقتصادية، كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل والكفء للموارد، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين؛ مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة، إلا أن هذه

---

[1] شطيبي حنان، المرجع السابق، ص49.

[2] أنظر على سبيل المثال الرابط: http://essam-economy.blogspot.com/2011/03/blog-post.html

الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة، ولا يصاحبها زيادة مماثلة في دخول العمال، ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكدس للمنتجات، ومن ثم يتجه رجال الأعمال إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة، فتظهر البطالة، والبطالة تؤدي إلى زيادة الأزمة حدة. ومن أسباب الأزمات في النظام الرأسمالي أيضا أن المنتجين لا يمكن أن يتوقعوا بدقة عالية طلب المستهلكين في الأجل الطويل، وخصوصا في ظل حدوث تغيرات سياسية واجتماعية متلاحقة، ويترتب على ذلك أن الطلب الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص عما كان يتوقعه المنظمون، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. حيث أن تقلب الأوضاع الاقتصادية بين رواج وكساد هي في الواقع سمة من سمات النظام الرأسمالي الحر[1]، ففي فترة يزداد حجم النشاط الاقتصادي ويحدث رواج وانتعاش، وفي فترة أخرى يقل حجم النشاط الاقتصادي ويحدث كساد وركود.

4) **الحرية الوهمية:** الحرية التي افترضها أنصار المذهب الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد، هي فئة ملاك عناصر الإنتاج؛ فحرية العمل على سبيل المثال، لا يتمتع بها العامل الأجير الذي غالبا ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقة المعاملة التي تكون غالبية المجتمع، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد. أما حرية الاستهلاك فليست مطلقة كذلك، وإنما يحد منها الدخل الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع، ويترتب على ذلك أن طبقة العمال التي تحصل على دخل منخفض لا تحصل إلا على الضروريات[2].

5) **الربا:** ارتبط النظام الرأسمالي بسعر الفائدة أو الربا ارتباطا عضويا، واعتبر آلية سعر الفائدة هي قوام سوق المال بسوقيه، سوق النقد، وسوق رأس المال، وأسر هذا النظام الدول والشعوب بفعل الديون التي تروج لها المصارف التقليدية. إذ تؤكد

---

[1] أنظر الرابط:
http://www.mukatil.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Rasmaliah/sec03.doc_cvt.htm

[2] شطيبي حنان، المرجع السابق، ص50.

الحقائق أن سعر الفائدة لا يقتصر دوره على كونه غير مشجع للادخار، أو معينا للاستثمار، بل تمتد مصائبه، فهو يزيد من البطالة، ويولد الأزمات الاقتصادية، ويؤدي إلى تدهور النقود، وارتفاع الأسعار، وسوء تخصص الموارد، وسوء توزيع الدخل، ويخفض معدل نمو الاقتصاد القومي، ويكرس الطبقية، ويمنع عملية الحراك الاجتماعي، ويخلق الاستغلال المقيت بين طبقات المجتمع، ويقف حجر عثرة في طريق التنمية، ويسلب الدول حريتها وإرادتها، ويهوي باقتصادها، ويراكم مديوناتها[1].

2/ النظام الاقتصادي الاشتراكي (أسلوب الإنتاج الجماعي):

النظام الاقتصادي الاشتراكي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة وتسيير وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، وقد تم تطبيق الفكر الاشتراكي من خلال تبني الثورة البلشفية في العام 1917 م للاشتراكية الماركسية أو العلمية، وإقامة أول دولة اشتراكية ماركسية في جمهورية الاتحاد السوفييتي.

وقد ازدهر الفكر الاشتراكي في العديد من دول العالم، خاصة النامية منها. غير أنه بدأ يتعرض لهزات عنيفة منذ سبعينيات القرن الماضي، ولم تنته حقبة الثمانينيات حتى انهار الاتحاد السوفييتي على إثر الحرب التي خاضها في أفغانستان لمدة زادت عن سبع سنوات، وانهارت معه الاشتراكية العلمية، وقد أدى ذلك إلى ارتداد الفكر الاشتراكي، وتخلي غالبية دول العالم عن تبني هذا الفكر[2].

1.2 نشأة الاشتراكية وتطورها:

مرت الاشتراكية بمرحلتين أساسيتين في نشأتها، أما المرحلة الأولى فهي مرحلة الاشتراكية المثالية، وتعتبر نشأة هذه المرحلة منذ عهد أفلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية بلا تفريق بينهم، ويزول من

---

[1] أحمد محمد عاشور، المرجع السابق.

[2] أحمد محمد عاشور، النظام الاشتراكي: مفهومه وأسسه وعيوبه، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/01، الرابط: https://www.alukah.net/culture/0/105878/#_ftnref2

المجتمع كل صور النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وقد ظلت هذه الأفكار مضمرة في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين على مر العصور، حتى جاء القرن التاسع عشر لتدخل الاشتراكية مرحلة جديدة ألا وهي الاشتراكية العلمية، وذلك من خلال كارل ماركس الذي قام بوضع أسس الاشتراكية العلمية التي كانت تهدف إلى تعويض الرأسمالية، وقد سانده في ذلك وساعده التفاوت الطبقي والاضطهاد الكبير الذي عانت منه طبقة العمال في الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر.

وقد ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات التي أفرزها النظام الرأسمالي كانعدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين، وهيمنة المذهب الاقتصادي الحر. وطبق هذا النظام (الاشتراكي) منذ نجاح الثورة البلشفية في 25 أكتوبر 1917 بروسيا، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظاما اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا في الاتحاد السوفياتي، ثم انتقلت وتمت محاولة تطبيقها في أجزاء أخرى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية[1].

2.2 مبادئ النظام الاشتراكي:

للنظام الاقتصادي الاشتراكي عدة مبادئ يرتكز عليها وتميزه عن النظام الاقتصادي الرأسمالي، بل ولقد جعلت منه نقيضا له. ومن أهم هذه المبادئ:

1) **مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:** أي أن وسائل الإنتاج ملك للمجتمع وليست ملك الفرد، فالملكية الفردية في النظام الاشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة مثل السلع الاستهلاكية. وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى صورتين: فهي إما ملكية الدولة، وهي الصورة الأكثر شيوعا في التطبيقات الاشتراكية، وإما في صورة الجمعيات التعاونية، حيث تنشأ جمعيات تعاونية لملك الأراضي، أو الصناعات الصغيرة، فمثلا تكون هناك جمعيات تضم كل واحدة منها مجموعة من الفلاحين لتملك مساحة من الأراضي الزراعية[2].

---

[1] حوحو سعاد، المرجع السابق، ص86.

[2] شطيبي حنان، المرجع السابق، ص52.

ومؤدى الملكية العامة هو إشراك جميع أفراد الشعب في ملكية وسائل الإنتاج، لتقوم الدولة بعد ذلك بإدارة النشاط الاقتصادي، فهي التي تقرر توزيع الأرض على مجالات الاستخدام المختلفة، وهي التي تحدد كمية الموارد الموجهة لإنتاج السلع الإنتاجية والاستهلاكية. ويقدم الأفراد خدماتهم للمجتمع كل حسب طاقته، وقدرته الإنتاجية، وفي المقابل يتسلم كل منهم أجرا بقدر ما يحتاج إليه، فالقاعدة الأساسية في توزيع الدخل أو الناتج هي: "من كل فرد حسب قدرته، ولكل حسب حاجته"، وإن أدى واقع التجربة إلى تعديلات على هذه القاعدة، من خلال توزيع الدخل وفقا لكمية العمل المبذول، والتباين في المهارات العمالية، مع إشباع الدولة للحاجات العامة (للجميع) بصورة مجانية كالتعليم والصحة. هذا وقد اعتمدت الدولة على التأميم للقضاء على الملكية الخاصة، كما ألغت المواريث[1].

2) **مبدأ إشباع الحاجات العامة وإلغاء حافز الربح:** نظرا لأن النظام الاشتراكي يهتم بالقضاء على الطبقية، وجعل الناس طبقة واحدة فلا غني ولا فقير، فقد ارتأى إلغاء نظام حافز الربح، أي لا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح؛ لأن الربح عند الاشتراكيين هو وسيلة من وسائل سوء الاستغلال تؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة، وبدلا عن الربح كمحفز اقتصادي فإنه يحل محله الشعور القومي، والإحساس بالمسؤولية، والمشاركة في بناء الاقتصاد الوطني. ونظير عدم وجود ربح، فإن النظام الاشتراكي يقوم بتغطية حاجات المجتمع مجانا، فالتعليم مجاني، والرعاية الصحية مجانية، والترفيه مجاني.. وهكذا[2].

3) **مبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني:** نتيجة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج فالذي يقوم بتحديد كيفية توزيع الموارد هي الدولة (جهاز التخطيط داخل الدولة)، وذلك من خلال وضع خطة قومية شاملة، هذه الخطة تشمل جميع المتغيرات الاقتصادية داخل الدولة[3]، وتحدد الأهداف القومية المراد تحقيقها، ووسائل تحقيق هذه الأهداف،

---

[1] أحمد محمد عاشور، النظام الاشتراكي: مفهومه وأسسه وعيوبه، المرجع السابق.

[2] شطيبي حنان، المرجع السابق، ص53.

[3] دون ذكر المؤلف، كيف نشأ النظام الاشتراكي؟ وكيف يعمل؟، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/01، الرابط: https://ar.islamway.net/article/19873/

وإخطار جميع الوحدات الإنتاجية في الدولة بهذه الخطة التي تمثل برنامج العمل للوحدات الإنتاجية في المرحلة المقبلة، ممثلا في فترة الخطة المركزية التي عادة ما تكون خمس سنوات. ويقوم التخطيط في النظام الاشتراكي على مبدأ مركزية التخطيط، ولا مركزية التنفيذ، فجهاز التخطيط هو الذي يضع الخطة آخذا في الاعتبار رأي الوحدات الإنتاجية وظروفها، وله وحده القرار النهائي في وضع تلك الخطة، أما التنفيذ فيترك للوحدات الإنتاجية وفقا للخطة الموضوعة، وبذلك فجهاز التخطيط وحده من يجيب على الأسئلة الثلاثة للمشكلة الاقتصادية: ماذا، وكيف، ولمن ننتج[1].

4) **مبدأ علاقات التعاون:** تنشأ بين الأفراد في العمليات الإنتاجية علاقات تؤسس على إحلال التعاون وتقادي الصراع[2]. فتنتهي بذلك العلاقات التعاقدية وتحل محلها العلاقات التنظيمية. وتنتهي المنافسة التجارية القائمة على المضاربة والتنافس الفردي لأجل الربح، لتحل محلها منافسة من نوع آخر تستهدف الزيادة في الإنتاج وتحسينه كما ونوعا.

5) **مبدأ توزيع الناتج الاجتماعي:** يتم توزيع الناتج الاجتماعي وإشباع الحاجات الجماعية على أساس قاعدة " كل حسب طاقته وكل حسب حاجته ": حيث يقدم كل فرد خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته، وفي المقابل يتسلم الفرد من المجتمع بحسب حاجته. مع الإشارة إلى وجود حاجات ضرورية للمجتمع ككل كالتعليم والأمن والصحة والمواصلات... الخ[3].

3.2 مساوئ (عيوب) النظام الاشتراكي:

جاء النظام الاشتراكي كرد فعل على النظام الرأسمالي ومظالمه الاجتماعية، إلا أن الواقع قد كشف عن مساوئ وعيوب النظام الاشتراكي التي أدت إلى انهياره في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وذلك لما تضمنه من متناقضات.

---

[1] أحمد محمد عاشور، النظام الاشتراكي: مفهومه وأسسه وعيوبه، المرجع السابق.

[2] عبد الله ساقور، المرجع السابق، ص69.

[3] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص169.

ويمكن إيجاز أهم عيوب النظام الاشتراكي فيما يلي[1]:

1) **ضعف الحافز لإنجاز الأعمال المختلفة:** فحرمان الأفراد من حق الملكية الخاصَّة أمر يتنافى مع الفطرة والطبيعة البشرية، ويؤثر في الحافز الفردي لإنجاز الأعمال تأثيرا سيئا، فحق الملكية الفردية إذا منع فلا حافز على الإنتاج، أو الابتكار والتجديد، ولا صوت يعلو على صوت اللامبالاة والإهمال، ويصبح الناس في النهاية شركاء في الفقر والحرمان، وينتكس الشعور القومي الذي اتخذه النظام الاشتراكي على غير الحقيقة حافزا للإنتاج.

2) **انخفاض إنتاجية العمال:** فالعامل عندما لا يجد نظاما فعالا للحوافز لا يجتهد ولا يطور من مردوديته، وهذا لعلمه بأن كل عامل يتسلم أجرا محددا بغض النظر عن إنتاجيته، وفقا لقاعدة: "من كل فرد حسب قدرته، ولكل حسب حاجته."

3) **قلة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في تخصيص الموارد، وسيادة التعقيد والبيروقراطية:** فتركز السلطة بيد مجموعة قليلة من صانعي القرار حال دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في تخصيص الموارد، وأدى إلى سيادة وانتشار التعقيد والبيروقراطية. فكثيرا ما نجحت الوحدات الإنتاجية في إنتاج السلع المعينة لها وبالكميات المحددة في الخطة، ولكن ليس دائما عند مستوى المواصفات، أو الكفاءة، أو الجودة المطلوبة.

4) **عدم تحقيق الكفاية والعدل:** لقد عجزت الاشتراكية الماركسية عن تحقيق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية، والعدالة، والرفاهية لشعوبها، بل قهرت حرية الأفراد، وأبادت أصولهم (أموالهم) بل وأرواحهم، بقتل الحافز وروح الإبداع فيهم، وأصبحت العدالة في التوزيع أمرا يتعذر تحقيقه، وحل محلها الاستغلال.

ومن أهم ما يعاب على النظام الاشتراكي أيضا فشله على أرض الواقع اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، بحيث فشت فيه الدكتاتورية، وطغى عليه الاستبداد السياسي، فأصبح جل همه القضاء على الكرامة، والمشاركة الفعالة، والتجاوب الإيجابي لجماهير الشعب، فلم يبق في نفوس الناس سوى الكره، والحقد، وعدم المبالاة.

---

[1] أحمد محمد عاشور، النظام الاشتراكي: مفهومه وأسسه وعيوبه، المرجع السابق.

3/ النظام الاقتصادي المختلط:

يمكن تعريف النظام الاقتصادي المختلط بأنه كل نظام يحاول التوفيق والجمع عادة بين خصائص كل من النظام الرأسمالي (اقتصاد السوق) والنظام الاشتراكي (التخطيط والتوجيه)، وذلك بقصد الوصول إلى الاستفادة من مزاياهما مع السعي إلى تجنب مساوئهما وعيوبهما، وذلك من خلال دمجه بين القطاع العام والقطاع الخاص في محاولته تحقيقه أهداف المجتمع والفرد معا.

فالاقتصاد المختلط يعتمد على تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال إجراءات تنظيمية تهدف إلى ضبط الأسعار ومنع الأزمات الناتجة عن الدورات الاقتصادية الرأسمالية. ويضمن النظام المختلط درجة من الحرية الاقتصادية ممزوجة بتخطيط اقتصادي، ولا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تماما، وكذلك لا يجعلها في يد القطاع العام كاملة، وذلك بهدف ترك الحرية الاقتصادية مع منع الاحتكارات الكبيرة، ورقابة الدولة لضمان مصلحة المنتج والمستهلك على السواء. وبذلك يمكن التخلص من مساوئ الرأسمالية والاشتراكية، وتتاح مرونة أكبر للنشاط الاقتصادي.

وكما أسلفنا، فإن النظام المختلط يجمع بين بعض صفات النظامين الرأسمالي والاشتراكي، حيث يتسم بوجود قطاع عام تديره الحكومة، بالإضافة لوجود قطاع خاص قوي وحماية للمستهلك. أي أن الدولة تمتلك قطاعات اقتصادية أو جزءا من الاقتصاد، أو أنها تضع سياسات اقتصادية لها أثرها في السوق، بينما يكون لقرارات المستهلكين والمنتجين (قوى الطلب والعرض) أثر مماثل في السوق ذاته أو قطاعات اقتصادية أخرى، وجميع اقتصاديات العالم الحالية تطبق نموذج الاقتصاد المختلط بدرجات متفاوتة[1].

1.3 أهمية النظام المختلط:

تظهر أهمية النظام المختلط في أن أي نظام اقتصادي بشكل عام لا يستطيع البقاء صامدا إلا إذا كان مرنا يستوعب التحولات الاقتصادية، وهذا ما قد افتقدته

[1] أسامه دويدار، الاقتصاد المختلط، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/02، الرابط:
http://alldrosamadewedar.blogspot.com/2017/08/blog-post_10.html

الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية. ففي الرأسمالية تكدست الثروات في أيدي مجموعة من رجال الأعمال وأصبحوا في غنى دائم، بينما الطبقة العاملة الكادحة في فقر مستمر، وفي الجانب الآخر تكدست الأموال في الاشتراكية بيد الدولة ولم يحصل العمال على العوائد الاقتصادية والأرباح التي أعلنت الاشتراكية تخليصهم من مساوئ الرأسمالية. ولذلك فقد انتهج النظام المختلط آلية لدمج خصائص النظام الرأسمالي والاشتراكي في نظام واحد، أي بين نظام السوق الحر وبين النظام المخطط ليصبح نظاما مختلطا يجمع ما بينهما، في محاولة لتلافي العيوب في كليهما من فساد واحتكار واستغلال، فتميز النظام المختلط باعتماده وحمايته لحرية الملكية الخاصة والملكية العامة معا[1].

هذا وبالرغم من التحديات الكبيرة لما خلفته الأنظمة السابقة، إلا أن النظام المختلط سعى لإيجاد تقارب بين المصلحتين العامة والخاصة، وذلك باعتبارهما معا مهمتين ولا يمكن التضحية تماما بإحداهما لصالح الأخرى، حيث تتمثل أهمية الملكية العامة للدولة في المشاريع العملاقة العامة؛ كالبنية التحتية الأساسية، مثل مشروعات المياه والكهرباء والإنماء، بينما تظهر أهمية الملكية الفردية بالمشروعات الخاصة، تحت رقابة أجهزة الدولة، ما يجعل منه (أي النظام المختلط) محافظا على حقوق العمال، ومهتما بتوفير العمل للقضاء على البطالة، مع وضعِ تنظيم إداري للدخل والأجور، والتأمين والضمان الاجتماعي والتعويض وغيرها من الأنظمة التي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن فترة زمنية لأخرى[2].

2.3 الخصائص الأساسية للنظام المختلط:

يتسم النظام الاقتصادي المختلط ويتميز بعدة خصائص قد تختلف باختلاف الزمان والمكان، بل ومن حالة لأخرى، من أهمها[3]:

1) أهمية وضرورة وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة إلى جانب الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة، في عمل الاقتصاد وأداء نشاطه.

---

[1] أسامه دويدار، المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] حنان شطيبي، المرجع السابق، ص58 – 59.

2) وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمدى معين، مع الاعتماد بحدود معينة على السوق والحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدى كل منهما.

3) من أهداف النظام المختلط تحقيق المصلحة الخاصة التي تسعى المشروعات الخاصة للوصول إليها ولكن تحت رقابة الدولة، وذلك بتنظيم عملها بسن القوانين والأنظمة، وتشجيعها وتحفيزها بالمعونات والمنح من أجل أداء دورها الاقتصادي، كما يسعى (أي النظام المختلط) إلى تحقيق المصلحة العامة التي تبتغي الدولة الوصول إليها من خلال إدارتها للمشروعات العامة في عمل الاقتصاد، وهذا رغم اختلاف المدى الذي يتم فيه تحقيق المصلحتين، وغالبا ما ينتج صراع بين أصحاب المشاريع الخاصة والحكومة؛ لأنهم لا يفضلون التدخل الحكومي، وهو ما يشكل سمة أساسية من سمات النظام المختلط.

4) تأخذ الدولة على عاتقها توفير البنية التحتية للاقتصاد، والتي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها كمشروعات الماء والكهرباء، والطرق والجسور، ووسائل النقل العام، وغيرها، إضافة إلى توفير الخدمات العامة التي تؤمن الدفاع الخارجي وتضمن الأمن الداخلي وتحقيق العدالة.

5) من سمات النظام المختلط المحافظة على حقوق العمال، وتوفير العمل، ورعاية العاطلين والعجزة، وذلك بتدخل الدولة في تحسين ظروف العمل، ووضع حد أدنى للأجور، والتقليل من ساعات العمل، والحد من استغلال العمال، وممارسة الطرد التعسفي، وتوفير التأمين والضمان الاجتماعي حتى للعاطلين عن العمل، والتعويض عن إصابات العمل.. وغير ذلك.

6) قيام النظام المختلط من خلال تدخل الدولة بتوفير الحرية للمستهلك، بحيث يتم الإنتاج طبقا لرغباته وتفضيلاته، وتوفير الإعانات للمستهلكين غير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية، وما إلى ذلك. في المقابل، يحافظ النظام المختلط على حقوق

المنتج، من حقوق الملكية، وسماح القوانين بعمل آلية السوق، وجهاز الأسعار، وحرية التعاقد وغيرها.

هذا ولابد في الأخير من الأخذ بعين الاعتبار أن هذه السمات والخصائص تختلف من دولة إلى أخرى، ومن وقت لآخر؛ فالمسألة نسبية تتيح أن يأخذ كل واحد ما يتناسب وطبيعة مشروعه[1].

3.3 مزايا ومساوئ (عيوب) النظام المختلط:

لكل نظام اقتصادي إيجابيات وسلبيات، أي مزايا وعيوب، وكذلك الأمر بالنسبة للنظام المختلط الذي يتمتع بمجموعة من المزايا، ولكنه في الوقت ذاته وجهت العديد من الانتقادات بسبب ما عرفه من مساوئ وعيوب.

أ/ مزايا النظام المختلط[2]:

- ✓ محاولاته لإيجاد التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وذلك بتقسيم الأدوار بين الخواص والحكومة، بحيث يخول لكل منهما ممارسة النشاط الاقتصادي في حدود استطاعته، مراعيا للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.
- ✓ وجود الرقابة الحكومية على القطاع الخاص، مما يؤدي إلى ضمان الجودة وضبط الأنشطة الاقتصادية لتحقيق المصالح المشتركة.
- ✓ حماية العمال من الاستغلال والمحافظة على حقوقهم، وضمان مستقبلهم بعد التقاعد، وذلك من خلال أنظمة التأمين والضمان الاجتماعي.
- ✓ حماية المنتجين، ورعاية جهاز الأسعار ونظام السوق، والأمن العام، وكذا توفير الحرية للمستهلك، حيث يتم الإنتاج حسب ذوقه، وتوفير الإعانات له.

---

[1] محمد زكريا، النظام الاقتصادي المختلط، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/02، الرابط: http://babymahaza.blogspot.com/2013/01/blog-post_13.html

[2] المرجع نفسه.

ب/ عيوب النظام المختلط[1]:

- ✓ صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين دور القطاع الخاص وما يؤديه من أنشطة، وبين دور القطاع العام وما يقوم به من نشاط اقتصادي.
- ✓ صعوبة إيجاد التناسب بين نشاط القطاع الخاص، من خلال المشروعات الخاصة، وبين نشاط القطاع العام، من خلال المشروعات العامة، من أجل ضمان عدم سيطرة أحدهما على الآخر، أو إعاقة عمله، وهذا ما يتولد عنه في غالب الأحيان صراع بين أصحاب رؤوس الأموال (رجال الأعمال) والحكومة.
- ✓ صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن اتباعها من أجل تحقيق التعاون والتناسق، وإلغاء التعارض والتناقض بين عمل المشروعات الخاصة، وعمل الحكومة، وكذلك صعوبة التوصل إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق العدالة في توزيع الدخل، وذلك طالما أنه اقتصاد يسمح فيه للقطاع الخاص بالعمل لتحقيق أعلى ربح ممكن لأصحاب المؤسسات والمشروعات الخاصة، مع أقل تكلفة قد يكون المستهلك ضحيتها.
- ✓ صعوبة تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد اللاحقة، ومدى هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط نتيجة لوجود دور مهم للمشروعات الخاصة التي لا يعد التطور هدفا أساسيا لها في ممارستها لعملها، وكذلك وجود الدور المهم للحكومة التي يكون التطور من أبجديات أعمالها الاقتصادية، فهذا التباين في الأهداف له دوره الهام في عدم تحديد الاتجاهات التطورية الاقتصادية.

[1] محمد زكريا، المرجع نفسه.

المحور الرابع

الاقـتـصـاد الإسـلامـــــي

نظم الإسلام حياة البشر في مختلف نواحيها، سواء كانت روحية أو مادية، فلم يقتصر على الجانب العقدي، والهداية الروحية في الوقت الذي لم يغفلها؛ فهو الدين الخاتم الكامل الذي لم يقتصر على شأن دون آخر، وإنما جاء بتوجيه عام سياسي، واجتماعي، واقتصادي، وهذا ما يعبر عنه بمصطلح الإسلام دين ودنيا، أو أنه عقيدة وشريعة، أو أنه صالح لكل زمان ومكان، بل لن يصلح الزمان والمكان إلا بالإسلام[1].

وبما أن الإسلام جاء بمنهج شامل لعلاج كل المشاكل والأزمات، وعلى رأسها المشاكل الاقتصادية، والتي كانت محدودة في الصدر الأول من الإسلام، وذلك لفقر البيئة آنذاك، وتواضع الأنشطة الاقتصادية الممارسة في ذلك الوقت كالرعي والتجارة، بالإضافة إلى قوة الوازع الديني في النفوس، فلا تكاد تجد غشا، ولا تدليسا، ولا غبنا، ولا احتكارا[2].

ثم لما توسعت المعاملات بين الناس وازدهرت التجارة والصناعة، وانفتحت المجتمعات والدول على بعضها البعض، وضعف الوازع الديني، والإيمان بالله، وظهور استعمال الحيل والخداع في معاملات الناس؛ فقد استجدت قضايا اقتصادية تختلف تماما عما عاشه سلف الأمة كالشركات الحديثة، وبيوع الأسهم، والبورصات، والمعاملات المصرفية، وغيرها، إضافة إلى الحاجة لضبط معاملات الناس وعقودهم لكيلا تفضي إلى النزاع والخلاف؛ مما أدى إلى اهتمام العلماء والفقهاء بدراسة هذا العلم، وبحث قضاياه، ومعالجة مشكلاته[3].

---

[1] محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978، ص85.

[2] أحمد محمد عاشور، نشأة الفكر الاقتصادي الإسلامي وخصائصه، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/02، الرابط:

https://www.alukah.net/culture/0/102211/#_ftnref1

[3] المرجع نفسه.

وبسبب هيمنة القوى والدول الاستعمارية على بلاد المسلمين، وإقصائهم للشريعة الإسلامية من التطبيق والتحكيم في شؤون الحياة، فإن الاقتصاد الإسلامي لم يظهر كعلم إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث كانت هناك رغبة في إقامة نظام اقتصادي عصري يحفظ هوية الأقطار الإسلامية، ويحقق مصالحها وقوتها على إثر انهيار الدولة العثمانية، ومن هنا فقد نشأ علم الاقتصاد الإسلامي كعلم مستقل[1] اهتم فيه الباحثون بالكشف عن كل ما يتعلق به من مفاهيم، وخصائص، وأسس ومبادئ تسمح بإيجاد وتطبيق نظام اقتصادي إسلامي له استقلاليته وذاتيه التي تعكسها منهاجه ورؤيته في التعامل مع القضايا الاقتصادية.

ونظرا لأن موضوع الاقتصاد الإسلامي من الاتساع والتشعب بما لا يسمح بالإحاطة به في هذا المقام، فقد ارتأينا بأن نركز في دراسته على تحديد (أولا) مفهوم الاقتصاد الإسلامي، ونشأته وتطوره، ثم نعمل (ثانيا) على تحديد خصائص الاقتصاد الإسلامي، وأسسه، وأهدافه.

أولا: مفهوم الاقتصاد الإسلامي، نشأته وتطوره

على الرغم من أن الاقتصاد الإسلامي هو قديم قدم الإسلام نفسه، وعلى الرغم من أن هناك إجماعا على أن الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد متميز له ذاتيته المستقلة[2]، وفي هذا الصدد يقول أستاذ الاقتصاد (الفرنسي) Jacques Austruy في مؤلفه بعنوان " الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي L'Islam face au développement économique ": إن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصورا في النظامين المعروفين (الرأسمالي والاشتراكي)، بل هناك اقتصاد ثالث، هو الاقتصاد الإسلامي، وسيسود هذا الاقتصاد عالم المستقبل؛ لأنه – على حد تعبيره – طريقة كاملة للحياة المعاصرة[3].

وهو في الواقع ما يطرح ضرورة التعرف على كل من (1) مفهوم الاقتصاد الإسلامي، و(2) نشأته وتطوره.

---

[1] أحمد محمد عاشور، نشأة الفكر الاقتصادي الإسلامي وخصائصه، المرجع نفسه.

[2] محمد شوقي الفنجري، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، دون ذكر الناشر، مكة المكرمة، 1983، ص12.

[3] نقلا عن: خبابة عبد الله، المرجع السابق، ص75.

1/ مفهوم الاقتصاد الإسلامي:

ثمة هناك اختلاف بين الباحثين والمهتمين بالاقتصاد الإسلامي حول طبيعته؛ فهناك من يرى بأن الاقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات المالية، حتى إن العديد من الكتابات اتبعت المنهج الفقهي في دراسة الاقتصاد الإسلامي فكانت عرضا لجانب الحلال والحرام في المعاملات المالية، وهناك من يرى بأن الاقتصاد الإسلامي يجب أن يكون علما متميزا عن علم الفقه، أي إنه لا يبحث في الأحكام الفقهية بقدر ما يبحث في آثار تلك الأحكام على السلوك الاقتصادي للأشخاص في المجتمع الإسلامي، وهناك من يرى بأن الاقتصاد الإسلامي يجمع بين الأمرين، أي بين الفقه والأحكام الشرعية في المسائل المالية من جهة، وبين القوانين الاقتصادية التحليلية من جهة أخرى[1].

ومن هنا فإن الاختلاف بين الباحثين في الاقتصاد الإسلامي في مجمله ليس مجرد اختلاف في التعبير عن الاقتصاد الإسلامي بتعريف معين، بل هو اختلاف بينهم حول ماهية وطبيعة الاقتصاد الإسلامي. وفيما يلي بعض التعريفات التي قدمت للاقتصاد الإسلامي[2]:

1. عرف باقر الصدر الاقتصاد الإسلامي بأنه الطريقة التي يفضل الإسلام اتباعها في الحياة الاقتصادية.

2. عرف محمد العربي الاقتصاد الإسلامي بأنه: مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وعصر.

3. عرف محمد عبد المنعم عفر الاقتصاد الإسلامي بأنه: علم دراسة كيفية استخدام الإنسان للموارد المختلفة لسد حاجات أفراد المجتمع الإسلامي وجماعاته المعيشية والدينية على مر الزمن.

---

[1] سعد بن حمدان اللحياني، المرجع السابق، ص09.

[2] نقلا عن: المرجع نفسه، ص10 – 11.

4. عرف شوقي دنيا الاقتصاد الإسلامي بأنه: العلم الذي يبحث في الظواهر الاقتصادية في المجتمع الإسلامي.

5. عرف يوسف كمال الاقتصاد الإسلامي بأنه: فقه معاملات العصر. بمعنى أن مهمة الاقتصادي المسلم هي الكشف عن حكم الله في الاقتصاد المعاصر.

6. عرفه محمد شابرا بأنه: ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الناس من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الأفراد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة.

7. عرفه عبد الله الطريقي بأنه: العلم بالأحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية فيما ينظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته.

8. عرفه أحمد فهمي أبو سنة بأنه: العلم بالقوانين التي تنظم الثروة، من حيث إنتاجها واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها وصيانتها على وجه يسد حاجة الشعب والدولة في نظر الإسلام. وقد بين أن المقصود بالقوانين: الأحكام الشرعية المستمدة من الفقه الإسلامي والتجريبية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية، والتي وضعها رجال الاقتصاد بناء على تحليلهم للظواهر المتصلة بالثروة.

هذه نماذج للتعريفات التي قدمت لبيان ماهية الاقتصاد الإسلامي، وهناك غيرها كثير. وكما هو واضح فهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي لا يتعدى كونه فرعا من فروع الفقه، فهو فقه المعاملات المالية، أي الأحكام الشرعية العملية في جانب التعاملات المالية من حيث الكسب والإنفاق والتنمية والتبادل، وهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة من الأصول الاقتصادية العامة المستخرجة من الكتاب والسنة، وكذلك البناء الاقتصادي المقام في كل مجتمع على اساس تلك الأصول، وهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي أبعد من ذلك بكثير ليشمل أيضا ما يعرف بالتحليل الاقتصادي، أي كيف تتشكل الظواهر والمتغيرات الاقتصادية

المختلفة في ظل المبادئ والقواعد التي يقررها الإسلام. وهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي يضم كل ما يتعلق بالمال من أحكام شرعية أو قوانين اقتصادية[1].

والذي يبدوا أن الاقتصاد الإسلامي هو علم متميز عن بقية العلوم الأخرى، لكنه ذو اتصال بالعلوم الإسلامية الأخرى، مثل الفقه والعقيدة والتفسير والحديث، فالاقتصاد الإسلامي يضم مجموعة الأصول العامة التي تحكم النشاط الاقتصادي، والتي تشكل ما يعرف بالنظام الاقتصادي الإسلامي، وهذه الأصول والمبادئ مستنبطة من القرآن والسنة والأحكام الفقهية التي تقررها الشريعة الإسلامية، وإلى جانب ذلك فإن الاقتصاد الإسلامي يدرس السلوكيات والظواهر المالية، وكيف يمكن أن تكون في إطار تلك الأصول والمبادئ[2].

2/ نشأة وتطور الاقتصاد الإسلامي:

بالرغم من حداثة مصطلح الاقتصاد الإسلامي إلا أن قضاياه وموضوعاته، بل لقد ارتبط ظهورها بظهور الشريعة الإسلامية نفسها، التي جاءت منظمة لشؤون الفرد والمجتمع في مختلف جوانب الحياة، ومنها الجانب المالي والاقتصادي، فالإسلام قد حرم الربا والاحتكار، ونظم عمليات التبادل، كما أقر الملكية الفردية والجماعية، وجعل لكل منهما حدودها، ولهذا فقد بحث العلماء المسلمون كثيرا من القضايا الاقتصادية، ولكن ظل البحث في هذه القضايا والمسائل مرتبطا إلى حد كبير بالعلوم الأخرى مثل الفقه والتفسير والحديث، وتركزت جهود العلماء المسلمين الأوائل في بيان حكم الإسلام في المعاملات المالية واستظهار الحلول الإسلامية فيما يعرض لهم من مسائل أو مشكلات اقتصادية، ومع ذلك فقد وجدت كتابات مستقلة لبعض الفقهاء تعنى بالجانب المالي، مثل كتاب " الخراج " لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، وكتاب " الاكتساب في الرزق المستطاب " لمحمد بن الحسن الشيباني، وكتاب " الخراج " ليحي بن آدم القرشي، وكتاب " الأموال " لأبي عبيد القاسم بن سلام، والتي تضمنت بعضها إلى جانب القضايا الفقهية إشارات وتحليلات اقتصادية، بل إن كتاب الخراج

[1] سعد بن حمدان اللحياني، المرجع السابق، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص12.

لأبي يوسف وإن كان يدو كتابا يهتم بتنظيم الإسلام لجباية الخراج وإنفاقه، إلا أنه في حقيقته خطة للإصلاح المالي والاقتصادي بهدف رفع مستوى الإنتاج في الأمة الإسلامية وتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

ثم ظهرت بعد ذلك كتابات لعلماء المسلمين تضمنت أيضا التعرض لبعض القضايا الاقتصادية مثل النقود، كأبي حامد الغزالي مثلا الذي تكلم في كتابه " إحياء علوم الدين " عن صعوبات المقايضة وأهمية النقود ووظائفها، وأبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي الذي تكلم في كتابه " الإشارة إلى محاسن التجارة " عن العديد من المسائل والقضايا الاقتصادية، مثل الحاجات وتقسيم العمل وصعوبات المقايضة والنقود والأسعار[2].

وفي القرن السابع والثامن الهجريين نجد أن كتابات ابن تيمية وابن القيم قد تضمنت أفكارا اقتصادية فيما يتعلق بالنقود والأسعار على سبيل المثال، وفي أواخر القرن الثامن الهجري وأوائل القرن التاسع جاء ابن خلدون الذي ضمن كتابه "المقدمة" الكثير من الآراء والتحليلات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية ثل تقسيم العمل والأسعار والنقود والعرض والطلب وتقسيم السلع إلى ضرورية وكمالية، ويعتبر ابن خلدون بحق أول من بحث في القضايا والمسائل الاقتصادية وفق طابع تحليلي، حيث درس بعمق البواعث والعوامل ذات الطابع الاقتصادي التي يخضع لها سلوك الأفراد والجماعات. وفي ذات الفترة ظهر المقريزي الذي نجد له كلاما واسعا حول النقود والأسعار في كتابه " إغاثة الأمة بكشف الغمة " الذي بحث فيه أسباب غلاء المعيشة في مصر، وأرجع ذلك إلى سوء التدبير والفساد الإداري، وكذلك كثرة النقود المتداولة[3].

هذه هي أهم إسهامات علماء المسلمين في العصور المتقدمة في بحث ودراسة المسائل والقضايا والاقتصادية، وهناك غيرها كثير. ويلاحظ على تلك الإسهامات أنها لم تكن في إطار علم مستقل، بل جاءت متصلة ببحوث أولئك

---

[1] سعد بن حمدان اللحياني، المرجع السابق، ص13.

[2] نفس المرجع والصفحة.

[3] نفس المرجع والصفحة.

العلماء في علم التفسير والحديث والفقه والتاريخ، ومع أن ابن خلدون يعتبر من أبرز من تعرض لبعض الظواهر والموضوعات الاقتصادية بعمق ووفق تحليل منطقي إلا أنه أيضا لم يتعرض لتلك الظواهر والموضوعات تحت إطار مستقل أو ضمن علم متميز، بل جاءت دراسته لها متصلة ببحثه لعلم التاريخ ولمسائل اجتماعية أخرى، وكما يذكر بعض الكتاب في تاريخ الفكر الاقتصادي فإن ابن خلدون لو فصل عرضه لآرائه في النواحي الاقتصادية عن عرضه لآرائه في النواحي الأخرى لكان في تاريخ الفكر البشري هو مؤسس علم الاقتصاد[1].

وفي العصر الحديث ظهر اهتمام مبكر ببحث الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، والمبادئ والقواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي، وقد جاءت معظم الدراسات والأبحاث في هذا الجانب ذات طابع فقهي ومذهبي، خاصة تلك الدراسات المبكرة، فقد كانت متعلقة بأحكام الربا والتأمين والاحتكار وبحث الأعمال المصرفية وحكم الإسلام فيها، كما كان بعضها يبحث في الأصول العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي كموضوع الملكية والحرية والتكافل الاجتماعي والنظام المالي للدولة الإسلامية، ويتضح هذا في الإسهامات الفردية، مثل: كتاب السياسة المالية في الإسلام للأستاذ عبد الكريم الخطيب (1961)، وكتاب أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة للشيخ أبي الأعلى المودودي (1967)، وكتاب المبادئ الاقتصادية في الإسلام للدكتور علي عبد الرسول (1968)، وكتاب النظام المالي الإسلامي للأستاذ محمد كمال الجرف (1970)، وكتاب المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي للدكتور محمد شوقي الفنجري (1972)، وكتاب نظام الإسلام الاقتصادي للدكتور محمد المبارك (1972)، وغيرها كثير، كما يتضح في الإسهامات الجماعية مثل أسابيع الفقه المتعددة ابتداء من أسبوع الفقه الأول الذي عقد في باريس سنة 1951، حيث نوقشت فيها موضوعات كالربا والتأمين والتكافل الاجتماعي والاحتكار، ومثل المؤتمرات الإسلامية التي عقدها مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، والتي كان أولها عام 1964، حيث نوقشت في تلك المؤتمرات المتعددة

[1] سعد بن حمدان اللحياني، المرجع السابق، ص14.

موضوعات مثل الموارد المالية في الإسلام، والمعاملات المصرفية ورأي الإسلام فيها، والربا، والاستثمار، وغيرها من الموضوعات، وفي عام 1976 عقد في مكة المكرمة المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في الفترة من 21 إلى 26 فبراير، وذلك تحت إشراف كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وقد شارك في هذا المؤتمر عدد كبير من علماء الشريعة والاقتصاد، وشملت موضوعات المؤتمر مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، وسلوك المستهلك والمنشأة في الاقتصاد الإسلامي، ودور الدولة الإسلامية في الاقتصاد المعاصر، والتنمية الاقتصادية في الإطار الإسلامي، والزكاة والسياسة المالية، وموضوعات البنوك والتأمين، والتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية[1].

لقد تلا هذا المؤتمر إنشاء مؤسسات كان لها دور كبير في تطور الدراسات والأبحاث المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي، ومن تلك المؤسسات مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز في جدة الذي أنشئ عام 1977، وشعبة الاقتصاد الإسلامي بقسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى، وقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة[2].

ومما يجدر ذكره أن البنك الإسلامي للتنمية يقدم سنويا جائزة في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية بالتناوب تقديرا وتشجيعا للجهود الإبداعية المتميزة في مجالات الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية. وإلى جانب ذلك، يمكن الإشارة إلى مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذا المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، حيث إن للمجمعين دورا كبيرا في دراسة وبحث كثير من القضايا الاقتصادية المعاصرة من أجل التوصل إلى الحكم الشرعي لها وتقديم الحلول الإسلامية لتلك القضايا[3].

---

[1] سعد بن حمدان اللحياني، المرجع السابق، ص15.

[2] نفس المرجع والصفحة.

[3] المرجع نفسه، ص16.

ثانيا: خصائص الاقتصاد الإسلامي، أسسه وأهدافه

بظهوره في النصف الثاني من القرن العشرين كفرع علمي مستقل وله ذاتيه المتميزة، فإن الاقتصاد الإسلامي قد جاء ليبين أصالة المنهج الإسلامي المتبع في كل المجالات، ومن بينها الجانب الاقتصادي. فللاقتصاد الإسلامي من الخصائص والأسس والأهداف التي تجعل منه اقتصادا وسطيا وواعدا يمكن الاعتماد عليه وتطبيقه على أرض الواقع، وذلك بدل البقاء في حالة تأرجح بين الاقتصاد الرأسمالي وبين الاقتصاد الاشتراكي اللذين تطرف كل منهما نحو إما تقديس الملكية الفردية لعناصر الإنتاج (النظام الرأسمالي)، وإما تقديس الملكية الجماعية لها (النظام الاشتراكي).

1/ خصائص الاقتصاد الإسلامي:

لكل اقتصاد خصائصه الأساسية التي يتميز بها عن غيره من الاقتصادات الأخرى، والاقتصاد الإسلامي بدوره ينفرد بمجموعة من الخصائص والمميزات التي توازن بين القيم الأخلاقية والقيم المادية المؤثرة في السلوك البشري في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، من أهمها[1]:

1) **ربانية المصدر والهدف:** تعد الصبغة الدينية هي ما يميز كل الأنظمة في الإسلام، ففي كل شعبة من شعب الحياة حين يعالجها الإسلام يمزج بينها وبين الدين، ويصوغها في إطار من الصلة الدينية للإنسان بخالقه، وهذا الإطار هو الذي يجعل الاقتصاد الإسلامي قادرا على النجاح وضمان تحقيق المصالح الاجتماعية العامة للفرد، فكانت الخاصية الأولى للاقتصاد الإسلامي هي أن مصدره إلهي.

هذا ويهدف الاقتصاد الإسلامي إلى سد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقا لشرع الله تعالى الذي استخلف الإنسان في التصرف في المال والانتفاع به، فالفرد يدرك أن المال مال الله فيكون إرضاء مالك المال هدفا يسعى إليه الفرد في نشاطه

---

[1] علة مراد، الجودي محمد علي، الاقتصاد الإسلامي: قراءة مفاهيمية تأصيلية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، يومي 23 – 24 فيفري 2011، ص15 – 19.

الاقتصادي. ومن ثم فإن كل نشاط مادي يؤديه الفرد يتحول إلى نشاط ذو طابع تعبدي يثاب عليه عندما يبتغي بعمله وجه الله وتخلص النية والقصد، فلا ينحصر سلوكه الاقتصادي في إطار النفع المادي بل يتعداه إلى الجانب الروحي، أي يوازي بين منافع الدنيا ومسؤوليات الأخرى.

2) **الرقابة المزدوجة:** يخضع النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي إلى رقابتين: رقابة ذاتية في المقام الأول، إلى جوار الرقابة القانونية التي تمارسها السلطة العامة، فالرقابة الأولى هي أشد وأكثر فاعلية؛ لأنها قائمة على الإيمان بالله والحساب في اليوم الأخر، فإذا تمكن الفرد من الإفلات من رقابة السلطة العامة، فإنه لن يستطيع الإفلات من رقابة الله، وذلك في حد ذاته فيه أكبر ضمان لسلامة السلوك الاجتماعي وعدم انحراف النشاط الاقتصادي.

3) **التوازن بين الروحية والمادية:** يُعنى الاقتصاد الإسلامي بالأهداف الروحية كعنايته بالأهداف المادية، وهذا امتداد للوسطية التي تميزه؛ فالدولة عند تحقيق التنمية الاقتصادية تعتمد على حصيلة الإيرادات العامة، ولذلك كان من الأهداف الأساسية لإيرادات الدولة هو ضمان المصالح العامة، ويدخل في هذه المصالح كل نشاط اقتصادي يكون ضروريا للمجتمع، فحصيلة الزكاة مثلا تساعد على زيادة دخول الأفراد الذي يؤدي بدوره إلى زيادة استهلاكهم ما يدفع في النهاية إلى الرفع من حركة النشاط الإنتاجي.

وأما المقومات الروحية في الاقتصاد الإسلامي، فإنها تبرز من خلال ثلاثة أصول، فتوفير الحرية لكافة أفراد المجتمع يكون من خلال مكافحة استرقاق الشعوب بالأفكار الغربية والعمل على التخلص منه، كذلك بعث همم الأفراد ومواهب المروءة فيهم، والعمل على رعاية العقائد والتعاليم وتبصير الفرد بغايته من الحياة. فالحياة تقوم على أساس سعي دؤوب في سبيل العيش يدفع عجلة التقدم المادي والعمراني للبشرية مع توفر طهارة الروح، وبالتالي يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق الرفاهية المتوازنة بشقيها المادي والروحي[1].

[1]عطية عبد الواحد، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص84.

4) **التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة**[1]: ينفرد الاقتصاد الإسلامي بموقفه المتميز بالتوفيق بين مصالح الفرد والجماعة، فهو إذ يعترف بحرية الفرد يضع لها الضوابط الكفيلة بدرء وقوع الأضرار على الجماعة، فإذا تعارضت المصلحتان فإنه يقدم مصلحة الجماعة على مصالح الفرد اعتمادا على القاعدة الشرعية بدفع الضرر الأعلى بالضرر الأدنى، فإذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما. فمبادئ الاقتصاد الإسلامي تعترف بالحرية الفردية كما تعترف بالملكية الفردية، ولكن في إطار من الالتزامات والحدود الشرعية والأخلاقية التي تعمل على التوفيق والتوازن والتوسط مع الحقوق الجماعية.

5) **الواقعية**[2]: إن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي في غاياته التي يرمي إلى تحقيقها، وفي الطريقة التي يتخذها لذلك، حيث يقيم مخططه الاقتصادي على أساس النظرية الواقعية، فحين يستهدف مثلا إيجاد التكافل العام في المجتمع فإنه لا يستند على أساليب التوجيه فحسب، وإنما يسنده بضمان تشريعي يجعله ضروري التحقيق.

5) **الاقتصاد الإسلامي جزء من كل**[3]: يعتبر الاقتصاد الإسلامي جزءا من النظام الإسلامي الكامل لا ينفك عنه، وهو قائم على التوحيد والأخلاق...، وفي تقرير علاقات البشر على أساس أن الناس كافة متساوون مهما اختلفوا لونا وشعوبا وثروة. فهو يصور وجهة نظر الإسلام عن العدالة وطريقته في تنظيم الحياة الاقتصادية، فباعتباره جزءا من النظام الإسلامي يترابط ويتفاعل ويتكامل في تناسق وتوازن مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام، كدين ونظام حياة كامل، فيرتبط بالعقيدة التي هي مصدر التموين الروحي للمذهب ويتكون ضمن إطارها العام، كما يرتبط بمفاهيم الإسلام عن الكون والحياة، وبأن الكون مسخر للإنسان، وأن الحياة تقوم على عبادة الله وإعمار الأرض.

---

[1] ناصر مراد، مبادئ ومنهج الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، يومي 23 – 24 فيفري 2011، ص05.

[2] زيد بن محمد الرماني، خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/04، الرابط: https://www.alukah.net/web/rommany/0/27604

[3] محمد عبد الله شاهين محمد، الاقتصاد الإسلامي المنقذ من الضلال، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018، ص35.

7) **عالمية الاقتصاد الإسلامي**[1]: تناول الإسلام حياة البشر كافة في مختلف نواحيها، روحية كانت أو مادية، ولذلك لم يكن الاقتصاد الإسلامي مجرد مبادئ وقيم إسلامية، وإنما هو تنظيم اجتماعي اقتصادي يقوم على مبادئ ذات طابع عالمي، وكل دولة تطبقها يعتبر اقتصادها نموذجا لاقتصاد إسلامي. فالتجربة الماليزية قد ساهمت في دحض التناقض المزعوم بين الإسلام والتقدم العلمي، فهي تسير في تقدم مستمر مع الدول الأخرى، وما وقف الدين الإسلامي حجر عثرة في سبيل تطورها وازدهارها.

2/ أسس الاقتصاد الإسلامي:

يرتكز الاقتصاد الإسلامي على ثلاث أسس تبين مدى تفرده عن الاقتصادات الوضعية المعروفة، وتعكس فلسفة الإسلام ورؤيته المختلفة تماما عن النظم الأخرى فيما يخص المسائل والقضايا الاقتصادية بكل أبعادها الاجتماعية والسياسية. فالاقتصاد الإسلامي هو انعكاس جلي لمقاصد الشريعة الإسلامية وما تدعو إليه من وسطية واعتدال في تحقيق مختلف المصالح، والمحاولة ما أمكن عدم التضحية تماما بإحداها، لأنها معًا تعتبر ذات أهمية كبيرة في تحقيق رفاهية المجتمع المسلم وما يصبو إليه من نمو وازدهار.

وتتمثل هذه الأسس الثلاث، بإيجاز، في كل من المبادئ الآتية[2]:

1) **مبدأ الحرية الاقتصادية بحدود:** لا يصادر الإسلام الحرية الاقتصادية تماما كما تفعل الاشتراكية، كما أنه لا يتركها بدون حدود كما تملي الرأسمالية؛ وإنما يعترف بها في نطاق محدود، وذلك لإقراره حدودا منها ما يرجع إلى التربية الإسلامية للفرد المسلم (التحديد الذاتي)، ومنها ما يرجع إلى نصوص الشرع التي تنهى عن أفعال معينة كالربا والغش مثلا. والقاعدة هي أنه لا حرية للشخص فيما فيه نص (أمر و/أو نهي) من الشريعة، بالإضافة إلى التحديد النابع من إشراف ولي الأمر على

[1] أحمد محمد عاشور، نشأة الفكر الاقتصادي الإسلامي وخصائصه، المرجع السابق.

[2] مصطفى العبد الله الكفري، المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/05، الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=20668&r=0

الممارسة الاقتصادية وإعطائها التوجيه الصحيح لصالح المجتمع وبما لا يهدد التوازن؛ فيمكن أن يؤمم أو يمنع نشاطا معينا حتى ولو كان في أصله مباحا، والمعيار في هذا الأمر هو مصلحة الأمة الإسلامية (التحديد الموضوعي)[1].

2) **مبدأ الأشكال المتعددة للملكية:** في الرأسمالية تعتبر الملكية الخاصة هي المبدأ العام، والملكية العامة هي الاستثناء، بينما في الاشتراكية تعد الملكية العامة هي المبدأ العام، والملكية الخاصة استثناء، أما الإسلام فإنه يقر ويسمح بوجود ملكيات ذات أشكال متنوعة وليس لإحداها صفة المبدأ العام والأخريات صفة الاستثناء. والملكية في الإسلام إما أن تكون ملكية خاصة، وإما أن تكون ملكية عامة، وهي التي يشترك في استغلالها والتمتع بها جميع المسلمين، إضافة إلى هذين النوعين، توجد ملكية الدولة[2] (بيت مال المسلمين باستثناء ما تعلق بالزكاة).

3) **مبدأ العدالة الاجتماعية:** ويعتمد الإسلام في تحقيق العدالة الاجتماعية على مبدأين، هما[3]:

أ- **مبدأ التكافل العام:** وتحقيق هذا التكافل يقع على عاتق الأفراد؛ فالمجتمع الإسلامي هو مجتمع متكافل ومتضامن بفضل الكثير من النصوص الشرعية التي تحث على ذلك.

ب- **مبدأ التوازن الاجتماعي:** تقع مسؤولية تحقيق التوازن العام على الدولة؛ فهي مسؤولة عن تحقيق حد الكفاية " المستوى اللائق للمعيشة " لكافة أفراد المجتمع المسلم أيا كان دينهم. والمقصود هنا هي الحاجات الأساسية للمعيشة مع العمل قدر الإمكان على تلبية وإشباع الحاجات الكمالية.

---

[1] راجع أكثر: يوسف إبراهيم يوسف، الحرية الاقتصادية في الإسلام، حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، العدد 08، 1990، ص147 وما بعدها.

[2] رحماني سناء، ديلمي فتيحة، مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، يومي 23 – 24 فيفري 2011، ص11.

[3] الطاهر بدوي، نظام الاقتصاد في الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008، ص20 – 21.

3/ أهداف الاقتصاد الإسلامي:

يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق جملة من الأهداف المهمة، والتي هي في الواقع تأتي ضمن السياق العام لمقاصد الشريعة الإسلامية نفسها، ومن هذه الأهداف ما يمكن وصفها بالأهداف الكبرى، وهي المتمثلة أساسا في: كفالة حد أدنى من المعيشة لكل فرد (الضمان الاجتماعي)، تحقيق التوظيف الكامل والأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع المسلم، وتخفيف التفاوت في الدخل والثروة بين الناس (التوازن الاجتماعي)، وكذا ضمان توفير شروط وأسباب وعوامل تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية.

وفضلا عن هذه الأهداف الرئيسية، توجد هناك أهداف أخرى مشتقة من هذه الأهداف، الوصول إلى تنمية متوازنة وشاملة، مكافحة التضخم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وغيرها[1].

1) **تحقيق حد الكفاية المعيشية:** يهدف الإسلام في نظامه الاقتصادي إلى توفير مستوى ملائم من المعيشة لكل إنسان، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي بتوفير حد الكفاية، وهو يختلف عن حد الكفاف المعروف في الاقتصاد الوضعي، والذي يتمثل في توفير ضرورات المعيشة للفرد وأسرته بالقدر الذي يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة، ما يشكل مستوى متواضعا للرفاهة الاقتصادية[2].

وقد ذكر الفقيه ابن حزم في كتابه " المحلى " أن الكفاية التي بدونها يصبح الإنسان معدما تتحقق في طعام وشراب ملائمين، وكسوة للشتاء وأخرى للصيف، ومسكن يليق بحاله، أي حقوق المأكل والملبس والمأوى. كما ذكر الماوردي في كتابه

---

[1] محمد عمر زبير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، ص13. تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/05، الرابط:

https://www.quranicthought.com/aren/books

[2] محمد فتحي صقر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي، مركز الاقتصاد الإسلامي، جدة، 1988، ص71.

" الأحكام السلطانية " أن العبرة في العطاء هو توفير حد الكفاية، الذي يفترض على المجتمع الإسلامي توفيره لكل فرد عجز عن تحقيقه لقوله صل الله عليه وسلم: **(أَيُّمَا أَهْلُ عَرْصَةٍ[1] أَصْبَحَ فِيهِمْ امْرُؤٌ جَائِعٌ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ تَعَالَى)**[2]. ولهذا فقد فرض الإسلام موارد معينة على رأسها الزكاة لتسهم في تحقيق الكفاية المعيشية للذين لا يقدرون على كفاية أنفسهم، والتاريخ الإسلامي مليء بالشواهد التي تثبت أن الدولة الإسلامية كانت تنفق على الفقراء والمحتاجين، ولو كانوا غير مسلمين، وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لعماله على الزكاة: **(إذا أعطيتم فأغنوا)**[3].

علما بأن الزكاة ليست هي الأداة الوحيدة المسؤولة عن ضمان حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي، بل يعتبر التدخل في سوق العمل من قبل الدولة لتوفير فرص العمل والكسب للعاطلين، وإقرار الأجر العادل الذي يحقق الكفاية المعيشية للأجير، وتوجيه الموارد الاقتصادية وفقا لاحتياجات المجتمع الحقيقية، من أبرز الأدوات التي تسهم كذلك في تحقيق حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي[4].

2) **الاستثمار (التوظيف) الأمثل للموارد الاقتصادية:** يعد التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية من الأهداف الرئيسة للنظام الاقتصادي الإسلامي، ويتحقق توظيف هذه الموارد في الاقتصاد الإسلامي من خلال عدة طرق أهمها[5]:

- ✓ توظيف الموارد الاقتصادية في إنتاج الطيبات من الرزق، وعدم إنتاج السلع أو الخدمات الضارة والمحرمة.

---

[1] قيل المراد بهم هم أهل الحي أو المنطقة.

[2] رواه الإمام أحمد في مسنده برقم 4648.

[3] عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، النظام الاقتصادي في الإسلام، ص 69 – 70، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/05، الرابط:
النظام-الاقتصادي-في-الإسلام-مجموعة-من-المؤلفين › 2009/10 › uploads › iefpedia.com

[4] المرجع نفسه، ص70.

[5] المرجع نفسه، ص71.

- ✓ التركيز على إنتاج الضروريات والحاجيات التي تسهم في حماية مقاصد الشريعة، وعدم الإفراط في إنتاج السلع والخدمات الكمالية التي لا تتحرج الحياة ولا تصعب بتركها، وبذلك يتم تخصيص الموارد الاقتصادية بحسب الحاجات الحقيقية للمجتمع، وليس بحسب أسعار الطلب لآحاده (لأفراد منه).
- ✓ إبعاد الموارد الاقتصادية عن إنتاج السلع والخدمات التي تتطلب إنفاقا ذا طبيعة إسرافية.

3) **تخفيف التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل:** ينكر الإسلام وبشدة التفاوت الصارخ في توزيع الدخل والثروة، وهو التوزيع غير العادل الذي تستأثر فئة بالجزء الأكبر منه، مما يؤدي إلى تهميش الأغلبية الساحقة التي قد لا تستطيع حتى ضمان تغطية حاجاتها الأساسية، ولذا فالإسلام لا يُقر الغنى المُطْغي، أو تسلط الأقلية على مقدرات الجماعة، كما هو الحال في النظم الاقتصادية الوضعية، كما لا يُقر الفقر المُعدِم، أو حرمان أحد من وسائل المعيشة، بل يقاوم ذلك كله ويأباه ولا يقبله[1].

فليس في التصور الإسلامي أن يكون الظلم الاجتماعي أو إهمال حق الفقراء والضعفاء أو تكديس الثروة واكتنازها هو الغاية التي يسعى إليها عنصر المال، أو التوزيع في الإسلام، بل العكس هو الصحيح، إذ أن تخفيف التفاوت وتقريب الفقراء من الأغنياء، ومنع تراكم الثروات المفرطة المولدة للاستبداد المضرة بالأخلاق، هدف من أهداف الإسلام في مجال الاقتصاد[2].

وفي هذا الصدد يقول المولى عزّ وجل:(**مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**) [سورة الحشر: الآية 7].

---

[1] عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، المرجع السابق، ص71.

[2] عمر بن فيحان المرزوقي، اقتصاديات الغنى في الإسلام، ص60، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/05، الرابط:

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/.pdf

ولهذا فالإسلام ينبذ اكتناز الأموال والاحتكار، وجميع ما يتعلق بالربا والقمار والرشوة والغش، وكل أشكال الاستغلال والأنانية التي يكون الفقير هو ضحيتها، ويفرض الزكاة والنفقات الواجبة، ويحث على الوصايا، والأوقاف، والصدقات التطوعية، بشكل يحقق في النهاية توزيعا عادلا للدخل والثروة في المجتمع ويرتقي بحال الفقراء والمساكين[1].

4) **تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية:** إذا كان الاقتصاد في الإسلام يهدف إلى تحقيق حد الكفاية، والتصدي للفقر والفاقة، إلا أن أهدافه لا تتوقف عند ذلك فحسب؛ وإنما تتجاوزه إلى هدف سام يتمثل في تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية، بما يكفل لها الأمن والحماية، ويدرأ عنها العدو المتربص باستقلالها، والمستنزف لطاقاتها الاقتصادية[2]، وقد جاء التوجيه الرباني بذلك بقوله تعالى:(**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ)** [سورة الأنفال: الآية 60].

[1] عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، المرجع نفسه، ص72.

[2] المرجع نفسه، ص73.

قـائمـــة المـراجـــــع

أولا: المعاجم

1. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1994.

2. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004.

ثانيا: الكـتـب

1. إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، مطبعة رشاد، بغداد، 1970.

2. إبراهيم مشورب، مبادئ في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 1997.

3. أحمد فراس العوران، اقتصاد الأمن الاجتماعي: التحدي والاستجابة، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، 2014.

4. الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013.

5. إسماعيل محمد سلطان، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

6. إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1973.

7. أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

8. برهان الدين دلو، حضارة مصر والعراق: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت، 2014.

9. بن طاهر حسين، مدخل إلى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

10. بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.

11. بوبكر بوخريسة، ماكس فيبر: الدولة والديمقراطية، مركز الكناب الأكاديمي، عمان، 2012.

12. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1995.

13. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

14. خالد ابو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

15. دليلة فركوس، الوجيز في تاريخ النظم، دار الرغائب، الجزائر، 1999.

16. دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.

17. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.

18. رائد محمد عبد ربه، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

19. رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.

20. رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار الأمة، الجزائر، 2011.

21. رواء زكي يونس الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

22. زكي حسين قادر وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة التاسعة، المديرية العامة للمناهج والمطبوعات، إقليم كوردستان (العراق)، 2015.

23. زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

24. زينب صالح الاشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1997.

25. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلى، الكتاب الثاني: نظريات الاقتصاد الكلى الحديثة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1985.

26. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

27. سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.

28. سكينة بن حمود، دروس في الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2014.

29. سمير حسون، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.

30. صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1978.

31. الطاهر بدوي، نظام الاقتصاد في الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008.

32. عادل العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

33. عبد الرحمان أحمد يسري، محي الدين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.

34. عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

35. عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.

36. عبد الهادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، الطبعة السادسة، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 1999.

37. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

38. عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، 1977.

39. عطية عبد الواحد، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

40. علي عبد الكريم الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، عمان، 2012.

41. علي مجيد الحمادي، التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري العلمية، عمان، 2010.

42. عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهاج، الطبعة الأولى، دار الاعتصام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1974.

43. فريدة بلفراق، الوجيز في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2016.

44. فؤاد محمد الشريف بن غضبان، الاقتصاد الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
45. ماجدة شلبي، تاريخ الفكر الاقتصادي من أفلاطون إلى المعاصرين، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015.
46. محمد أحمد الخياط وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، وزارة التعليم اليمنية، صنعاء، 2017.
47. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
48. محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978.
49. محمد شوقي الفنجري، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، دون ذكر الناشر، مكة المكرمة، 1983.
50. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
51. محمد عبد الله شاهين محمد، الاقتصاد الإسلامي المنقذ من الضلال، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018.
52. محمد فتحي صقر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي، مركز الاقتصاد الإسلامي، جدة، 1988.
53. محمد محمود عطوة يوسف، عصام الدين البدراوي البرعي، إقتصاديات النقود والبنوك: النظريات – السياسات، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2007.
54. محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.

55. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

56. مريم عثامنية، لطفي بوسحلة، النظام القانوني لعقد القرض العام، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتنوزيع، القاهرة، 2016.

57. مصطفى كمال فايد، أصول المذاهب الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

58. معين أمين السيد، دروس في مادتي مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية، دار المسيرة، عمان، 2008.

59. منذر محمد راضي، النظم الاقتصادية في القرن العشرين، الطبعة الأولى، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

60. مهدي أحمد رشيد، الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

61. موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر، 2015.

62. نبيل المهدي الجنابي، التوقعات العقلانية: المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

63. هلال ادريس مجيد، الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، 2018.

64. وجدي محود حسين، الوجه الحضاري لتجربة الاقتصاد الإسلامي في العصور الوسطى، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، دت.

65. ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت، 1986.

66. وليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح وآخرون، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.

67. يسري محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

68. يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1990.

69. Bernard Bernier et Yves Simon, Initiation à la macroéconomie, 8ème édition, Dunod, Paris, 2001.

ثالثا: المقالات

1. جواد كاظم البكري، دورات الأعمال في المدرسة النمساوية: مع إشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد 09، 2008.

2. حراث سمير، الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريزي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 02، العدد 11، 2014.

3. كمال توفيق حطاب، ابن خلدون والفكر الاقتصادي الغربي، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، العدد 51، 2007.

4. يوسف إبراهيم يوسف، الحرية الاقتصادية في الإسلام، حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، العدد 08، 1990.

رابعا: الرسائل الجامعية

1. بويلي سكينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، 2015.

2. عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014.

3. عابد عبد الكريم غريسي، دور الدولة في الاقتصاد، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011.

4. فرد أم الخير، أهمية العامل التقني في عملية الانتاج: حالة الجزائر 1967 – 2002، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

خامسا: المداخلات

1. رحماني سناء، ديلمي فتيحة، مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، يومي 23 – 24 فيفري 2011.

2. علة مراد، الجودي محمد علي، الاقتصاد الإسلامي: قراءة مفاهيمية تأصيلية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، يومي 23 – 24 فيفري 2011.

3. ناصر مراد، مبادئ ومنهج الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، يومي 23 – 24 فيفري 2011.

سادسا: المطبوعات

1. بن الحاج جلول ياسين، الاقتصاد الكلي، مطبوعة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، السنة الجامعة: 2018/2017.

2. حوحو سعاد، تاريخ الوقائع الاقتصادية، مطبوعة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2015/2014.

3. خالد رويبح، مدخل إلى علم الاقتصاد، مطبوعة منشورة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، السنة الجامعية 2015/2014.

4. خبابة عبد الله، محاضرات في الاقتصاد العام، مطبوعة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2019/2018.

5. شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مطبوعة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2018/2017.

6. صديقي شفيقة، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، مطبوعة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2017/2016.

7. موسى زواوي، الاقتصاد السياسي، مطبوعة غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، السنة الجامعية 2017/2016.

8. نذير عبد الرزاق، السياسات الاقتصادية الكلية، مطبوعة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2018/2017.

سابعا: مواقع الإنترنت

1. إبراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعيم الاقتصاد السياسي، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/21، الرابط:
http://boulemkahel.yolasite.com/resources.pdf

2. أحمد محمد عاشور، النظام الاشتراكي: مفهومه وأسسه وعيوبه، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/01، الرابط:
https://www.alukah.net/culture/0/105878/#_ftnref2

3. أحمد محمد عاشور، النظام الرأسمالي: مفهومه وأسسه وعيوبه، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/30، الرابط:
https://www.alukah.net/culture/0/105598/#_ftn6

4. أحمد محمد عاشور، نشأة الفكر الاقتصادي الإسلامي وخصائصه، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/02، الرابط:
https://www.alukah.net/culture/0/102211/#_ftnref1
5. أسامه دويدار، الاقتصاد المختلط، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/02، الرابط:
http://alldrosamadewedar.blogspot.com/2017/08/blog-post_10.html
6. أشرف حسن منصور، الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي: المدرسة النمساوية، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/10، الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84612&r=0
7. الشرارة، مدخل لدراسة علم الاقتصاد السياسي – الحلقة الثانية، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/05، الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=563112&r=0
8. إيهاب علي النواب، أسباب الانحراف في النظريات الاقتصادية، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/16، الرابط:

https://m.annabaa.org/n/economicarticles/12236
9. جاسم محمد دايش، الاقتصاد السياسي جذوره ومفهومه، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/15، الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=603303&r=0
10. خالد سعيد البحيصي، التطور في تاريخ الفكر الاقتصادي، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/31، الرابط:
site.iugaza.edu.ps › files › 2016/03الاقتصادية-الافكار-الفصل-الثاني، ›
11. خالد سعيد البحيصي، التطور في تاريخ الفكر الاقتصادي، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/04، الرابط:
site.iugaza.edu.ps › الفصل-الرابع-الفرك-الاقتصادي-لمدرسة-التجاريين
12. داليا عادل الزيادي، النظم الاقتصادية المقارنة، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/21، الرابط:
http://www.damanhour.edu.eg/pdf/Foreginers

13. دون ذكر المؤلف، كيف نشأ النظام الاشتراكي؟ وكيف يعمل؟، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/01، الرابط:
https://ar.islamway.net/article/19873
14. زيد بن محمد الرماني، خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/04، الرابط:

https://www.alukah.net/web/rommany/0/27604
15. زين الدين بروش، المدارس الاقتصادية، تاريخ الاطلاع: 2019/09/04، الرابط:
http://cte.univsetif.dz/coursenligne/cours.berrouche/Contenu%201.html#Probleme
16. سعد بن حمدان اللحياني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/16، الرابط:
http://alsayrfah.com/assets.pdf
17. سلمان بارودو، الاقتصاد السياسي، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/17، الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527804&r=0
18. سمير زين العابدين علي، شهادات استثمار قناة السويس في إطار مدرسة الكنزيين الجدد، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/16، الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=447192&r=0
19. عبد العزيز بن علي السديس، تطور النظم الاقتصادية: تحول أوروبا من نظام الإقطاع إلى النظام الرأسمالي باستخدام "نظرية" كوفالييف، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/21، الرابط:
https://fac.ksu.edu.sa/aasudais/publication/33087
20. عدنان فرحان الجوراني، نظرية التوقعات الرشيدة.. الإطار النظري، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/19، الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=521577&r=0

21. عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، النظام الاقتصادي في الإسلام، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/05، الرابط:
iefpedia.com › uploads › 2009/10 › النظام-الاقتصادي-في-الإسلام-مجموعة-من-المؤلفين
22. عمر بن فيحان المرزوقي، اقتصاديات الغنى في الإسلام، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/05، الرابط:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/.pdf
23. محمد أرمين كربيت، الاقتصاد السياسي: المفهوم/ الجذور/ المبادئ/علاقتها بالمفاهيم الأخرى، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/18، الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=621377&r=0
24. محمد زكريا، النظام الاقتصادي المختلط، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/02، الرابط:
http://babymahaza.blogspot.com/2013/01/blog-post_13.html
25. محمد عادل زكي، الجدول الاقتصادي، تاريخ الاطلاع: 2019/09/04، الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=435806&r=0
26. محمد علي الماوي، نمط الانتاج المشاعي البدائي، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/21، الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=330173&r=0
27. محمد عمر زبير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/05، الرابط:
https://www.quranicthought.com/aren/books
28. مصطفى العبد الله الكفري، المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/10/05، الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=20668&r=0
29. مها سلطان، عقيدة شيكاغو: الرأسمالية الأمريكية المتوحشة في نسختها العربية، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/09/17، الرابط:
https://hayekdz.net/عقيدة-شيكاغو-الرأسمالية-الأمريكية-ال

30. نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/29، الرابط:
http://olc.bu.edu.eg/olc/images/fedu515.pdf
31. هدى الملاح، ملامح الفكر الاقتصادي القديم، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/08/31، الرابط:
http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=138705
32. http://essam-economy.blogspot.com/2011/03/blog-post.html
33. http://www.mukatil.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Rasmaliah/sec03.doc_cvt.htm
34. http://www.roayapedia.org/wiki/index.php/إقطاع
35. https://ar.wikipedia.org/wiki/سياسة
36. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/8/27/الرأسمالية

فـهـرس المحـتويـات

مقدمة.....ص01.

المحور الأول: تعريف ومضمون الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى .....ص02.

أولا: تعريف الاقتصاد السياسي..... ص03.

1/ تعريف الاقتصاد السياسي من الناحية اللغوية..... ص03.

2/ تعريف الاقتصاد السياسي من الناحية الاصطلاحية..... ص04.

ثانيا: مضمون الاقتصاد السياسي..... ص10.

1/ العلاقة بين الإنسان والطبيعة..... ص10.

2/ العلاقة بين الإنسان والإنسان..... ص11.

ثالثا: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى..... ص11.

1/ علاقة الاقتصاد السياسي بعلم السياسة..... ص12.

2/ علاقة الاقتصاد السياسي بعلم القانون..... ص12.

3/ علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع..... ص12.

4/ علاقة الاقتصاد السياسي بعلم التاريخ..... ص13.

5/ علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الجغرافيا..... ص14.

6/ علاقة الاقتصاد السياسي بعلم النفس..... ص15.

7/ علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الديموغرافيا..... ص16.

المحور الثاني: تطـور الفكــر الاقــتـصادي ..... ص17.
أولا: الفكر الاقتصادي القديم ..... ص18.
1/ الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة ..... ص18.
2/ الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى ..... ص24.
ثانيا: الفكر الاقتصادي الجديد ..... ص28.
1/ المدرسة التجارية ..... ص28.
2/ المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) ..... ص30.
3/ المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) ..... ص31.
4/ المدرسة الماركسية ..... ص34.
5/ المدرسة الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية) ..... ص36.
6/ المدرسة الكينزية ..... ص39.
ثالثا: الفكر الاقتصادي الحديث (بعد فشل النظرية الكينزية) ..... ص42.
1/ امتداد التيار الكينزي ..... ص42.
2/ امتداد التيار الكلاسيكي الليبرالي ..... ص46.
3/ امتداد التيار الماركسي ..... ص51.
المحور الثالـث: الأنظمــة الاقتصــادية وطــرق الإنتــاج فيـها ..... ص53.
أولا: الأنظمة الاقتصادية في مرحلة ما قبل الرأسمالية ..... ص55.
1/ النظام الاقتصادي البدائي (المشاعية البدائية) ..... ص55.
2/ النظام الاقتصادي العبودي (نظام الرق) ..... ص57.
3/ النظام الاقتصادي الإقطاعي (نظام الاقتصاد المغلق) ..... ص60.
ثانيا: الأنظمة الاقتصادية في مرحلة ما بعد نشأة الرأسمالية ..... ص63.
1/ النظام الاقتصادي الرأسمالي (الحر/ الليبرالي) ..... ص64.
2/ النظام الاقتصادي الاشتراكي (أسلوب الإنتاج الجماعي) ..... ص71.
3/ النظام الاقتصادي المختلط ..... ص76.

المحور الرابع: الاقـتـصـاد الإسـلامـــــي ..... ص81.
أولا: مفهوم الاقتصاد الإسلامي، نشأته وتطوره ..... ص82.
1/ مفهوم الاقتصاد الإسلامي ..... ص83.
2/ نشأة وتطور الاقتصاد الإسلامي ..... ص85.
ثانيا: خصائص الاقتصاد الإسلامي، أسسه وأهدافه ..... ص89.
1/ خصائص الاقتصاد الإسلامي ..... ص89.
2/ أسس الاقتصاد الإسلامي ..... ص92.
3/ أهداف الاقتصاد الإسلامي ..... ص94.
قـائمـــة المـراجـــــع ..... ص98.
فـهـرس المحـتـويـات ..... ص111.